ملفات من الذاكرة السياسية

8

الشهيد عمر: فارس التنظيم الحزبي والنقابي

محمد عابد الجابري

مواقف

إضاءات وشهادات

المؤتمر الاستثنائي: الجزء الأول
مرحلة الإعداد التنظيمي والفكري

المحرر
جريدة يومية
المدير المسؤول
عمر بنجلون
الإدارة والتحرير 13-5 زنقة أبو بكر الخندي روش
الهاتف: 415.38 415.39 الدار البيضاء
1395 السنة الهجرية الجديدة
AL-MOUHARRIR 1 JANVIER 1975 - N 215
في الخطاب الختامي للأخ عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي
ستظل الجماهير الكادحة بمطامحها وبحار بها مدستنا الأولى والأخيرة
يقولون: إن الإسلام لم يأت بالاشتراكية
ونحن نقول: إن الإسلام لم يأت بالرأسمالية
الاختيار الاشتراكي هو الطريق الوحيد لتغيير مجتمعنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا

المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في الجلسة الختامية للمؤتمر الاستثنائي

مواقف

إضاءات وشهادات

محمد عابد الجابري

– مجموعة كتب صغيرة تصدر عند بداية الشهر. صدر منها :

1- الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
هل كانت انتفاضة 25 يناير 1959 خطأ؟

2- من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي.
قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد 16 يوليوز 1963

3 – البيان المطرب لنظام حكومة المغرب،
المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارت.

4- الديموقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير.
التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديموقراطية.

5- الحزب والنقابة: سياسة الخبز أم خبز السياسة؟

6- المهدي بن بركة: الجزء الأول. مسؤوليات الاستقلال ومهام بناء المجتمع الجديد.

7- المهدي بن بركة: الجزء الثاني: الاستعمار الجديد ... والاختطاف

8- المؤتمر الاستثنائي ج1: مرحلة الما-قبل. الإعداد التنظيمي والفكري

الطبعة الأولى : أكتوبر 2002
رقم الإيداع القانوني : 1544 / 2002
ردمد : 4939 - 1114
ردمك : 8 - 3001 - 0 - 9954
© الحقوق محفوظة للمؤلف

يمكن الاشتراك في هذه المجموعة. قيمة الاشتراك في 10 أعداد: 200 درهما (بما فيه أجر البريد).

عنوان المراسلة :

1 ـ زنقة أومفال، بولو ـ الدار البيضاء 20150
فاكس : 85 10 50 (212-22)
البريد الالكتروني : jabri@casanet.net.ma

الطبع : دار النشر المغربية
الديما edima

التوزيع : الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة
سبريس sApress

الجزء الأول

مرحلة الـ- ما قبل...

الإعداد التنظيمي والفكري

فهرس

القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي..
الإعداد... ورد الفعل...

1- وحدة "القمة" غير... و"وحدة الطبقة العاملة" غير. 7
2- الشهيد عمر فارس التنظيم الحزبي والنقابي.
3- نشرة خاصة للمناضلين في الرباط.
4- قرار 30 يوليوز 1972 : الشكل والمضمون

مجلس تأسيسي وتشريعي، والإرهاب لا يرهبنا
عبد الرحيم : رجولة ومروءة ..

1- بيان تاريخي، في ظرف تاريخي! 21
2- بدل المجلس التأسيسي: مجلس تأسيسي وتشريعي ...
3- "الإرهاب لا يرهبنا والقتل لا يفنينا وقافلة التحرير .."
4- حوادث مارس 1973 ... شهادات...
5- شهادة المرحوم عبد الرحيم في المحكمة العسكرية.
6- أصوات تطالب بـ"التمييز" ... وموقف عبد الرحيم غير!
7- "سنة الصحراء" ... والاتحاد يستأنف نشاطه
8- المجلس الوطني للمقاومة ...

على أبواب المؤتمر الاستثنائي

كيف تم إعداد التقرير الإيديولوجي.. وأشياء أخرى!

1- التقرير الإيديولوجي: مشاكل البداية ... 43
2- استطراد... علاقتي بالشهيد عمر، وأشياء ذاتية أخرى.
3- التقرير الإيديولوجي : حل المشكل بالتفويض.
4- حول رسالة الأخ البصري إلى المؤتمر ...
5- حقائق أكدها المؤتمر ...

مع الأستاذ عبد الله العروي في مشروعه الإيديولوجي...

لماذا العروي هنا..!؟

1 – إشكالية تفتقد أهم عناصرها! 55
2 – "ماركسية تاريخانية".. أم تاريخية لا ماركسية؟
3 – نخبة النخبة.. وبرنامج عملها!
4 – الليبرالية... والسلفية...

القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي..
الإعداد... ورد الفعل...

1- وحدة "القمة" غير... و"وحدة الطبقة العاملة" غير.

عرضنا في الكتاب الخامس لمسلسل التطور الذي عرفته العلاقة بين الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل والقيادة السياسية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، منذ تأسيس هذا الأخير عام 1959 إلى ذلك الحدث الذي دشن قطيعة نهائية بين المنظمتين في يوليوز 1972، والذي سيكون منطلقا نحو المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي المنعقد عام 1975. لقد اضطررنا، في نهاية الكتاب المذكور، إلى اختصار القول اختصارا عن "الوحدة" الفاشلة التي حاولت بها القيادة السياسية للاتحاد الوطني بناء علاقات جديدة مع الجهاز النقابي على إثر اعتقال المحجوب بن الصديق، وذلك تضامنا معه ووقوفا مع المنظمة النقابية التي كانت مهددة في كيانها بسبب هذا الاعتقال. وقد

حرصنا على إبراز كيف أن هذه المبادرة الوحدوية التي اتخذها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد سرعان ما تبين أنها لم تلق نفس الاستعداد، لدى الجهاز النقابي، لبناء علاقات جديدة بين الحزب والنقابة. لقد تبين للمرحوم عبد الرحيم نفسه أن مبادرته "لم تجد مع الأسف في الطرف المقابل أي تجاوب معها"، فكانت النهاية المحتومة هي القطيعة النهائية التي تقررت في اجتماع 30 يوليوز 1972 الذي استهله المرحوم عبد الرحيم بذلك النقد الذاتي الجريء الذي نشرنا فقرات منه في نهاية الكتاب الخامس.

سيكون علينا هنا إذن أن نعود إلى الوراء قليلا لنفصل القول فيما اختصرناه في ذاك الكتاب، أعني الظروف التي تم فيها الإعداد لذلك الحدث الذي سجل منعطفا تاريخيا على مستوى العلاقة بين الجهاز النقابي والقيادة السياسية للاتحاد الوطني.

لقد كان المبدأ الذي حكم مسلسل الأحداث التي عرضناها في الكتاب المذكور، حول علاقة الحزب بالنقابة، هو التمسك بـ"وحدة الطبقة العاملة"، وهو من المبادئ التي كانت تحكم النظرية الاشتراكية العالمية. والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه حزبا بلور أهدافه كلها حول التحرر من الاستعمار الجديد وسيطرة الرأسمال، وصولا إلى إقامة عدالة اجتماعية في إطار التنظيم الاشتراكي للاقتصاد، كان يرى أن الأداة النضالية التي بإمكانها أن تحقق ذلك هي النضال الجماهيري الموحد

الذي تشكل فيه الطبقة العاملة الطليعة الواعية. ولذلك فبقدر ما كان يرى ضرورة "تحزيب العمال" في صفوفه كان يتمسك في الوقت نفسه بوحدة الطبقة العاملة في إطار منظمتها العتيدة الاتحاد المغربي للشغل[1].

غير أن مسلسل الأزمة –أزمة العلاقة بين الحزب والنقابة– التي سكنت الاتحاد الوطني والتي شلت الحركة فيه قد قادت في النهاية، بعد تجربة "الوحدة" التي أقيمت في القمة بدون رضى القاعدة سنة 1967، إلى مأزق لم يكن من الممكن الخروج منه إلا بالتحرر من وهم "وحدة الطبقة العاملة" التي تحكمها "سياسة الخبز"، والعمل على بناء وحدة جديدة أساسها النضال ضد أسباب الاستغلال والحرمان، في أفق بناء مجتمع ديموقراطي اشتراكي متحرر على طريق استمرار حركة التحرير الشعبية.

2- الشهيد عمر فارس التنظيم الحزبي والنقابي.

كان فارس هذا الاتجاه هو المرحوم عمر بن جلون الذي اضطر، كجميع المناضلين الاتحاديين إلى تجميد نشاطه داخل

1- لإعطاء القارئ فكرة عن مدى هيمنة مبدأ "وحدة الطبقة العاملة" على الفكر السياسي في ذلك الوقت نشير إلى أنه حينما كنا في "التحرير" نشهر بإنشاء حزب الاستقلال نقابة جديدة كانفصال عن الاتحاد المغربي للشغل باعتبار أن ذلك يتنافى مع مبدأ وحدة الطبقة العاملة، "أصدر" الزعيم علال الفاسي فتوى "فقهية" في الموضوع فقال: "بما أن تعدد الزوجات مسموح به في المغرب فكذلك تعدد النقابات" (انظر التحرير 1959/4/8)!

"تجربة الوحدة". فقد اتضح للجميع بعد مرور نحو سنة عليها أن الوضع داخل الجهاز بقي كما كان عليه، وأن "الوحدة" بالنسبة له هي العودة إلى نفس ما كان عليه الحال قبل سنة 1961، أي قبل الأزمة التي فجرها إلغاء إضراب الموظفين كما شرحنا ذلك في الكتاب الخامس.[2]

انصرف الشهيد عمر إذن إلى العمل خارج إطار الوحدة المصطنعة، بعد تجربة سنة من إقامتها، فاشتغل مع مجموعة من الأطر الاتحادية المناضلة في إحياء وتوسيع التنظيمات

2- من المفارقات الغريبة أن "الوحدة" التي أقيمت في غشت 1967 قد سبقها ببضعة أشهر عدد خاص من النشرة الحزبية ، صدر في شكل كراس (مايو 1967)، يضم دراسة أنجزها الشهيد عمر بعنوان "الطبقة العاملة المغربية بعد اثني عشر سنة 1955-1967)، استهلها بقوله": "يأتي فاتح مايو هذه السنة والطبقة العاملة المغربية تعاني أكثر من نتائج الانحراف ومواقف الانتهازية والتردد التي هوت إليها قيادة العمل النقابي منذ سنوات...". وتنتهي تلك الدراسة المكونة من 44 صفحة إلى طرح مسألة إمكانية "إصلاح الوضع"، ليقرر "أن المؤتمر الوطني (للاتحاد المغربي للشغل) الذي يُتحدث عنه الآن لهو مناسبة لمثل هذا العمل. إن التحويل يجب أن يبدأ من أساليب تحضير المؤتمر ... للعمل جميعا على التجديد المنشود... لكن يجب أن نقول ونكرر القول إن هذا يتطلب كشرط سابق اختيارا سياسيا شاملا، يتطلب تحديدا واضحا للخصوم وللحلفاء والتخلي عن كل أمل في إخضاع الحركة التحررية الشعبية لاعتبارات غير اعتبارات التحرر". كتب الشهيد عمر هذا قبل حرب 1967 واعتقال المحجوب، أي قبل الحوادث الظرفية التي دفعت بالمرحوم عبد الرحيم إلى القيام بمبادرته. وهكذا يبدو واضحا أن النقد الشديد والعنيف للشهيد عمر كان يتحرك داخل وحدة المنظمة النقابية، الاتحاد المغربي للشغل، التزاما بمبدأ "وحدة الطبقة العاملة". غير أن تجربة "الوحدة" قد أرغمت الجميع على التفكير في الوحدة الحقيقية خارج الجهاز النقابي وليس داخله.

الحزبية داخل الطبقة العاملة وفي صفوف رجال التعليم ورجال البريد والشبيبة والتجار الصغار. وبما أن صحافة الاتحاد كانت موقوفة، مع منع الاتحاد من إصدار أية جريدة، فقد اتجه الشهيد عمر إلى فلسطين كمجال لممارسة النضال الصحفي، فأشرف على صدور جريدة باسم "فلسطين" تولى إدارتها المناضل الوديع محمد بلعربي الأسفي. وقد صدر العدد الأول منها يوم 11 أكتوبر 1968. كانت أسبوعية في خدمة القضية الفلسطينية تتابع نضال الشعب الفلسطيني وتنشر دراسات حول القضية وتفضح مناورات ومؤامرات الصهيونية والجهات المتعاونة معها موضوعيا وذاتيا، عربيا وعالميا. وكان الشهيد عمر يحرص على كتابة افتتاحياتها بنفسه، ثم أخذ يكتبها باللغتين العربية والفرنسية تعميما للوعي بالقضية العربية في صفوف الجميع.

كان مقر هذه الجريدة ومكان طبعها، دار النشر المغربية، ملتقى للمناضلين العاملين على إحياء التنظيم الحزبي مع الشهيد عمر، خاصة مناضلي الدار البيضاء. هذا علاوة على مكان عمله كمحام في مكتب صديقه الأستاذ عبد الحق العلمي، الذي كان بدوره مكانا للقاءات لا تنتهي مع المناضلين.

3- نشرة خاصة للمناضلين في الرباط.

ومع أن سنتي 1969 و 1970 كانتا مسرحا لاعتقالات واسعة ومحاكمات دامت طويلا وأدين فيها كثير من الأطر المناضلة من دون ارتكاب أي عمل يستوجب ذلك، سوى رغبة آلة القمع في

تجميد نشاط الاتحاد، فقد استمر التنظيم ينمو ويتسع خاصة في الدار البيضاء، وبالأخص بعد الانفراج الذي كان يتراءى في الأفق، بعد محاولة الانقلاب بالصخيرات يوليوز 1971. وهكذا فابتداء من سبتمبر من السنة نفسها بدأ التفكير بجد في تدشين قطيعة نهائية مع الجهاز النقابي. قد خاطب الشهيد عمر في ذلك المرحوم عبد الرحيم بوعبيد فلم يعترض، الشيء الذي أحدث نقلة نوعية في تصور أفق التنظيم الذي كان ساريا على قدم وساق.

لم تكن المدن كلها على درجة سواء في هذا الاتجاه الجديد. لقد كان هناك نقص ملحوظ في الرباط، فاقترح علي الشهيد عمر في ديسمبر 1971 أن أمد "يد المساعدة" للإخوان هناك بتزويدهم بنشرة خاصة، تشرح آفاق العمل. كان في مقدمة الإخوة الذين وقع الاتصال معهم والذين كانوا يتولون مهمة التنظيم المرحوم محمد الحيحي والمرحوم العربي الشتوكي والأخ عبد الرحمان بنعمرو. ولما كنت أذهب إلى الرباط لمزاولة عملي في كلية الآداب مستعملا القطار، وبما أني كنت أنزل عند الأخ السطاتي الذي كان منزله ملاصقا لمنزل الأخ بنعمرو في عمارة كراكشو قريبا من محطة القطار، فقد كنت أعد النشرة في منزلي بالبيضاء لأسلمها مكتوبة بخط يدي إلى الأخ بنعمرو في منزله أو منزل السطاتي، وكان يتولى هو والمرحومان الحيحي والشتوكي وآخرون طبعها وتوزيعها والتشغيل بها. كانت النشرة تتناول

موضوعات تشرح تجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قبل مؤتمر 1962 وبعده، لتركز على ما انتهى إليه التدهور بالجهاز النقابي حينما أصبح يتبنى علانية "سياسة الخبز" وما رافق ذلك من مهادنة الحكم الفردي المطلق.

وهكذا لم تمر إلا ثلاثة أشهر حتى أصبح التنظيم الجديد في البيضاء والرباط ومدن أخرى مستعدا للقيام بالخطوة التاريخية المطلوبة، وهي عقد اجتماع يحضره الأعضاء الحزبيون من اللجنة الإدارية الوطنية للإعلان عن القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي. لقد كان لا بد من التوفر على أغلبية أعضاء اللجنة الإدارية حتى يكون القرار مشروعا. وفعلا تمكن الأخ عمر والعاملون معه على ضمان هذه الأغلبية، ولم يبق إلا تحديد تاريخ انعقاد هذا الاجتماع التاريخي.

4- قرار 30 يوليوز 1972: الشكل والمضمون.

كان جدول الاجتماع يشتمل على ست نقاط: عروض ممثلي الأقاليم؛ دراسة بيان تصدره اللجنة الإدارية، قرار حول الشبيبة الاتحادية، قرار حول التسجيل في اللوائح الانتخابية، تكوين لجان للتوجيه والنشر، والتنظيم؛ والدراسات، والعلاقات الخارجية، والمالية.

كان الاجتماع في الرباط برئاسة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي أفتتحه "بعرض ضاف عن الحياة الداخلية للاتحاد منذ تأسيسه إلى ذلك اليوم، تعرض فيه إلى أهم المشاكل التي عانت

منها منظمتنا من جراء "الثنائية" التي أصرت بعض عناصر "القيادة" على فرضها عليها منذ تأسيسها، مستعرضا أهم الأزمات الداخلية التي عاشها الاتحاد من جراء ذلك، والنتائج الخطيرة التي ترتبت عنها، سواء بالنسبة لتنظيماتنا أو لمواقفنا السياسية. ثم تطرق بعد ذلك إلى اتفاقية غشت 1967، اتفاقية "الوحدة" التي أملتها ظروف معينة... وعندما انتهى الأخ عبد الرحيم من عرضه الهام أعطى الكلمة للأخ اليازغي الذي قرأ رسائل التأييد للمجتمعين، وهي رسائل بعثها المناضل محمد الحبيب الفرقاني من سجنه بالقنيطرة بعدما تلقى الدعوة للاجتماع ثم رسائل كل من الإخوان المناضلين محمد البصري، عبد الرحمان اليوسفي، المهدي العلوي الذين يوجدون في إقامة اضطرارية في الخارج، وقد بارك هؤلاء الإخوان في رسائلهم مبادرة اللجنة الإدارية وأعلنوا عن تضامنهم معها وموافقتهم المسبقة على قراراتها. ثم تليت أسماء الأشخاص الذين وافقوا على مبادرة اللجنة الإدارية ومنحوها كامل تأييدهم ولكنهم تعذر عليهم الحضور لأسباب شخصية لظروف العطلة"[3].

أما الأشخاص الذين عرضت أسماؤهم على الحاضرين بوصفهم أعضاء في اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد الوطني وأعضاء في اللجان المذكورة،

3- النشرة الداخلية. غشت 1972. كراس مطبوع بعنوان "انطلاقة 30 يوليوز: تجاوز لمخطط التجميد". مخصص لاجتماع اللجنة الإدارية موضوع الكلام أعلاه. انظر فقرات من كلمة المرحوم عبد الرحيم حول اتفاقية "الوحدة" في الفصل الأخير من الكتاب الخامس من هذه السلسلة.

إضافة إلى المقترحين كأعضاء مساعدين قررت اللجنة الإدارية ضمهم إليها للمشاركة في المجالات التي حددتها لهم، فقد حددت قائمتهم جميعا كما يلي: عبد الرحيم بوعبيد، عبد الرحمان اليوسفي، محمد البصري، المهدي بنبركة[4]، د. عبد اللطيف بنجلون، محمد منصور، محمد الحبابي، المهدي العلوي، محمد الحبيب الفرقاني، عمر بنجلون، محمد اليازغي، عبد الواحد الراضي، محمد المكناسي، محمد بنسعيد، د. محمد بلمختار، عمر المسفيوي، سعيد بونعيلات، محمد الخصاصي، محمد آيت قدور، عبد العزيز بناني، محمد الناصري، عبد المومني إسماعيل، عبد الرحمان القادري، فتح الله والعلو، محمد عابد الجابري[5]، عمر الساحلي، الطيب بناني، محمد الفلاحي، محمد نصر الله، بوشعيب رياض، محمد العبدي، الطيب السريفي، محمد جوهر، عبد الرحمان بنعمر، أحمد قليلو، محمد الحيحي، محمد الحلوي، أحمد بلقاضي، محمد الوديع الأسفي، محمد العمراني.

كان الشهيد عمر قد تكلف أثناء الاجتماعات التحضيرية الأخيرة بإعداد مشروع بيان يصدر عن اللجنة الإدارية بعد مناقشته، وكان النص الذي حضره تغلب عليه الصبغة القانونية

---

4 – كان الشهيد ما يزال يعتبر من الناحية الرسمية مختطفا، ولم يكن هناك ما يثبت وفاته بصفة رسمية، مع أن الجميع كان يائسا من كونه ما يزال حيا. أما كونه "يوافق" على القطيعة مع الجهاز النقابي –لو كان على قيد الحياة– فهذا لم يكن موضوع شك، لأنه اضطر إلى الغيبة عن المغرب بسبب عدم إمكانية تعايشه مع قيادة ذلك الجهاز كما شرحنا ذلك في الكتابين الخامس والسادس.

5– كنت عبرت للشهيد عمر عن رغبتي في البقاء خارج عضوية اللجنة الإدارية التي سيخرج بها اجتماع 30 يوليوز. ولكن فوجئت حين الاجتماع باسمي على القائمة. فلما أردت عتابه، ضحك وقال : "دارها بك أخونا" (يعني عبد الرحيم).

التي تهتم بإثبات قانونية الاجتماع من حيث نصاب الحاضرين وتمثيليتهم كأعضاء في اللجنة الإدارية المنبثقة عن المؤتمر الثاني الخ. وأثناء المناقشة كان تدخلي مركزا على ضرورة إعطاء البيان الذي سيصدر عن اللجنة الإدارية طابعه السياسي المعتاد إلى جانب الصبغة القانونية، وكانت هناك ملاحظات أخرى. قبلت الملاحظات واعتذر الشهيد –بدون أي حرج– بأنه فعلا تصرف كمحام، فتكونت لجينة لإعادة صياغة البيان، ثم صادق عليه المجتمعون بحماس كبير. ومما ورد فيه، بعد الحيثيات التي تذكر بـ "الظروف الدقيقة والحاسمة التي تجتازها البلاد"، ما يلي:

"تسجل –اللجنة الإدارية الوطنية– بكامل الأسف الوضعية المزرية التي أصبحت عليها حاليا الأجهزة القيادية المسيرة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية نتيجة خطة التجميد التي سلكتها وتسلكها بعض العناصر المنتمية إلى منظمتنا".

وبعد التذكير بالقرار الذي صادقت عليه يوم 10 غشت 1967 حول "الوحدة" تأسف لفشل تلك الوحدة التي لم تعمل إلا على "تجميد المؤسسات الرسمية للاتحاد وجعله في حالةٍ ظلّ معها عاجزا عن التعبير عن رأيه بوضوح في القضايا الوطنية والعربية والدولية...".

ويضيف البيان: "ترى –اللجنة الإدارية الوطنية أن الظروف الراهنة تحتم أكثر من أي وقت مضى القيام بانطلاقة جديدة ترفع عن منظمتنا الحِجْر الذي وضعتها فيه أجهزتها المسيرة وتهيؤها لتحمل مسؤولياتها كاملة في المرحلة الحالية والمراحل المقبلة، مستعملة في ذلك رصيدها الثوري والطاقات النضالية لمناضلينا الذي استمروا في كافة الفروع والأقاليم يواصلون توعية الجماهير وتنظيمها، على الرغم من غياب أجهزة القيادة، مما جعل منظمتنا تبقى، على الرغم من خطة التجميد وحملات القمع، محتفظة بكيانها وهويتها وباعتبارها رائدة الشعب المغربي نحو التحرر والاشتراكية. ولذلك فإن اللجنة الإدارية :

1) تقرر أن تقوم من الآن فصاعدا بممارسة كافة الصلاحيات التي يخولها لها القانون الأساسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية... 2) تقرير مبدأ دعوة المؤتمر الثالث للانعقاد في وقت يعين فيما بعد... 3) تؤكد اللجنة الإدارية بهذه المناسبة على ضرورة الالتزام بمبدأ الديموقراطية المركزية، كما تعبر عن إيمانها بأن الوحدة الحقيقية هي وحدة النضال والممارسة الثورية في إطار الانضباط الواعي والملتزم بالخط الثوري الذي سار عليه الاتحاد منذ تأسيسه"[6].

6- ردود الفعل : عبد الله إبراهيم ...

لم تكن لدينا جريدة في ذلك الوقت، فـ "التحرير" كانت قد توقفت في خريف 1963 عند بدء محاكمة مديرها محمد البصري إثر اعتقالات يوليوز، وجريدة "المحرر" التي خلفتها والتي كان المناضل الأستاذ المرحوم إبراهيم الباعمراني مديرا لها قد منعت عن الصدور في نهايات 1965 في أعقاب اختطاف الشهيد المهدي وبسبب تتبعها لملف القضية، ولم يسمح لها بالصدور إلا في أكتوبر 1972[7]، ولذلك اعتمدنا النشرة الداخلية التي كانت منذ 1962 عبارة عن كراسات تصدر تارة منتظمة وتارة بانقطاع حسب ظروف الحزب. وفيما يخص تغطية وقائع وأخبار اجتماع 30 يوليوز 1972 أصدرت لجنة التوجيه والنشر نشرة على شكل كراس يضم وقائع الاجتماع وقراراته كما أصدرت

6- نفس المرجع.

7- انظر في الهامش رقم 2 ص 102 من الكتاب السابع تفاصيل حول صحافة الاتحاد في هذه المرحلة.

بلاغات صحفية تناقلتها الصحف الوطنية والأجنبية ووكالات الأنباء. أما الطرف الآخر فقد كان رد فعله سريعا وعنيفا. فقد أصدر الأستاذ عبد الله إبراهيم جريدة أسبوعية باسم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" ظهر العدد الأول منها يوم 11 غشت 1972، أي بعد أقل من أسبوعين فقط من اجتماع 30 يوليوز.

كان المقال الرئيسي بعنوان : "على هامش اجتماع الرباط: لفائدة من؟". وقد اعتبر المقال "أن اجتماع الرباط ما هو إلا فصل جديد من مسرحية الأزمة التي يتخبط فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ سنتين، نتيجة وجود تيار معين داخل صفوفه (...) وأن مناورة الرباط الأخيرة ما هي إلا حلقة من تلك الحلقات التي تشكل سلسلة عمل الاستعمار الجديد والرجعية (...)، إذا اعتبرنا كل هذا تبين أن ما يسمى باجتماع "اللجنة الإدارية" للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما هو إلا محاولة انتحارية أخيرة قام بها أولئك الانتهازيون، محاولة التخلص من مراقبة الجماهير، أي التخلص في منطقهم من العرقلة حتى يتمكنوا في المرة المقبلة من معانقة مصالح الاستعمار بالحرارة التي تفرضها طبيعتهم...".

وفي العدد الثاني من نفس الجريدة والمؤرخ بـ 19 غشت 1972 أصدر الأستاذ عبد الله إبراهيم بيانا يحمل عنوان "بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" كان مما ورد فيه :

أن "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ظل منذ تأسيسه يتلقى الضربات تلو الضربات من خصومه الذين اعتبروا أنفسهم معه في معركة موت أو حياة، بينما أطره القيادية العامة كانوا في أنظمة حلقية ما بين تكتيكيين بدون استراتيجية واستراتيجيين بدون تكتيك، تحت التصفيق المتطفل والمساندة السياسية

المغشوشة من أوساط أجنبية مختلفة تتبنى هذا الفريق أو ذاك من الاتحاد وتزعم أنها ستصنع منه قيادة على مقاسها للجماهير المغربية"[8].

وكانت اللجنة الإدارية قد عقدت يوم 13 غشت اجتماعا — أول اجتماعاتها نصف الشهرية المقررة– أصدرت بعده بلاغا عبرت فيه عن ارتياحها للأصداء التي خلفها قرار 30 يوليوز في صفوف الجماهير الاتحادية وفي نفس الوقت أكدت:

"أن حملة الشتم والمهاترات التي دشنت ببيانات صادرة باسم كتابات إقليمية خالية وكملت بصدور ورقة تحمل بكل وقاحة اسم "الاتحاد الوطني" ما هي إلا إصرار على الاستمرار في الحملات التضليلية والتصرفات التخريبية التي عانى منها الاتحاد الوطني داخليا منذ تأسيسه. ولذلك فهي تهيب بالمناضلين

8– حجز العدد الثاني المذكور، من جريدة الأستاذ عبد الله إبراهيم، لكونه تضمن افتتاحية في موضوع محاولة الانقلاب التي قام بها أوفقير (16 غشت 1972) مع ربطها بمحاولة انقلاب الصخيرات قبل ذلك بسنة، كان مما ورد فيها : "وجاءت الآن حوادث 16 غشت أقوى من كل مفاوضة وأفجع من كل إنذار، جاءت لتفرز تاريخيا الخطأ من الصواب، ولتعطي لنظراتنا في بعضنا مدلولا جديدا في الوقت الراهن .. والواقع الذي لا رجوع فيه هو أن المغرب يعيش على فوهة بركان من جراء السياسة العمياء المفروضة على جماهيره في جميع ميادين الحياة الوطنية". هذا وقد أزيلت هذه الافتتاحية وأعيد طبع نفس العدد تحت رقم العدد 3 بتاريخ 25 غشت. وعوضت الافتتاحية بأخرى اعتبرت أن حجز العدد الماضي كان لسببين: أولهما ما ورد في الافتتاحية وقد نقلنا فقرة منها، وثانيهما "بيان ذو طابع مذهبي" وهو الذي ذكرناه أعلاه ونقلنا منه عبارات. وقد اعتبرت الافتتاحية الجديدة حجز العدد السابق، الذي يحتوي على ذلك "البيان المذهبي"، أنه "يقدم مساعدة مفضوحة وغير مقبولة مطلقا لجماعة الانشقاقيين في الرباط، الذين يحاولون الانحراف بالاتحاد الوطني عن طريق تقطيع جذوره المذهبية ومحو مؤتمره الوطني الثاني ليتوفروا على تشكيلة سياسية تلعب دور وكالة الانتخابية لفائدتهم".

بتجنب السقوط في معارك جانبية الغرض منها صرف اهتمامهم عن المهام النضالية المطروحة عليهم ...".

والواقع أن رد الفعل الذي صدر عن الأستاذ عبد الله إبراهيم ومن ورائه الجهاز النقابي لم تكن له أية أصداء في قواعد الاتحاد، بل إن الطريقة التي عُبِّر بها عن رد الفعل ذاك كانت لها نتائج عكسية تماما بالنسبة لما كان يراد منه. ومع ذلك فقد نجح في شيء واحد وحيد، وهو كون وسائل الإعلام الأجنبية خاصة كانت تضيف، عندما تتحدث عن الاتحاد الوطني، عبارة "جماعة الرباط" أو "جماعة الدار البيضاء". ولم يكن هناك من مبرر لهذا التصنيف إلا كون المرحوم عبد الرحيم بوعبيد يقيم في الرباط والأستاذ عبد الله إبراهيم يقيم في الدار البيضاء. كان هذا التصنيف يضايقنا فعلا. ولما لم تجد المحاولات التي بذلت لإقناع الأستاذ عبد الله إبراهيم بتغيير اسم حزبه واسم جريدته لكون القرار المتخذ في الرباط كان قرارا صادرا عن الهيأة المسؤولة في الاتحاد، ومن أجل وضع حد للالتباس، اقترح المرحوم عبد الرحيم تغيير الاسم إلى "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، وهو ما تقرر بصفة رسمية في المؤتمر الاستثنائي.

مجلس تأسيسي وتشريعي، والإرهاب لا يرهبنا!

عبد الرحيم : رجولة ومروءة ..

1- بيان تاريخي، في ظرف تاريخي

كان أهم اجتماع عقده الاتحاد الوطني في مرحلته الجديدة، أعني بعد 30 يوليوز 1972، هو اجتماع اللجنة المركزية بالدار البيضاء يوم 8 أكتوبر من السنة نفسها. كان الاجتماع بحق أشبه بمؤتمر مصغر، ليس فقط لكونه تميز بحضور مكثف لممثلي الأقاليم بل أيضا لأنه الاجتماع الذي تحدد فيه الخط السياسي الذي سيسير عليه الاتحاد في المراحل المقبلة. وكانت اللجنة الإدارية قد طلبت من مكاتب الفروع ومسئولي القطاعات استطلاع رأي القواعد في الخط السياسي الواجب السير عليه على ضوء التطورات التي شهدتها البلاد في السنتين الأخيرتين (انقلاب الصخيرات وانقلاب أوفقير)، وأيضا على ضوء المستجدات التي ظهرت في موضوع الصحراء المغربية. أضف إلى ذلك أنه كان على اللجنة المركزية أن تحدد في ذلك الاجتماع نوع الجواب الذي سيتقدم به الاتحاد عن الرسالة الملكية التي بعثها المرحوم الحسن الثاني إلى الأحزاب الوطنية يوم 23 شتنبر 1972، بعد نحو شهر من محاولة الانقلاب الفاشلة التي

قام بها أوفقير. وكانت الرسالة قد اقترحت تأسيس حكومة إجماع وطني وطلبت من الأحزاب أن تبين الوسائل العملية التي تراها ضرورية لتحقيق ذلك. كما طرحت في الاجتماع، مسألة تحديد هوية الاتحاد وخطه الإيديولوجي.

كان عرض المرحوم عبد الرحيم، سواء حين افتتاح الجلسة أو عند التعقيب على التدخلات عرضا وافيا، اقترح الخطوط العريضة لما سيكون عليه بيان اللجنة المركزية في هذه القضايا وغيرها. هذا البيان الذي جاء بدوره واضحا وشاملا[1]. وقد ورد فيه بعد المقدمة ما يلي:

"تذكر اللجنة المركزية بأن الاختيار الثوري الاتحاد الوطني هو الذي يعطي لحركتنا السياسية والنضالية إطارها الشامل الذي تسجل داخله القرارات السياسية المرحلية، وتذكر كذلك بأن هذا الاختيار الثوري يستمد آفاقه وأبعاده من الأهداف الثورية التالية: استئصال جذور الهياكل الإقطاعية والرأسمالية والاستعمارية في بلادنا، حل مشكلة الحكم بإقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكن الجماهير الشعبية من الرقابة الديموقراطية على أجهزة الحكم في كل المستويات، إقامة أسس اقتصادية خالية من أي مظهر من مظاهر النفوذ الاستعماري وسيطرة الإقطاع وحليفته البرجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل لثروات البلاد وإنتاجها العام، يكون المستفيد الأول منه هو جماهير الشعب المسحوقة، إقامة تنظيم سياسي اجتماعي يسهر على تأطير الجماهير الشعبية من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد والطاقات الوطنية المادية والبشرية قصد

1- هنا ولأول مرة يظهر واضحا في أدبيات الاتحاد مضمون تقرير المهدي إلى المؤتمر الثاني المنعقد سنة 1962.

تحقيق تراكم متزايد للتوفير القومي يمكن البلاد من الاعتماد أساسا على إمكانياتها الذاتية في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي".

وبعد أن يسجل البيان "تفاقم الأزمة العامة التي تعيشها البلاد منذ اثنتي عشرة سنة"، يؤكد "أن جماهير شعبنا قد فقدت الثقة في الجهاز الحاكم ووعوده"، وأنه "لا سبيل للخروج من المأزق الراهن إلا بالعدول نهائيا عن هذه السياسة اللاشعبية التي هي مصدر الأزمة، والتعبير عن عزم أكيد وحقيقي على نهج طريق التحرر الشامل، طريق التغيير الجذري للهياكل الإقطاعية والرأسمالية والاستعمارية القائمة بالبلاد". ثم يؤكد البيان إيمان الاتحاد الراسخ بأن "الحل الاشتراكي هو وحده الوحيد القادر على تحقيق الأهداف الشعبية في التحرر والعدالة الاجتماعية الحق ... وأن تعبئة الجماهير الشعبية من أجل مساهمتها مساهمة واعية في عملية التحرير والبناء هو وحده السبيل الصحيح لتجنيد الطاقات البشرية والمادية التي تتطلبها عملية التغيير المنشودة

إنه بدون مساهمة الجماهير الشعبية ومراقبتها اليقظة بواسطة مؤسسات ديموقراطية حقيقية يصبح من العبث التحدث عن "حكومة شعبية" أو ائتلافية" تعلن من فوق عن إجراءات "التغيير" وتطلب من الجماهير منح ثقتها بالنسبة للباقي، ذلك لأن التحالف الإقطاعي البرجوازي الرأسمالي الاستعماري، الموطدة أسسه ببلادنا، سيعرف كيف يجهض أجمل البرامج "الثورية" التي تلغي من حساباتها إرادة الجماهير الشعبية ومساهمتها ومراقبتها الفعلية. من أجل هذا يؤكد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن نظاما من الديموقراطية السياسية الحق هو وحده الكفيل في الظروف الراهنة ببناء ديموقراطية اقتصادية واجتماعية من أجل هذا يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر، من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم إرادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لأجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ويسطر الإطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري

وتحضير شروط البناء الاشتراكي". ثم يحدد البيان وسائل هذا البناء ومجالاته (الإصلاح الزراعي، تأميم وسائل الإنتاج الأساسية، التصنيع، التعليم)، ويدعو إلى "وضع خطة وطنية متكاملة قصد تحرير الصحراء المغربية وسبتة ومليلية" وإلى " نهج سياسة خارجية تحررية معادية للاستعمار والإمبريالية وملتحمة مع النضال القومي العربي وفي طليعته نضال الشعب الفلسطيني الذي يجب تدعيم ثورته تدعيما مطلقا غير مشروط".

ثم يطالب البيان "بخلق جو من الانفراج السياسي الذي يحمل الجماهير الشعبية على التفكير في أن هناك إرادة فعلية في التغيير"، كما يرى "أن إلغاء جميع الأحكام والمتابعات السياسية الصادرة أو الجارية ضد مواطنين دفعهم استياؤهم من الوضعية القائمة واعتراضهم على الأسلوب المتبع من طرف الجهاز الحاكم إلى ما بررت به بشكل أو لآخر التهم الموجهة إليهم، لهو خطوة أولية ضرورية على طريق إحداث الانفراج السياسي المطلوب".

تلك مقتطفات من البيان التاريخي حقا الذي أصدرته اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهو البيان الذي أعطى لانتفاضة 30 يوليوز مضمونها السياسي والإيديولوجي والوطني، هذا المضمون الذي لن يعمل المؤتمر الاستثنائي الذي سينعقد في يناير 1975 إلا على تعميقه وترسيخه خصوصا على مستوى التقرير الإيديولوجي.

2- بدل المجلس التأسيسي: مجلس تأسيسي وتشريعي ...

هذا وجوابا على الرسالة الملكية بعثت اللجنة الإدارية مذكرة إلى الديوان الملكي بتاريخ 14 أكتوبر 1972 استعادت في مضمونها ما ورد في بيان اللجنة المركزية الذي عرضنا له أعلاه

ومـا ورد في عـرض المـرحوم عـبد الرحـيم خصوصـا مـا يـتعلق بالوضـعية الاقتصـادية والاجتماعـية المـزرية السـائدة. وقـد ركز الجـواب عـلى ضـرورة دعـوة الشـعب المغـربي في تـاريخ محدد "لانـتخاب مجلس وطني تأسيسي وتشريعي" يضطلع بمهمتين: 1) مهمة ذات طابع دستوري إذ سيكون عليه بادئ ذي بدء أن يبـت في دسـتور 1972 وخاصـة ما يتعلق منه بميادين التشريع والتنظـيم وفـيما يخـض العلاقـات بـين السـلطات. 2) مهمـة تشريعية عادية.

وكـتدابير مسـتعجلة تطالـب المذكرة بإصدار عفو عام وإلغاء النصـوص التشريعية والتنظيمية التي تحد من ممارسة الحريات العامة والخاصة وإلغاء الظهائر والقرارات القمعية وإيقاف العمل بالنصـوص التشريعية التي اتخذت بعد سنة 1962 والتي تعدل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية" وتضيف المذكرة:

"وعـندما تـتخذ هـذه التدابـير يمكـن تكويـن حكومـة تتمـتع بالـثقة الشـعبية لمـدة معينة وبمهـام محـددة: تكـون مهمـتها السـهر علـى نـزاهة انتخابات المجلس الوطني، وسيكون عليها أن تضع قانونا انتخابيا يعكس الإرادة الوطنية بدون تحريف أو تزوير وأثناء هذه الفترة الانتقالية، وفي انـتظار المصـادقة النهائية على الدسـتور، فإن النصـوص التشـريعية ستتخذ في المجلس الوزاري باقتراح من الوزير المعني الأمر ".

وتختم المذكرة بالقول "على أساس هذا **المفهوم الجديد للحكم** فإن حزبنا مستعد لتحمل مسئوليته لخدمة المصلحة العامة للبلاد وفتح الطريق بذلك للديموقراطية والاشتراكية".

3- "الإرهاب لا يرهبنا والقتل لا يفنينا وقافلة التحرير ..."

لم تكن هناك أية استجابة لا لبيان اللجنة المركزية ولا لجواب الاتحاد على الرسالة الملكية، بل بالعكس، تزايدت مظاهر القمع وتدهور الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. كان هناك مواصلة نفس السياسة والاتجاه السائدين من قبل، ومنذ سنوات طوال. وأكثر من ذلك وقع حادث خطير من حوادث العنف التي تعرض لها الاتحاد ومناضلوه بين حين وآخر، دون أن يجري حولها تحقيق يكشف عن مصدرها [2]. لقد توصل كل من الشهيد عمر والأخ اليازغي برسالة ملغومة، تمكن عمر من إبطال مفعولها بينما انفجرت في يد اليازغي. كما توصل السيد محمد الدويري من حزب الاستقلال برسالة مماثلة لم تنفجر... كان ذلك يوم 13 يناير 1973.

وفي هذا الموضوع صدر ذلك العدد التاريخي من "المحرر". لقد عقدنا في هيئة التحرير اجتماعا خاصا للتخطيط لهذا العدد، فتكفل الشهيد عمر بالتفكير في افتتاحية، وتكفل كاتب هذه السطور بوضع العناوين وتصميم الصفحة الأولى، فجاء عدد يوم 17 يناير 1973 الذي أعلنا فيه عن محاولة الاغتيال بالرسائل الملغومة كما هو مبين في الصورة (الصفحة الموالية)

---

2 – تعرضت مطابع أمبريجيما التي كانت تطبع "التحرير" لعدوان بالقنابل يوم 7 سبتمبر 1962. وتعرض الشهيد المهدي لمحاولة اغتيال بواسطة "حادثة سيارة" قبل أن يختطف واختطف الأخوان سعيد بونعيلات وأحمد بنجلون من إسبانيا...

لقد صادف نشر خبر الرسائل الملغومة حدثين آخرين: تنفيذ حكم الإعدام في الضباط الذين أدينوا بالاشتراك في محاولة الانقلاب التي قادها أوفقير من جهة، ودخول إضراب عمال السكك الحديدية في يومه الرابع من جهة أخرى. وهكذا جاء العنوان يضم هذه الوقائع الثلاثة: "الإرهاب لا يرهبنا (الرسائل الملغومة) والقتل لا يفنينا (إعدام الضباط) وقافلة التحرير تشق طريقها بإصرار "إضراب عمال السكك الحديدية". أما الافتتاحية التي تكفل بها الشهيد عمر فقد جاءت كما يلي: العنوان: "المفجر.. البلاستيك.. الغلاف". النص: صور العناصر الثلاثة المذكورة (تأمل الافتتاحية جيدا في الصورة). وهكذا ربطنا بين الأحداث الثلاثة: صورة الرسالة الملغومة، وصور الضباط الذين أعدموا، وإضراب عمال السكك الحديدة. وفي أسفل الصفحة صورة الأخ اليازغي ووجهه مضرج بالدماء من أثر الانفجار. أما ركن "بصراحة" الذي كنت أكتبه وأوقعه بـ"صريح" (وقد حل محل ركن "صباح النور" في التحرير) فقد ورد فيه ما يلي:

"أن يعمد الإنسان إلى إيذاء خصمه ومحاولة اغتياله وتصفيته شيء معروف ومعمول به في عالم الإجرام ... ولكن أن يعمد الخصم إلى إرسال طرد ملغوم ينتظر منه أن ينفجر في بيت الضحية، أمام زوجته وأطفاله وربما ضيوفه فيتسبب هكذا في قتل الأبرياء من ضيوف ونساء وأطفال ... فهذا أفظع أنواع الإجرام.

إن أسلوب الاعتداء بالرسائل والطرود الملغومة هو أسلوب الذين ملأ الحقد صدورهم وأعمى اليأس أبصارهم، فأصبحوا لا يفرقون بين الضحية ومن قد يكون معه، حتى لو كان هؤلاء أطفالا وصبيانا وأبرياء... شيء فظيع حقا. وفظيع أيضا لأن الذين قاموا بعملهم الإجرامي قد اختاروا تنفيذه في يوم عرفات، وفي مناسبة العيد.

• الارهاب لايرهبنا، والقتل لايفنينا.. وقافلة التحرير تشق طريقها باصرار :

• اضراب عمال السكك الحديدية يدخل يومه الرابع و «القطار» يتوقف فى مجموع انحاء المغرب

• جميع محاولات تسيير القطار تفشل.. والعمال يحبطون كل المناورات والاستفزازات.

المحرر

المدير : عمر بطيشي

الاربعاء 12 ذى الحجه 1391 هجرى - 17 سبتمبر 1971

الثمن 0,40 درهم

ادارة التحرير : 761

الاعلان وعلم التحرير : 11، زنقة الحسون روبلى

فيلكس : 24-13-06

الدار البيضاء

اسدلت الستائر الليلة الماضية على المحطة يوم الجمعة 12/11/73 على الساعة الثانية مساء بحيث توقفت جميع القطارات فى غير محطة وصلت اليها يوم الجمعة الماضى، وذلك حسب طريق توضيح تفاصيلها فيما يلى :

ان الاضراب جاء فى ظروف وأسباب اعلنه سبق له ان اشرنا ان خلاصة حسبى التعهد 1/3 لتاريخ 1 اكتوبر 72 ، فخصصنا أولا على التذكير بمقومات وموضوع الاضراب وتعرف الادارة والسلطة من جهة والاخص و الصحة البطولة التى اسميت بها مواقف المضربين مع العلم ان الاضراب مازال مستمرا الى حدود كتابة هذه السطور .

[illegible] استمعال نظام الاسبوع الاسبوعى .

من الضرر بالذكر ان السكك الحديدية كانت شركة [illegible] سنة 1963 وتخرف مشروعها كما صفحة الاتحاد الوطنى ... وبها تعقدت زار «الماميم» نصب الادارة الموجة القانون الاساسى للمستخدمين ومطالب الدعوى المشروعة ... كما صفحت بشكاوى عند الاضراب وعند المسافرين الذين كانوا فى خطوطنا حديده فصعب الى اماكن هى بها خط [illegible] سيكرة بعد خط بارس وفرنسة ... ووقع الاتفاق سنة 1963 وتخرف مشروعها كما صفحة الاتحاد الوطنى ... وبها تعقدت زار «الماميم» نصب الادارة الموجة القانون الاساسى للمستخدمين ومطالب الدعوى المشروعة ... كما صفحت بشكاوى عند الاضراب وعند المسافرين الذين كانوا فى خطوطنا حديده فصعب الى اماكن هى بها خط [illegible] ... الموسمية ، وخروقا ... كعودة ، وفى الوقت نفسه نفر العمال مطلبون فى ظروف مقسمه بظروا لمعدده تعبئة الاجهزة والآلات ، وظروا النقص فى صيانة واصلاح الخطوط وبفسك ازداد عدد الحوادث التى ذهب ضحيتها العمال كل سنة ، وخلفة بهم مستحقين مصلحة القطارات اى المسافرين والرابحون ورؤساء القطارات .

التتمة ص : 3

لماذا هذه الجريمة ؟

[illegible]

التتمة ص : 4

هؤلاء الضباط... نفذ فيهم حكم الاعدام

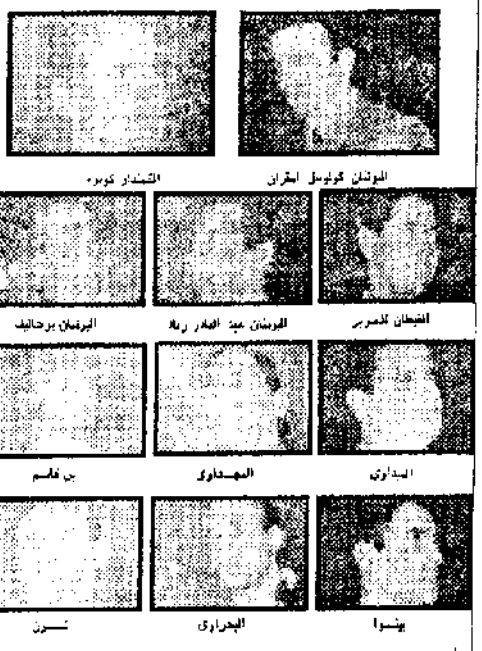

الموثمان كوتيوسل الحران — القبطان كومره

القبطان كلمبرير — الرقيبان عبد القادر ريفا — البرقبان برحاليف

البداوى — المهداوى — بن قاسم

بينوا — البحراوى — نسرن

بصراحة

[illegible]

الزعيم محمد الخامس رحمه الله الجزائر ... لم يكن يحب بضاعة ولم تكن تروج بين مسؤولياته الصدق وعوافيه .

كلمة العدد

المفجر.. البلاستيك.. الغلاف

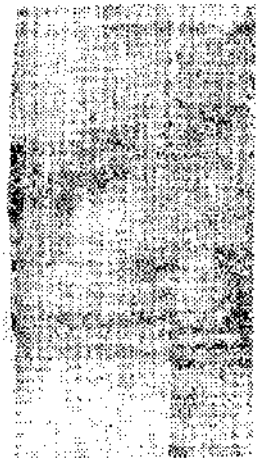

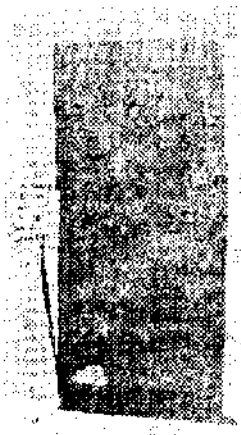

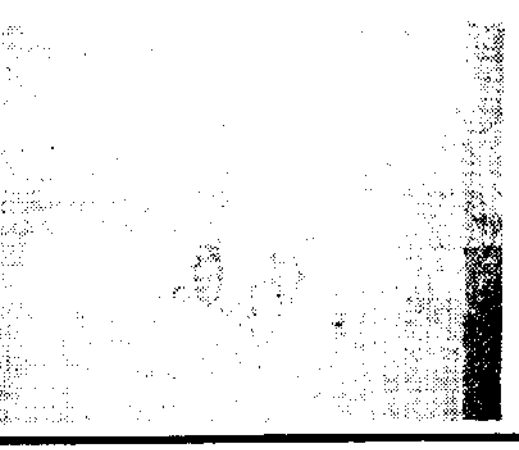

ومع ذلك فإن قطار التحرير يشق طريقه، وسيبقى هديره يصك آذان اليائسين الحاقدين، وسيظل يشق مسيرته إلى النصر، وبسرعة وصمود، وثبات وإصرار. إنه لن يتوقف أبدا مهما كانت الضحايا ومهما تعددت أنواع الإجرام والاعتداء ضد المناضلين. إنه قطار الشعب كله، الشعب المستعد لتحمل التضحيات والقادر على صنع المناضلين في كل آن وحين" (صريح).

وقد حجزت الشرطة هذا العدد بطبيعة الحال ومع ذلك تسربت أعداد منه، وشاع خبر الصفحة الأولى. ومع أن قليلين جدا هم الذين يكونون قد أدركوا عملية "الجمع" في عنوان الصفحة الأولى، فلقد كان وقع ذلك العنوان كبيرا جدا حتى صار شعارا يردده الشباب الاتحادي في كل مناسبة احتجاجية.

بعد الاعتداء بنحو أسبوع عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الدوري في فاس يوم 21 يناير 1973، وأصدرت بيانا ذكرت فيه بالبيان الذي أصدرته في دورتها السابقة (يوم 8 أكتوبر 1972) والذي حددت فيه "بكامل الوضوح الخط السياسي ... في المرحلة الراهنة والمقبلة".

ثم سجلت التدهور المستمر للأوضاع وأن "الجهاز الحاكم إذ ينزلق بسرعة وإصرار إلى متاهات السياسية اللاشعبية والاختيارات المناهضة لمطامح جماهير شعبنا قد أدى به الأمر إلى تجاهل أو تناسي قيمنا الدينية والحضارية فتم تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة في حق أحد عشر ضابطا في يوم من أعز أيام الإسلام وأجلها عند المسلمين" (عيد الأضحى). وبعد أن حيت نضالات العمال والجماهير الشعبية التي تصاعدت في المدة الأخيرة أكدت "أن حملات الاعتقال والاختطاف التي استؤنفت بشكل واسع خلال الأسابيع والشهور الماضية لن تنال من عزيمة جماهير شعبنا على السير في الطريق الذي اختارته،

تؤكد في نفس الوقت أن عمليات الإرهاب بالطرود الملغومة مهما كان مصدرها لن تصرف المناضلين التقدميين والوطنيين عن متابعة النضال على طريق مسيرة شعبنا من أجل فك أغلاله وبناء وطنه"[3].

هذا وقد اتخذت اللجنة الإدارية قرار داخليا يقضي بالشروع في تحضير "المؤتمر الوطني الثالث" في أفق صيف السنة الموالية: 1973.

4- حوادث مارس 1973 ... شهادات...

لم يمر سوى شهرين على الرسائل الملغومة حتى وقعت حوادث عنف في بعض نواحي المغرب (مولاي بوعزة، خنيفرة، كلميمة، إملشيل الخ) وهي الحوادث المعروفة بـ"حوادث مارس"، والتي نسبت إلى تنظيم قيل إن القائمين به أفراد من المغتربين، ممن ينتمي -أو كان ينتمي- للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ليس من مهمتنا هنا، ولا من اختصاصنا، الحديث في هذا الموضوع، فأنا شخصيا لم أكن على اتصال بهم وليس لدي ما أدلي به كشهادة شخصية في الموضوع. كل ما يمكنني قوله هو أني لم أكن مقتنعا في يوم من الأيام بالنضال من أجل قضية المغرب من خارج المغرب. لقد طُلب مني قبل حوادث مارس المساهمة بالكتابة فيما كان يذاع من إذاعة ليبيا

---

3 – بخصوص هذا البيان أذكر أن اللجنة المركزية كلفت الشهيد عمر والأخ الخصاصي وكاتب هذه السطور بتحرير البيان. اجتمعنا ليلا بعد العشاء. وما أن بدأنا نناقش الموضوع حتى وقعت مشادة كلامية حامية بين الشهيد عمر والأخ الخصاصي، بسبب ما أخبرنا به هذا الأخير من قرار اتخذه و"يخصه"، فكان رد فعل الشهيد عمر عنيفا وبلغ به الغضب مبلغا جعله يخرج من الغرفة التي كنا مجتمعين فيها، وانسحب الأخ الخصاصي كذلك، فبقيت وحدي وحررت البيان. لم يكن غضب عمر راجعا إلى شيء يتعلق بالبيان، بل بأمر خارج عن موضوع اجتماع اللجنة المركزية، ليس من الضروري الخوض فيه هنا.

فلم أستجب. أولا لأني كنت أعرف أنه كان هناك داخل إذاعة ليبيا من كان يعمل للشرطة المغربية، وقد نبهنا على ذلك. وثانيا لأني كنت، وما زلت، أومن أن التجديد في جميع المجالات يجب أن يكون من الداخل أولا، أو على الأقل عند المنطلق، وثالثا لأني كنت أومن، ومازلت، أن التغيير السياسي الحقيقي هو الذي يأتي نتيجة عمل في صفوف الجماهير، تنظيما وتوعية، وأنه في مجتمع كمجتمعنا يجب حشد جميع القوات والطاقات التي تنشد التغيير ويكون في مصلحتها.

من أجل ذلك سأقتصر هنا، بصدد حوادث مارس 1973، على ذكر بعض انعكاساتها على الاتحاد-داخل المغرب- والإدلاء بشهادات في ما يخص موقف الاتحاد ككل وموقف المرحوم عبد الرحيم بصورة خاصة. ولا بد من التذكير أولا بذلك القمع المنقطع النظير الذي تعرض له المناضلون الاتحاديون من مختلف المستويات وفي مختلف الأقاليم، والذين عانوا خلاله صنوفا من التعذيب في مراكز الشرطة والمعتقلات السرية فرادى وجماعات، إضافة إلى ما أصاب كثيرين منهم في أجسامهم وعقولهم وعائلاتهم وأموالهم وموارد رزقهم وأبنائهم. ولقد كان لهذه التجربة القاسية أثرها العميق في كثير منهم، وهذا شيء طبيعي. خصوصا ولم يقترفوا أي شيء مما نسب إليهم أو أريد منهم "الاعتراف" به، بما في ذلك الإدلاء بتصريحات تورط إخوانا لهم في أعمال أو أقوال لا علم لهم بها. لقد كان من الطبيعي إذن أن تكون هناك أصوات تطالب أو تقترح نوعا من "التمييز" يفصلنا، "نحن الذين نعمل السياسة في الداخل، عن الذين يعملون شيئا آخر في الخارج! ولكن ذلك لم يصاحبه أي شيء يخل بالمروءة ولا بالتضامن الحزبي. وبما أن جل

أعضاء اللجنة الإدارية كانوا في السجون وفي دهاليز التعذيب أو قاعات المحاكمات فلم يكن من الممكن أن يصدر عنها بيان أو رأي. ولكن بما أن المرحوم عبد الرحيم كان عمليا هو الناطق باسم انتفاضة 30 يوليوز والمعبر عن رأيها في الفترة الفاصلة بين انعقاد دوراتها العادية، فإن مواقفه هي نفسها مواقف اللجنة الإدارية. إن شهادته أمام المحكمة العسكرية وما سأرويه هنا يكشف عن خصال الرجولة والمروءة أمام الخصوم والأصدقاء.

5- شهادة المرحوم عبد الرحيم في المحكمة العسكرية

استدعي المرحوم عبد الرحيم يوم 9 غشت 1973 كشاهد أمام المحكمة العسكرية التي كانت تحاكم المتهمين في حوادث مارس 1972 فأدلى بما يلي، جوابا على أسئلة رئيس المحكمة:

الرئيس: تعتبر مسيرا رئيسيا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والمحكمة تلقي أسئلة لإلقاء بعض الأضواء حول جوانب هذه المحاكمة، إنك تتبعت المحاكمة حيث يلاحظ تميزها ببعض المظاهر:

المظهر الأول: نشوء منظمة تدار وتمول من الخارج بهدف القضاء على نظام الحكم الموجود واستبداله بآخر.

المظهر الثاني: أن محمد البصري يعتبر مسئولا رئيسيا عن هذه المنظمة كما يفهم من أقوال كثيرين من المتهمين خلال الاستنطاق.

المظهر الثالث: وهو من المظاهر الرئيسية، أن البصري، ورغم أنه محاكم غيابيا ويعتبر قانونيا فارا، ما زال يعتبر عضوا بارزا في الاتحاد.

المظهر الرابع: إن كل المتهمين إلا القليل النادر ينتمون إلى الحزب وبالضبط إلى ما يسمى فرع الرباط.

المظهر الخامس: قالت تصريحات بعض المتهمين إنهم قاموا بما قاموا به في إطار الحزب، وبعضهم كان في الداخل، وبعضهم تسرب من

الخارج واعتقلوا في حالة التلبس يحملون السلاح. كما اطلعت المحكمة على بعض المناشير التي تدعو إلى الثورة، وقال بعض المتهمين إنها حررت في مركز الحزب وحجزت مع بعض الأشخاص من الحزب.

ما نريده معرفته هو وجهة نظركم فيما يخص الحد الفاصل بين الحزب كهيأة سياسية وأعمال العنف والثورة.

عبد الرحيم: ألقيتم علي عدة أسئلة. أنا مستعد لأجيب عنها بدقة، وإذا سمحتم بمقدمة قبل ذلك كإطار عام.

فحزب الاتحاد الوطني أسس سنة 1959 حسب مقتضيات ظهير 1958، وعمله الرسمي والعلني عمل يدخل في إطار المشروعية واحترام القانون، وبالرغم من هذا نتعرض لمضايقات غير عادية، وربما كنا نحن الحزب الوحيد الذي يتعرض لهذه المضايقات. وأعطيكم واحدا من الأمثلة: ففي سنة 1967 كتبنا رسالة إلى رئيس الحكومة عرضنا عليه فيها المضايقات التي نتعرض لها بينما حزبنا يعمل بشكل علني، ومراكزه مفتوحة أمام الجميع. وقد اختطف-مثلا- أحد المسئولين عن الحزب في وجدة بدون قانون، واحتجب عن عائلته عدة شهور، وحين تدخلنا لدى السلطات أطلق سراحه بعد أيام من غير متابعة. مثل هذا العمل، من المحقق أنه لا يمر من غير أن يثير رد فعل ويخلق وضعية نأسف لها. لكن الواقع لا يرتفع. وبالنسبة لما حدث أخيرا، كنت وقتها في الخارج، وبمجرد ما سمعت أخبارها عدت لأتحمل مسئوليتي كمواطن وتضامنا مع إخواني الذين هنا.

أنا لا أعرف الوقائع لأنه لم يمكني الحظ من أن أطلع على الملف ، لكن الذي أؤكده لكم هو أن الاتحاد الوطني منظمة سياسية قانونية تعمل ولا تريد أن تعمل إلا في إطار القانون.

هناك خلط يقع أحيانا في ما يخص كلمة خلايا... فالخلايا شكل من التنظيم مشروع لدى كل الأحزاب. مثلا، سمعت أن أحدا من إخواني كلف بتأسيس خلايا بالبيضاء، هذا أمر طبيعي وتعرفه السلطة، والخلية لا ينتمي إليها إلا المنتمي للحزب وهي ليست سرية، وعندنا خلايا العمال، والأحياء، والموظفين، والطلاب. ما أريد توضيحه هو أن لفظة "خلايا" كلمة عادية سواء بالنسبة للاتحاد الوطني أو حزب الاستقلال. بالنسبة لمحمد البصري هو من المؤسسين للاتحاد الوطني، وهو رجل قام في وقت ما بواجبه الوطني، وفي ذكرى الاستقلال، ذكرى ثورة الملك والشعب، كان البصري يمثل أمام جلالة الملك محمد الخامس المقاومة المغربية، وكان لي الشرف مع البصري أن كنا أعضاء في هيئة عليا ترأسها الملك محمد الخامس ويحضرها ولي العهد آنذاك نشتغل بقضية الصحراء المغتصبة.

لا ضرورة للعودة إلى الحديث عن قضيتي 1963 ثم 1965 حيث اتصلت بجلالة الملك وعبرت له عن أن إصدار عفو يكون رصيدا للاستقرار. وفعلا أصدر جلالة الملك العفو، وذهب وفد كان ضمنه البصري إلى جلالة الملك للشكر والامتنان. وإثر ذلك تأتي حادثة اختطاف واغتيال المهدي بن بركة. هذه الحادثة أشعرت البصري والآخرين أن خطرا يهددهم.

الرئيس: فهل هاجر البصري بعد ذلك بصفة نهائية؟

عبد الرحيم: لا أعتقد. وقد سبق أن عبرت للدوائر المسئولة عن استعدادي لأتحمل مسئولية إقناع الإخوان في الخارج للدخول من غير أن تكون هناك ضرورة لليأس.

وفي هذا الإطار نفسه كانت المفاوضات بين جلالة الملك وبين الكتلة الوطنية، ووقعت إثارة قضية البصري والآخرين، في إطار ملكية دستورية محترمة. ومع الأسف فإن ذلك لم يكتمل. وكون البصري لجأ إلى وسائل تدل على اليأس لا يعني أنه لجأ إليها نهائيا، ربما اتخذ مواقف، لكن الحزب لا يمكن أن يكون موافقا عليها. وكيفما كان الحال فإن اليأس هو الذي يدفع إلى العنف. ونحن لا نريد أن تصل بلادنا إلى العنف. نحن لا نفرض آراءنا على أحد، ولكننا نريد لآرائنا أن تتعايش في إطار الديموقراطية. وهناك أجيال جديدة من الشباب تريد أن تسهم في بناء هذا الوطن. وأنا ما دمت حيا سأعمل، ولو بقيت في الميدان وحدي، حتى نصل إلى هذا الهدف الديموقراطي المشروع من أجل سلامة بلادنا، لأن العنف يؤدي إلى تطورات وتسلسلات لا أحد يعرف كيف تنتهي. أما كون البصري استمر عضوا في الحزب فذلك لأنه انتخب في مؤتمر 1962 ولا أحد يستطيع أن يزيل عنه هذه الصفة إلا بمؤتمر. وقبيل اعتقال أطرنا كنا قررنا عقد مؤتمر في هذا الصيف. عمل البصري في الحزب ضئيل استشاري فقط بحكم وجوده في الخارج، والقرارات تتخذ هنا في غيابه. وفيما يرجع إلى المساعدات الخارجية فإننا نعتبر، كاتحاد وطني، أن مشاكل المغرب تحل في المغرب وخروج المغرب من أزمته يتم بيد المغاربة وحدهم.

الرئيس: المحكمة تريد معرفة الحد الفاصل بين أعمال الحزب المشروعة وغير المشروعة. لقد تكلمت عن اليأس فما مدى رد فعل اليأس؟ هل يصل إلى حد التسرب من الخارج وارتكاب العنف؟

عبد الرحيم: اليأس بطبيعة الحال رد فعل نفساني. وحدوده تتغير حسب الأشخاص. فقد يكون عنفا باللهجة وقد يكون بالسلاح. أما

الحد الفاصل بين المشروعية وعدم المشروعية فهو واضح بالنسبة إلينا. فقراراتنا كحزب علنية ومعروفة. وأعتقد أن الشخص الذي قام بتحضير منشور، فعل ذلك خارج إطار الحزب. ومن المحقق أنه لم يستشر القيادة. وحسب تحقيقي فإن المناشير لم توزع.

الرئيس: هناك من قال أمام المحكمة إنه ينتمي إلى الاتحاد الوطني، وهناك من قال إنه نقل السلاح بإيعاز من أشخاص قدموا أنفسهم على أنهم من الاتحاد؟

عبد الرحيم: لا يمكن أن أتوفر على قناعات للحكم، لكون الشخص الذي غادر المغرب منذ عشر سنوات ويقول إنه ينتمي إلى الاتحاد، فالمفهوم أنه ليس عضوا عاملا، ربما هو يحمل وجهات نظر وأفكار الاتحاد، لكنه ليس عضوا، فالاتحاد حزب في المغرب لا في الخارج.

الرئيس: البصري، قانونيا، ممنوع من ممارسة حقوقه المدنية. واللجنة الإدارية للاتحاد لها سلطة التقرير، فكيف وقفت موقفا سلبيا؟

عبد الرحيم: إن اللجنة الإدارية لم تقف موقفا سلبيا، لكنها كانت في موقف الانتظار: من جهة لأننا كنا على أبواب مؤتمر، ومن جهة أخرى لأننا كنا في نفس الوقت على اتصال مع السلطات في إطار مفاوضات الكتلة التي كان متوقعا أن تحل القضية".

تلك هي شهادة المرحوم عبد الرحيم أثبتناها هنا بدون تعليق. وكانت قد وزعت في وقتها مرقونة على الآلة الكاتبة في نسخ محدودة.

6- أصوات تطالب بـ"التمييز" ... وموقف عبد الرحيم غير!

عاش الاتحاد الوطني—اللجنة الإدارية- في وضعية الحزب الممنوع بعد حوادث مارس 1973. فإضافة إلى حملة القمع

الواسعة التي أشرنا إليها عمدت الشرطة إلى إقفال مكاتب الاتحاد ومقراته الوطنية والإقليمية ولم يرفع المنع عنها إلا في 17 ديسمبر 1973. ومع ذلك فقد كان من شبه المستحيل المغامرة بأي نشاط إلى أن كان شهر يونيو 1974 حين قررت إسبانيا إجراء استفتاء في الصحراء الغربية واتصلت بالأمم المتحدة في الموضوع، فظهر واضحا أن وحدة المغرب الترابية مهددة بجد. استشعر الملك الراحل الحسن الثاني هذا الخطر فاستدعى المرحوم عبد الرحيم للتشاور معه في الموضوع، وعرض عليه أن يشارك الاتحاد، وبالذات هو شخصيا، في المجهود المطلوب لتفويت الفرصة على المخطط الإسباني.

بادر المرحوم عبد الرحيم إلى استدعاء من بقوا خارج السجون من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية لمناقشة العرض الملكي، فعقدنا اجتماعا بالرباط في منزل الأخ عبد الرحمان بنعمرو ترأسه المرحوم عبد الرحيم وحضره كل من المرحوم محمد الحيحي، وعبد الواحد الراضي، وفتح الله والعلو، والوديع الأسفي، وعبد الرحمان بنعمرو، وكاتب هذه السطور. (كان الشهيد عمر وبقية الإخوان ما يزالون في السجن). تحدث المرحوم عبد الرحيم عن الغرض من الاجتماع وهو تحديد الموقف من المبادرة الملكية. دارت مناقشات، وقف فيها كل من الأخوين الحيحي وبنعمرو موقف المعارضة الشديدة لأي تعاون، مادام إخواننا في السجن. أما أنا فقد دافعت، بالعكس من ذلك، على ضرورة المشاركة في المجهود الوطني من أجل الصحراء، أولا: لأن الأمر يتعلق

بقضية وطنية لا يمكن ولا يجوز التخلف فيها، وثانيا: لأنه يمكن الوصول إلى إطلاق إخواننا المعتقلين بالمشاركة وليس قبلها. وهكذا فبدلا من أن نضع كشرط في المشاركة إطلاق سراح إخواننا، يجب أن نشارك ونطلب العفو العام، أو على الأقل إطلاق سراح المعتقلين. وقد أيدت أغلبية الحاضرين هذا الرأي. (سنوضح في الجزء الثاني أهمية مقابلة يونيو 1974 -بين الملك وعبد الرحيم- وكيف أن اتفاقا مبدئيا للدخول في مسلسل ما يعبر عنه اليوم "بالتناوب" قد تم فيها، وعلى أساسه كانت التطورات اللاحقة: إطلاق سراح المعتقلين، الانتخابات الخ).

ثم طرح بعض الإخوة مسألة اتخاذ موقف من الإخوان "المسئولين" عن حوادث مارس التي تسببت في تلك المحنة الرهيبة التي عانى الاتحاد منها، فلم يكن هناك تدخل، لا بالتأييد ولا بالمعارضة. ولما أخذ المرحوم عبد الرحيم يجيل بصره عله يعرف ردود الفعل، وجاء دوري، خفضت رأسي ووجهت نظري إلى أسف، تعبيرا عن عدم رغبتي في الخوض في الموضوع. هنا قال المرحوم: "على كل حال هذه المسألة غير مسجلة في جدول الأعمال وليس هناك رأي في الموضوع، فلنتركها إلى الأسبوع القادم". ولما حان موعد الاجتماع الثاني (وأعتقد أنه كان يوم السبت) قررت الغياب. وفي صباح الغد زارني الأخ الوديع الأسفي ليبلغني ما جرى في الاجتماع. قال: طرحت المسألة للمناقشة واختلفت الآراء، وقد فصل الأخ عبد الرحيم في الأمر بقوله: نحن لا نستطيع أن نتخذ قرارا في

موضوع كهذا، ففلان غائب (يعني كاتب هذه السطور) فلا بد من الاستماع إلى رأيه ورأي إخوان آخرين من قدماء الاتحاد ممن هم معنا وليسوا أعضاء في اللجنة الإدارية. وأضاف الأخ الأسفي: لقد كلفني الأخ عبد الرحيم والإخوان بالقيام بعملية استطلاع، بدأت بزيارتك عملا باقتراح عبد الرحيم. جرى بيني وبين الأخ الأسفي ما جرى من مناقشة، وطلبت منه أن يتصل بالأخ عبد الرحيم ليبلغه رأيي في الموضوع قبل اتصاله بآخرين، ففعل. وكانت النتيجة أن تم صرف النظر عن الموضوع نهائيا.

7- "سنة الصحراء" ... والاتحاد يستأنف نشاطه

بعد ذلك بنحو شهر أعلن الملك الراحل في خطاب عيد الشباب (9 يوليوز 1974) أن "هذه السنة ستكون سنة الصحراء". وقد أرسل الملك وفودا إلى عدد من الأقطار لشرح قضيتنا الوطنية، وكان الأخ عبد الرحيم ممن شاركوا في تلك الحملة. ولم يمض إلا أزيد قليلا من شهر حتى جاء 20 غشت، (ذكرى ثورة الملك والشعب) وكانت مناسبة أطلق فيها سراح المعتقلين ومن ضمنهم الإخوة أعضاء اللجنة الإدارية. وعلى الفور تقرر استدعاء اللجنة المركزية للانعقاد في دورة عادية بالرباط في 15 سبتمبر من السنة نفسها (1974). وذلك بقصد استئناف التحضير للمؤتمر الوطني، وبما أنه لم يكن من الممكن عقد جميع المؤتمرات الإقليمية قبل المؤتمر فقد تقرر الاكتفاء بما أمكن، نظرا للظروف الاستثنائية التي عاشها الاتحاد منذ مارس 1973، وهكذا تقرر عقد **مؤتمر استثنائي** إلى أن تتوفر الشروط لعقد المؤتمر الثالث.

كـان مـن الطبـيعي أن تـتعرض اللجـنة المركـزية للوضـعية الـتي عاشـها الاتحـاد خـلال حملـة القمـع التي شملت آلاف المناضلين، وكـان مـن الطبـيعي كذلـك أن تـأخذ بعـين الاعتبار ضغوط كثير من الأطـر والمناضـلين في القواعـد، وقـد ازدادت بعـد إطـلاق سـراح المعـتقلين، وهـي الضـغوط التي كانت تطالب بتأكيد اختيار الاتحاد الوطني العمل كحزب سياسي في إطار المشروعية ردا على الاتهامات التي وجهتها لنا أجهزة الدولة وخصوم الاتحاد والتي عانى بسببها آلاف المناضلين في السجون والمعتقلات. وفي هذا الموضوع تقرر توجيه نداء توضيحي إلى المناضلين يؤكد:

"أن الاتحـاد عمـل دائمـا وسـوف يعمـل دائمـا فـي إطـار المشـروعية الشـيء الـذي يقتضـي التوضـيحات التالـية: 1) إن العمـل فـي إطـار المشروعية ليس معناه أن الاتحاد يقبل ويرضى إطار المشروعية الحالية بـل يعمـل لتصبح القوانين الدستورية وقوانين الحريات العامة والخاصة كفـيلة بـأن تضـمن ضـمانا كليا انطلاقـة الجماهـير الشـعبية للتعبـير عـن مطامحها وحقها في ممارسة السيادة والمراقبة على الحاكمين في كل ميادين النشاط الوطني. 2) إن الاتحاد يعمل وفقا لما تنص عليه القوانين المتعلقة بالحريات العامة ونشاط الجمعيات المعترف بها. 3) إن سياسة القمـع وكبـت الحـريات وكـل الإجـراءات التعسـفية المعـتمدة علـى خـرق القوانين هي التي تشكل تجاهلا وتجاوزا للمشروعية من لدن السلطات التي من المفروض فيها مبدئيا أن تكون هي الساهرة على احترام القانون والمشروعية. 4) إن نشاطات الاتحاد هي بالذات مواجهة هذه التعسفات وتوعية الجماهير الشعبية وتعبئتها في نضالات سياسية ضد التسلط والاستغلال ومن أجل إقامة المؤسسات الديموقراطية المنتخبة انتخابا نزيها والتي تحدد الاختيارات الجوهرية المطابقة لمطامح الشعب المغربي. 5) بدون قيام هذه المؤسسات يبقى الكلام عن المشروعية مجرد شعار يستعمل كوسيلة للتضليل والتهديد ...".

ويضيف البيان: "إن الظروف التي مر منها الاتحاد والاتحاديون في المرحلة الأخيرة تفرض الإلحاح أكثر من أي وقت مضى على ضرورة الالتزام الفعلي بمبدأ المركزية الديموقراطية الذي هو جزء لا يتجزأ من مبادئنا الاشتراكية، ولذلك تلفت اللجنة المركزية انتباه المناضلين إلى ضرورة معالجة مشكل عاشه وعانى منه الاتحاد والاتحاديون وهو عدم الانضباط في ممارسة المسؤوليات بالنسبة للبعض، الشيء الذي كان يفسح المجال لقيام مبادرات واتخاذ مواقف سواء في الداخل أو في الخارج لم تكن تنسجم دوما مع القرارات والتوجيهات الصادرة من أجهزة الحزب المسئولة في اجتماعاتها المنعقدة وفقا للقانون الداخلي...

واعتماد حزبنا في سيره ونضاله على مبدأ المركزية الديموقراطية يعني عمليا: 1) أن القرارات تصدر عن الأجهزة المسؤولية بعد النقاش الديموقراطي الحر والأخوي على جميع المستويات وتصدر من هذه الأجهزة وحدها. 2) أن جميع الاتحاديين في الداخل والخارج ومهما كانت مكانتهم ودرجة المسئوليات المناطة بهم ملزمون بالعمل بانضباط في إطار هذه القرارات وحدها سواء صدرت بحضورهم أو في غيابهم. 3) أن هذا الانضباط يقتضي ألا يتلقى الأعضاء الحزبيون أية تعليمات غير تلك التي تصدر عن الأجهزة المقررة للحزب بعد النقاش الديموقراطي الحر. 4) أنه من الواضح أن كل من لا يلتزم بهذه المبادئ أو يتخذ مبادرات أو مواقف خارج الحزب أو دون الرجوع مسبقا إلى أجهزته فإنه بتصرفه هذا يضع نفسه عمليا في موقع المتخلي عن الانتماء إلى الاتحاد".

ذلك هو البيان الذي وجهته اللجنة المركزية إلى المناضلين والذي منه يتضح موقفها من حوادث مارس 1973 وما اتخذته السلطات الحاكمة باسمها من تدابير قمعية في حق الاتحاد والاتحاديين فاقت التصور. وإذا كان هذا البيان لا يرقى إلى ما كانت تطالب به بعض الأطر الحزبية وبعض المناضلين من إعلان البراءة من بعض المغتربين الاتحاديين بما فيهم أعضاء في القيادة التاريخية للاتحاد، فلأن

اللجنة المركزية لا يمكن أن تعتمد التهم التي توجهها الأجهزة البوليسية أساسا لاتخاذ موقف. وإذا كان الجميع يعرف أنه كانت ثمة أخطاء، فقد اعتبرها المؤتمر الاستثنائي "أخطاء ثورية".

8- المجلس الوطني للمقاومة ...

هذا ولا يفوتني في هذا السياق أن أدلي بشهادة تخص ظروف تأسيس المجلس الوطني للمقاومة. لقد طرح الحكم على المقاومين، مباشرة عقب حوادث مارس 1973، فكرة تأسيس مجلس وطني للمقاومة. ولم يكن في ذلك الوقت خارج السجن من أعضاء اللجنة الإدارية الذين لهم علاقة بالمقاومة والمقاومين وأيضا ببلورة القرارات السياسية المطلوب اتخاذها حسب الظروف، غير المرحوم عبد الرحيم والمرحوم عبد اللطيف بنجلون وكاتب هذه السطور. طرح علينا المقاومون المرتبطون بالاتحاد المسألة وأخبرونا أنهم علموا أنه من الأمور التي قد تطلب من المؤتمر التأسيسي لمجلس المقاومة إعلان البراءة من المقاومين الذين يوجدون خارج المغرب والمتهمين بالضلوع في حوادث مارس، وفي مقدمتهم الأخ محمد البصري. كان الرأي الغالب عند الإخوان المقاومين هو مقاطعة المؤتمر، وكان ذلك أيضا هو رأي المرحوم الدكتور عبد اللطيف. أما أنا فكان رأيي هو أن يحضروا، وإذا طرحت مسألة البراءة يطرحون في مقابلها مطلب العفو العام. وقد وافق المرحوم عبد اللطيف على الفكرة ولكن دون أن يتحمس للحضور هو شخصيا. بعد ذلك تقررت استشارة المرحوم عبد الرحيم فزكى الرأي الذي أبديته، فشارك الإخوان المقاومون في الاجتماع التأسيسي للمجلس الوطني للمقاومة وحدث ما توقعناه، وتم تجاوزه بالشكل الذي وقع الاتفاق عليه.

على أبواب المؤتمر الاستثنائي

إعداد التقرير الإيديولوجي... وأشياء أخرى!

1- التقرير الإيديولوجي: مشاكل البداية ...

لا شك أن أهم وثيقة أنجزها الاتحاد على مستوى تحديد هويته الحزبية واختياراته الإيديولوجية هي التقرير الإيديولوجي الذي خرج به المؤتمر الاستثنائي. لقد حظي هذا التقرير باهتمام زائد من طرف المناضلين، وتجاوز الاهتمام به مضمونه إلى الخوض في ظروف كتابته والمساهمين فيه. وقد قيلت أشياء في الموضوع لا ضرورة لتكذيبها أو تصحيحها، لذلك سأكتفي بحكاية الأمور كما عشتها شخصيا، أعني كما أتذكرها، ومن الجائز أن تخونني الذاكرة في جزئية كعدم ذكر اسم من الأسماء أو واقعة من الواقعات، حين كتابة هذه السطور، ولكن الأمور جرت في الجملة على النحو الذي سأذكر.

سبقت الإشارة من قبل إلى أنه، مباشرة بعد اجتماع اللجنة المركزية بفاس بتاريخ 21 يناير 1973، بدأ التفكير في التحضير للمؤتمر الثالث. وبالفعل، تكونت لجنة تحضيرية مصغرة اجتمعت مرتين أو ثلاثا في مقر الاتحاد بالدار البيضاء (خلال شهر فبراير). كانت مهمة هذه اللجنة استكشافية قبل كل شيء، ولذلك كان النقاش حرا مفتوحا غير مقيد بجدول أعمال ولا بمخطط. كان على كل من يريد أن يتكلم أن يدلي بما عنده. وكان من بين المتكلمين

الأوائل الأخ محمد جسوس الذي أدلى بجملة أفكار وتساؤلات، أحسست أن الشهيد عمر تضايق منها، ولما هم بالكلام أشرت عليه "أن اسكت أنت سأتكلم أنا". كنت أعرف طبيعة الشهيد عمر في الرد إذ يحمله أحيانا إيمانه بصواب رأيه والاتجاه الذي يصدر منه إلى التعامل مع الرأي المخالف تعاملا سجاليا، عنيفا أحيانا. وحرصا على تلافي الصدام "الكلامي"، ونحن في أول الطريق، تدخلت لأوضح كيف أن المنهج الوضعي التجريبي، السائد في الجامعات الأمريكية لا يصلح لنا نحن الذين نتطلع إلى صياغة نظرية في المجتمع المغربي وفي وسائل تغييره وتحديثه، وأن المنهج الجدلي الذي يجمع بين التحليل التاريخي ورصد معطيات الحاضر هو الأنسب. كان ذلك هو مضمون تدخلي وقد فعل فعله في تجنب الصدام[1].

لم تستمر اللجنة المذكورة في اجتماعاتها، فقد باغتتنا حملة الاعتقالات الواسعة التي شهدها مارس من نفس السنة. وكان الشهيد عمر من بين المعتقلين منذ يوم 72/3/9. وقد اغتنم فرصة

---

1 – ذكرت هذه الجزئية ليدرك القارئ أي مجهود (من التسويات) كان يتطلبه نجاح حوار بين فئات من المثقفين في الاتحاد الوطني: فئة تأثرت بالمنهج "الليبرالي" التجريبي، وفئة تأثرت بالمنهج الماركسي، وثالثة ذات مرجعية تراثية، عربية إسلامية. وسيتكرر الصدام بين الفئتين الأوليين بصورة أوسع، وبصدد التقرير الإيديولوجي نفسه، في المرحلة اللاحقة كما سنشرح أعلاه. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه كان لوظيفتي كأستاذ للفلسفة ولمناهج العلوم ما مكنني من التعرف على مرجعيات هذه الفئات بالصورة التي تمكن من الكلام مع كل واحدة من داخل مرجعيتها الفكرية، وهذا ما يجعل التفاهم، أو على الأقل التفهم ممكنا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لتجربتي في التعامل مع ذوي المرجعيات المختلفة داخل الاتحاد وخارجه، أثر في توجيهي نحو النقد الإيبستيمولوجي.

وجوده في السجن فشرع يكتب مشروع تقرير إيديولوجي. وعندما أطلق سراح المعتقلين وتقرر عقد مؤتمر استثنائي في أقرب وقت[2] تشكلت من جديد "لجنة التقرير الإيديولوجي". كان الشهيد عمر قد كتب بالفرنسية القسم الأول من مشروعه، وهو خاص بالجانب التحليلي، فطبعه ووزعه على أعضاء اللجنة.

فعلا، "كان لابد ممن يترجمه!"، ولكن لمن؟ ولماذا؟ الجواب: "لمن هو في حاجة إلى ترجمة، لكونه -ربما- أقوى في اللغة العربية منه في الفرنسية". هذا ما تقرر!

تكلفت إذن بترجمة النص الذي كتبه الشهيد عمر لهذا الغرض. وبما أن المدة التي كانت تفصلنا عن تاريخ المؤتمر كانت قصيرة جدا وكان من الضروري إرسال التقرير كاملا إلى المناضلين في الأقاليم لمناقشته، فقد وجدت نفسي مضطرا إلى القيام بالترجمة مباشرة مع قراءتي الأولى له. وعندما تقدمت أشواطا في هذه القراءة/الترجمة تبين لي أن أعضاء في اللجنة لن يقبلوا بهذا النص كما هو. بالفعل اتصل بي حينها عدد من أعضاء اللجنة بالهاتف يطلبون رأيي في الموضوع وهل من الضروري ترجمته. اتصلت بالشهيد عمر هاتفيا، وكان منهمكا في إعداد القسم الثاني من التقرير، وقلت له إن هذا النص لن يقبل كما هو عليه، ولذلك قررت التوقف عن الترجمة. سألني عن السبب، وعن رأيي الخاص. فقلت له: أنا أرى أنه لا ضرورة للدخول في سجال (بوليميك) لا مع علي يعتة والحزب الشيوعي ولا

2- كان التاريخ المفكر فيه أول الأمر هو ديسمبر 1974، غير أن التحضير المادي والمعنوي بما في ذلك التقرير الإيديولوجي قد تطلب تأخير موعد المؤتمر بضعة أسابيع، وهكذا تقرر عقده في 10-11-12 يناير 1975

مع الأخ محمد الحبابي (ولم يكن قد ذكر اسميهما ولكن كان واضحا أنهما المقصودان باعتبار أن الأول "يمثل الماركسية الدوغمائية" والثاني "يمثل الفكر البرجوازي الليبرالي")، ثم أضفت: إن نقدك لـ"الديمقراطية البرجوازية" ولـ النزعة الانتخابوية"، إضافة إلى تحليلك لمعطيات المرحلة الماضية من استقلال المغرب، كل ذلك فيه كثير من "هبشان"[3]! فقاطعني قائلا: "عَقْتِ؟" (يريد: تنبهت إلى ذلك!). قلت: الأمر واضح! ثم إن بناء النص يحتاج إلى تعديل، إلى مغربته أكثر؟ قال إنه سيزورني في اليوم الموالي في منزلي لنتحدث بتفصيل.

انتظرته طيلة يوم الغد. وفي المساء كلمته فإذا هو في حالة غضب وعصبية. فهمت منه أنه سمع أن بعض الإخوان من أعضاء اللجنة في الرباط قد ذهبوا إلى الأخ عبد الرحيم يشتكون من "أسلوب" عمر في الكتابة ومن اتجاهه "الماركسي" الخ. حدثت أزمة. توقف الشهيد عن إعداد القسم الثاني، وقرر سحب القسم الأول، ومقاطعة اجتماعات اللجنة. وكان احتجاجه مبنيا على أنه كان على المعارضين، أو من كان لديهم رأي، أن يدلوا به عند اجتماع اللجنة لا أن يذهبوا إلى عبد الرحيم يشتكون، وكأننا أطفال. حاولت التخفيف من المسألة، فنجحت في التخفيف من غضبه في النهاية.

2- استطراد... علاقتي بالشهيد عمر، وأشياء ذاتية أخرى

والحق أنه كانت تربطني بالشهيد عمر علاقة خاصة. كنا نختلف أحيانا وقد نتبادل الصيحات النرفزية، ولكن لم يكن أي منا

---

3 – كان المرحوم يستعمل كثيرا هذه الكلمة، وتدل على معاني النقد المبطن من قبيل إياك أعني واسمعي يا جارة مع النبش واللمز الخ.

يحتفظ في نفسه بشيء ضد صاحبه. كنا نعود في الحين إلى التفاهم، أو إلى قبول الاختلاف بيننا دون أية خلفيات. وكثيرا ما كان يأخذ برأيي عندما يتعلق الأمر بتسوية من خلال "حل وسط". وكان يقدر في هذا الجانب تقديرا خاصا. حكى لي صديق لم يكن يعرف في ذلك الوقت منزلتي في الاتحاد، أنه سأل الشهيد عمر عن الاعتبارات التي بررت انتخابي عضوا في المكتب السياسي، عقب المؤتمر الاستثنائي، فأجابه عمر: "أنت لا تعرف فلان. إنه "لحام الحزب"، قالها بالفرنسية colle .

وبالمناسبة أشير إلى أني كنت قد عبرت له عن رغبتي في البقاء خارج المكتب السياسي، وأكدت عليه أن ينوب عني إزاء من قد يقترحني في غيبتي حتى لا أفاجأ بالأمر كما حدث في اجتماع 30 يوليوز 1972، حين أضيف اسمي إلى لائحة أعضاء اللجنة الإدارية، دون علمي وضدا على رغبتي. لكنه هذه المرة عبر عن اعتراضه بالصمت مع النظر إلي شزرا! وعندما اجتمعت اللجنة الإدارية التي انتخبها المؤتمر الاستثنائي لانتخاب المكتب السياسي كانت لجنة الترشيحات تتكون منه ومن الأخوين عبد اللطيف بنجلون والأخ الحبابي (إن لم تخني الذاكرة). وعندما قرأ المرحوم عبد اللطيف أسماء الذين تقترحهم اللجنة أعضاء في المكتب السياسي وكانوا سبعة (عبد الرحيم، عبد اللطيف، عمر، اليازغي، الحبابي، منصور، وكاتب هذه السطور) اندهشت وهممت برفع يدي للاعتذار. وبلمحة بصر في وجوه الحاضرين تبين لي أن اختياري –رغم اعتذاري المسبق– ربما كان لضرورة. لقد جال بخاطري أنه ربما روعي في اقتراحي كوني أكثر الحاضرين "استحقاقا" لتمثيل عضوين قياديين غائبين لعلاقتي التاريخية بهما منذ تأسيس الاتحاد : الأخ محمد

البصري والأخ عبد الرحمان اليوسفي. وكتكملة لهذا الموضوع أذكر أني عندما قدمت استقالتي من المكتب السياسي في الظروف التي سأذكرها بعد، وبعد إصراري عليها رغم محاولات الأخوين المرحوم عبد الرحيم والأخ عبد الرحمان، قلت لهذا الأخير، عندما رفع درجة لومه لي بالقول: "ولماذا لم تستقل قبل دخولي (من الغربة)...فأجبته: "لقد عملت بالمثل القائل: "إذا حضر الماء ارتفع التيمم"!

ربما كان هذا الاستطراد مبررا من وجهة نظر الجاحظ، الذي يقول عن استطراداته في كتبه إنها للترويح على القارئ. والحق أنني انشغلت في الصفحات الماضية بالأمور الجدية، ونسيت أنه لا بد هنا من الاهتمام بالجانب "الذاتي"، فالأمر يتعلق بـ"ملفات من الذاكرة"... وبطبيعة الحال ليس من الضروري أن يسلم "الآخرون" بما يقوله عن نفسه الشخص الذي يتحدث في إطار السيرة الذاتية، وأكثر من ذلك يحق لهم-وأحيانا يجب عليهم- أن يتكلموا هم أيضا عن أنفسهم، حتى يتمكن المؤرخ، بأسلوبه الخاص، من بناء الحقيقة التاريخية.

وإذا كنت قد تكلمت عن الشهيد عمر، نيابة عنه، فلأن بعض الأحياء لا تتسع لهم الحياة إلا بإسدال الستار على الأموات، وكأنهم لم يكونوا. لقد كان الشهيد عمر كما قلت آنفا الفارس الرائد، أما الباقي فقد كانوا وراء الإبل. ولما حطت القافلة رحلها غاب عمر، وترك المناصب و"الزعامات" الكاذبة لمن يطلبها. ولم تكن غيبته ضارة به، بل لقد جاءت لتريحه من تكرار "تصرفات"، لم يكن يستسيغها، كادت أن تؤدي به، قبل شهر من اغتياله، إلى استقالته

النهائية من الاتحاد، لولا أني نجحت مرة أخرى في التخفيف من وقعها، على نفسه. وقد تتاح الفرصة لشرح ذلك بتفصيل.

3- التقرير الإيديولوجي : حل المشكل بـ "التفويض"

ونعود إلى ما كنا بصدده، إلى اللجنة المكلفة بإنجاز التقرير الإيديولوجي وموقف بعض الإخوان من النص الذي حضره الشهيد عمر ورد الفعل الذي صدر عنه، فأقول: اجتمعت اللجنة مرتين أو ثلاثا برئاسة المرحوم عبد الرحيم. ولما تبين له اختلاف أعضائها وتوتر الجو بين بعضهم، ونظرا لكون الشهيد قد قرر نهائيا التوقف عن العمل في القسم الثاني، تقرر تكليف الأخ أحمد الحليمي وإخوان آخرين من الرباط بإنجازه، أعني القسم الثاني، (اختيارنا الاشتراكي...) فكتبه بالفرنسية، ولم يكن ينسجم لا مع التحليل التاريخي الذي قام به عمر، ولا كان هو الآخر يرضي الجميع.

وللخروج من "المأزق" اقترح المرحوم عبد الرحيم أن يتكلف كاتب هذه السطور بأخذ القسم الذي كتبه عمر والقسم الذي كتبه الحليمي، وأن "يخرج من ذلك تقريرا واحدا، يكون هو التقرير الإيديولوجي الذي سيبعث إلى الأقاليم لمناقشته، كما سيناقش أثناء المؤتمر". وأضاف المرحوم عبد الرحيم: إن التقرير الإيديولوجي لا يمكن أن يكتب مرة واحدة، بل يجب أن يبقى مفتوحا، ونظرا لأن الوقت قد زاحمنا فسنعتمد الصياغة التي سينجزها فلان (كاتب هذه السطور). ولم يعترض أحد.

انهمكت من يومها في إعداد الصياغة المطلوبة مراعيا الحساسيات وأيضا وجهة نظري الخاصة. وصرت كلما كتبت عشرة أوراق، أو نحوها، سلمتها إلى مقر الحزب بالرباط حيث تتم طباعتها وتوزيعها

على مكاتب الأقاليم والفروع وعلى أعضاء لجنة التقرير الإيديولوجي أيضا. وقد انتهيت من العمل فيه وتم طبعه كاملا قبل أسبوع واحد من المؤتمر[4].

ومن حسن الحظ أن الشهيد عمر قد سر للصياغة الأخيرة ووافق عليها، وأهم من ذلك أنه وافق على أن يتولى تقديم التقرير والإشراف على مناقشته في اللجنة المختصة في المؤتمر، بعد أن كان قد قرر صرف النظر عن موضوع التقرير نهائيا.

4- حول رسالة الأخ البصري إلى المؤتمر ...

مر المؤتمر على ما يرام، ولم تحدث أية حادثة تعكر الجو، بل بالعكس كان جميع المؤتمرين فرحين معتزين. كانت هناك مناقشات حادة أحيانا، خاصة في لجنة التقرير الإيديولوجي، ولكن الشهيد عمر عرف كيف يجعل الجميع يخرج بارتياح. لم تكن هناك أية دعوة إلى "التمييز"، بعد أن استمع المؤتمرون إلى الرسالة الصوتية التي بعثها الأخ عبد الرحمان اليوسفي، والتي ألقاها بصوته، مسجلة على شريط. لقد كان تقديم هذه الرسالة في الجلسة الأولى عاملا أساسيا في خلق جو جديد في المؤتمر، جو من الحماس والثقة. نعم وصلت رسالة من الأخ محمد البصري، مكتوبة وغير صوتية، ولكنها كانت في شكلها ومضمونها-وهذا رأيي الخاص أقوله بصراحة والأخ البصري لا يشك في صدق أقوالي- أقول: كانت إما متأخرة عن وقتها وإما سابقة

---

4 - لن يحلو له أن يعرف نصيب هذا وذاك، في هذا التقرير أقول: إن نصيب ما أدمج في التقرير المتداول من مشروع الأخ الحليمي يساوي ما أدمج من مشروع الشهيد عمر. أما المقدمة والمزج والتركيب والصياغة والتوجيه، وما يتطلب ذلك من حذف ومن إضافات شغلت أحيانا فقرات طوال، فمن نصيب كاتب هذه السطور.

لأوانها. ذلك لأن الجو الذي عشناه قبل المؤتمر وبعد حوادث مارس كان مشوبا، كما بينت ذلك من قبل، برغبة كثير من المناضلين الاتحاديين في ما سمي بـ "التمييز". وعلى المرء أن يقدر المأساة التي عانى منها إخوان مناضلون قاموا بدور هام في إحياء الاتحاد بعد يوليوز 1963 واستمروا يعملون إلى مارس 1973 ليفاجئوا ليس فقط بما حدث، بل أيضا بكونهم يؤدون في الزنازن ومحلات الاختطاف ومعسكرات الاعتقال ثمن ما حدث. والناس على كل حال بشر!

وإذا كنا قد صرفنا النظر، بكل عزم، عن الانزلاق في مسار "التمييز"، فإن التوضيح الذي أصدرته اللجنة المركزية في اجتماعها يوم 15 سبتمبر 1973، والذي عرضنا له في الفصل السابق، كان ضروريا ليس فقط لأنه كان لابد منه سياسيا ومرحليا بسبب ما حدث، بل أيضا لأنه كان ضروريا لرص صفوف كافة المناضلين، علما بأن الأمر يتعلق بـ"اتحاد وطني"، مفتوح بطبيعته، وليس بحزب مغلق. ولابد من القول إنه كان لذلك البيان التوضيحي أثره الكبير في لم شمل كافة الاتحاديين بمناسبة المؤتمر الاستثنائي. وكشهادة للتاريخ أقول: لم يكن وراء عدم قراءة رسالة الأخ البصري أية خلفيات أخرى لا عند المرحوم عبد الرحيم، ولا عند الشهيد عمر. وأكثر من ذلك أؤكد أنه لو كانت رسالة الأخ البصري، تلك، تحتمل نوعا من إعادة الصياغة مع الاحتفاظ بجوهرها لكنت أعدت صياغتها وقرأناها في المؤتمر، كما فعلت فيما بعد بالنسبة لإحدى رسائله التي نشرناها في الجريدة... بطبيعة الحال لم يكن خبر رسالة الأخ البصري شائعا فقد تقرر الاحتفاظ بالأمر في دائرة ضيقة.

ومع ذلك فلم يكن المؤتمر يخلو ممن كان يرغب في "التمييز"، ولكن لم يكن لدى كثير ممن كانت لديهم مثل هذه الرغبة أو

القناعة، من الشجاعة الأدبية (أو من التهور)، ما يجعلهم يطرحون المسألة في المؤتمر. استثناء واحد لابد من الإشارة إليه هنا جاء فعلا من شخص برهن بهذا الموقف عن شجاعة أدبية يحكمها الصدق مع النفس، خارج أية حسابات. كنت واقفا مع الشهيد عمر وسط قاعة المؤتمر (قاعة الأفراح) نتحدث، وإذا بأحد الإخوان، عضو اللجنة الإدارية المنحدرة من قرار 30 يوليوز 1972، يتقدم إلينا ويطلب السماح بكلمة. أصغينا إليه باهتمام، قال: "من فضلكم إذا لم تكونوا قد قررتم إصدار "تمييز" بيننا وبين الإخوان، فأرجو أن لا ترشحوني للجنة الإدارية، فأنا غير قادر على تحمل المسئولية مرة أخرى في الإطار نفسه". فعلا لم يرد اسمه ضمن لائحة أسماء أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية المنبثقة عن المؤتمر الاستثنائي. لقد كان لابد من احترام رغبته، فهو بالفعل رجل جريء ومحترم. لقد عانى كثيرا، حين الاعتقال، ليس في جسمه فحسب، بل أيضا في وضعيته العامة.

5- حقائق أكدها المؤتمر ...

لا يتسع المجال هنا للخوض في النتائج التي خرج بها المؤتمر، يكفي التأكيد على أنه كان ناجحا بكل المقاييس. وإذا كان لابد من التخصيص فإن التقرير الإيديولوجي يفرض نفسه كثمرة من أغلى ثمار المؤتمر التي يعتز بها كافة الاتحاديين. ومن أجل تبسيط القضايا التي طرحها المؤتمر وتعميم مضمونها بين كافة قراء جريدة الاتحاد "المحرر" قررنا، الشهيد عمر وأنا، أن نكتب سلسة من المقالات التوضيحية: على مجموعتين، كتبت أنا المجموعة الأولى وكتب هو المجموعة الثانية. ومن أجل التعريف بهذه المقالات

اليومية –التي بدأنا في نشرها يوم 16 يناير لتنتهي يوم 5 فبراير 1975 والتي جعلناها بعنوان "حقائق أكدها المؤتمر"– ونظرا لأن المجال لا يتسع لإدراجها هنا، سأقتصر بنقل المقدمة التي صدرناها بها للتعريف بموضوعاتها. جاء في هذه المقدمة ما يلي:

"يسر هيأة تحرير "المحرر" أن تخبر كافة المناضلين والقراء أنها ستشرع ابتداء من اليوم (16 يناير 1975) في نشر سلسلة من المقالات المبسطة تتناول بالتحليل والتعليق بعض الأفكار والفقرات الأساسية الواردة في التقارير التي أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والتي تتناول مختلف القضايا الوطنية والعربية والدولية، والتي انبثقت عنها مختلف البيانات والتوصيات التي صادق عليها المؤتمر.

تضم هذه السلسلة مجموعتين من المقالات التوضيحية المبسطة. ستحاول المجموعة الأولى (وهي موقعة بـ "أبو عصام" كاتب هذه السطور) أن تعطي للقراء صورة عامة عن هوية منظمتنا واختياراتنا الأساسية. وهكذا سيتناول المقال الأول: الاتحاد الاشتراكي بوصفه حركة التحريرية الشعبية في المغرب، والثاني سيكون موضوعه توضيح هويتنا الاشتراكية. والثالث: اختيارنا الديموقراطي، والرابع: موقفنا من التراث والأصالة والمعاصرة، والخامس: موقفنا من وحدة القوى الوطنية التقدمية في المغرب، والسادس: انتماؤنا العربي، والسابع: تضامننا مع حركات التحرير العالمية، والثامن: الجماهير مدرستنا الأولى والأخيرة.

أما المجموعة الثانية (وهي موقعة بـ : أبو سهام" الشهيد عمر) فستتناول بكيفية خاصة التحويلات الشاملة التي نطالب بها ونناضل من أجلها، وهكذا سيتناول المقال الأول: معنى تغيير هياكل الإدارة وجهاز التسيير، والثاني موقفنا الدائم من الانتخابات، والثالث رأينا في التصميم الاشتراكي الديموقراطي، والرابع أسبقية تأميم التجارة الخارجية وخاصة الواردات، الخامس التصنيع الحقيقي، السادس الإصلاح الزراعي كجزء من سياسية شاملة، والسابع السياسة التعليمية في ارتباطها مع سياسة التغيير

الكاملة". (دخل تعديل طفيف على بعض العناوين حين نشر المقالات ولكن[3] الموضوعات بقيت هي هي).

نكتفي إذن بهذه المقدمة الإخبارية فالمجال لا يتسع لأكثر منها، ثم إن هذا الجزء الأول يخص مرحلة الإعداد التنظيمي والفكري" للمؤتمر الاستثنائي. وقد أتينا في الصفحات الماضية على الجوانب التي كان لي فيها حضور فاعل.

على أن التحضير للمؤتمر الاستثنائي، خاصة على المستوى الفكري الإيديولوجي، لم يكن محدودا بالأنشطة الحزبية الرسمية التي ذكرناها، بل كانت هناك أيضا نشاطات أخرى تمت خارج هذه التنظيمات، منها سلسلة المقالات التالية.

مع الأستاذ عبد الله العروي
في مشروعه الإيديولوجي [1]

لماذا العروي هنا؟

من حق القارئ أن يتساءل: "وما علاقة الأستاذ العروي بالموضوع؟ ولماذا نشر هذه المقالات هنا في كتاب موضوعه "من ملفات الذاكرة السياسية"؟

الحق أنني أحجمت لحد الآن عن إعادة نشر هذه المقالات، رغم مرور أزيد من ربع قرن عليها، مع أن كثيرا من الأصدقاء والطلاب قد طلبوا مني ذلك في مناسبات عدة.

الواقع أن هذه المقالات كانت تدخل ضمن التحضير للمؤتمر الاستثنائي. لقد كان من المفيد، ونحن على أبواب المؤتمر، إثارة نقاش إيديولوجي على مستوى ثقافي، يستقطب اهتمام الشباب. وكان الأستاذ العروي قد نشر كتابه " العرب والفكر التاريخي" بالعربية، وأجزاء منه بالفرنسية في كتابه "أزمة المثقفين"، يدعو فيه إلى مشروع إيديولوجي للمثقفين العرب قوامه استيعاب الفكر الليبرالي الغربي كما تبلور في القرن السابع عشر والثامن عشر،

---

1 – سلسلة من أربع مقالات نشرت في صفحة "المحرر الثقافي" الأسبوعية لجريدة "المحرر" ما بين 15 ديسمبر 1974– و 5 يناير 1975. عناوين هذه المقالات تحمل أرقاما من 1 إلى 4 ومدرجة هنا بهذه الترتيب.

وتبني ماركسية تاريخانية، من أجل تكوين "نخبة مثقفة قادرة على تحديثها (=الأمة العربية) ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، ثم بعد تشييد القاعدة الاقتصادية يتقوى الفكر العصري ويغذي نفسه بنفسه".

ولا شك أن القارئ سيفهم معنى رد الفعل الذي صدر منا إذا هو استحضر أطروحات العروي-كما سنفصل القول فيها- والتي يلغي فيها من الحساب شيئين اثنين:

1) هو يتجاهل تماما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كمنظمة كان قد مر على تأسيسها أكثر من خمسة عشر سنة، وهي تناضل من أجل الديموقراطية والعدالة والحداثة الخ، وقد تعرضت بسبب ذلك لأكثر أنواع القمع وحشية بما في ذلك القنابل والاختطاف والاغتيال، مما تحدثنا عنه بتفصيل في الكتب السابقة من هذه السلسلة. إن أطروحات العروي تجاهلت هذه التجربة الغنية تمام التجاهل. ومع أنه لم يكن في يوم من الأيام مناضلا ملتزما داخل الاتحاد فقد كان على احتكاك ببعض رجالاته وأطره، فضلا عن تتبعه -المفروض- لنضالات الاتحاد وأدبياته التي تطرح مسألة الديموقراطية من "المجتمع الجديد" إلى "المجلس التأسيسي".

لقد كنا على أهبة عقد المؤتمر الاستثنائي الذي كان يعني استئناف النضال الجماهيري من أجل الديموقراطية، حينما نشر الأستاذ العروي أطروحاته يشرع فيها من "الصفر" للأمة العربية، متجاهلا التجارب النضالية التي خاضها بلده المغرب وما أنجزته هذه النضالات من تحديث فكري، سياسي واجتماعي الخ. **لقد كنا نحس أن الأستاذ العروي حكم بالإعدام على خمسة عشر سنة من النضال الديموقراطي في المغرب**، في الوقت الذي كنا نعمل فيه على

تدشين مرحلة جديدة في هذا النضال، رافعين شعار الديموقراطية واستمرار حركة التحرير الشعبية.

2) ومن جهة أخرى كان مما أثارنا في أطروحات الأستاذ العروي **سكوته عن دور الاستعمار، والاستعمار الجديد**، في قمع الحركات التحريرية في العالم العربي ومجموع العالم الثالث. وبعبارة أخرى إن الأستاذ العروي الذي اطلع على التقرير الذي بعثه الشهيد المهدي إلى المؤتمر الثاني للاتحاد **يتجاهل تماما** هذا التقرير —الذي قيل إنه شارك في وضعه!— وهو تقرير خصب، كما رأينا، يحلل التجربة المغربية ويبرز دور القوى الرجعية ودور الاستعمار الجديد[2].

لقد بدا لنا الأستاذ العروي الذي أصدر كتابه "الإيديولوجيا العربية المعاصرة" بالفرنسية سنة 1967 وكتابه "العرب والفكر التاريخي"، موضوع المناقشة هنا، سنة 1973، أقول بدا لنا الأستاذ العروي آنذاك متأثرا، بصورة أو بأخرى، بالتيار المتياسر في فرنسا 1968، وذلك من خلال تجاهله للحركات السياسية والعمالية ودعوته إلى تكوين نخبة من المثقفين تمارس الماركسية التاريخانية

2- خصص الأستاذ العروي بضعة أسطر للشهيد المهدي في كتابه "الإيديولوجيا العربية المعاصرة" وقد وضعه في صف "داعية التقنية" الذي يمثل سلامة موسى نموذجه عنده! وكيفما كان تقدير المرء للكاتب المصري فإن وضع الشهيد المهدي في خانة "داعية التقنية" شيء لا يستقيم لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية السياسية. فالمهدي لا يدعو إلى "التقنية" بهذا المعنى. فالنهضة عنده يجب أن تعتمد على العنصر البشري والثروة الوطنية والتراث الوطني. وكيفما كان الأمر فإن المرء لا يستطيع أن يفهم لماذا لا يصنف المهدي —أيضا على الأقل— ضمن دعاة التحرر من الاستعمار الجديد.

الخ. ومع أنه لا ينحو، فيما كتب، هذا المنحى بصراحة، فإن تيار "التيار المتياسر" في الجامعة المغربية قد اتخذ منه مرجعية لـ"الماركسية". وإذن، فالمهمة النضالية بالنسبة إلينا كانت تقتضي مناقشة أطروحات العروي من زاوية فكرية ببيان أنها أطروحات هي أكثر قربا من الهيجيلية منها إلى الماركسية. في هذا الأفق ومن أجل هذا الغرض كانت هذه المقالات التي ندرجها هنا بوصفها إحدى ثمرات الإعداد للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

* * *

1- إشكالية تفتقد أهم عناصرها

ـ النهاية التي تشرح البداية:

كتابة الأستاذ العروي من الكتابات المكثفة، الملغومة، التي تستلزم من القارئ العادي، قراءتين على الأقل: قراءة فهم واستيعاب، وقراءة تفكير وتأمل. ومن أجل أن يتمكن الذين لم يقرؤوا العروي بالمرة، أو قرأوه قراءة سريعة، من تتبع هذه المناقشة، رأينا من المفيد أن نعرض للمشروع الإيديولوجي الذي يقترحه الأستاذ العروي، على مرحلتين: نقتصر في المرحلة الأولى على عرض أفكاره عرضا مصحوبا ببعض الملاحظات والتعليقات، لنعود بعد ذلك، في المرحلة الثانية، إلى إبداء رأينا، بكيفية مركزة، في هذا المشروع ككل.

لقد دعا الأستاذ العروي بحرارة، إلى ضرورة النقد الإيديولوجي، فهو يؤكد أن "الواجب على مثقفي الدول المتخلفة تعميم النقد الإيديولوجي، كي لا ينحدروا إلى أسفل درجات الخلط" (ص122 هامش) . دعوة نصفق

3- نحيل إلى كتابه : **العرب والفكر التاريخي**. دار الحقيقة. بيروت. 1973

لهـا، ونلبـيها. ولكـن هل تمكن الأخ العروي نفسه، في محاولاته النقدية، من تجنب هذا الخلط؟

لـنترك الجـواب عن هذا السؤال الآن، ولندخل توا في الموضوع، ولنبدأ مـع كـتاب العـروي (العـرب والفكـر الـتاريخي) مـن نهايته، فالنهاية في كتابات العروي هي التي تفسر المقدمات وتحدد طريقة الاستدلال. وآخر ما كتـبه العـروي في مؤلفـه المشـار إلـيه هـو المقدمة والخاتمة معا، أما الباقي فمقالات متفرقة، ترتبط، كثيرا أو قليلا، بـ"التمهيد" و"الخلاصة".

- إشكاليات العروي: ملاحظة أولية:

يطـرح الأسـتاذ العـروي، في السطور الأولى من كتابه(ص7)، إشكاليته الفكـرية بوضوح تام. يقول: "بدأت أحس أن المشكل الأساسي الذي أحوم حولـه مـنذ سـنين هـو الآتـي: كـيف يمكـن للفكـر العـربي أن يسـتوعب مكتسبات الليبرالية **قبل** (وبدون) أن يعيش مرحلة ليبرالية".

لنلاحظ أولا استعمال كلمة "قبل" و(التشديد من عندنا) مطلقة، وتقييد كـلمة (بـدون) بقوسـين. فهـل معنى هذا أن الأخ العروي يشك في إمكانية انتقال الوطن العربي من وضعه الراهن (وضع غير رأسمالي، غير ليبرالي)، إلى وضع اشتراكي، دون المرور بالمرحلة الرأسمالية، الليبرالية؟

الواقع أن الأخ العروي لا يطرح المسألة طرحا قاعديا، أي على مستوى قـوى الإنـتاج وعلاقـات الإنتاج، بل يطرحـها فوقيا فقط، أي على مستوى الفكـر وحـده، مستوى "المكتسبات" الفكرية الليبرالية. وتلك مسألة سنعود إليها فيها بعد.

- عنصر أساسي يهمل إهمالا:

ولـنلاحظ ثانـيا أن الأخ العـروي ينسـى –عندما يؤكد أن هذه المشكلة "معـروفة في التأليف التاريخي الماركسي، رافقت هذا التأليف منذ بدايته: الـتجربة الألمانـية لوكـاتش، التجربة الروسية تروتسكي..– أن طبيعة هذه

الإشكالية، (إطارها، عناصرها، محدداتها، المعطيات الموضوعية التي انبثقت منها)، ينسى أن ذلك كله يختلف من تجربة لأخرى، وأن هذا الاختلاف يتعمق ويتسع، عندما يتعلق الأمر بالمقارنة بين التجربة الألمانية والروسية من جهة، والتجربة العربية من جهة أخرى.

إن الأخ العروي، عندما يربط إشكالية مثقف العالم الثالث ووعيه بالتأخر، بإشكالية المثقف الألماني ووعيه بالتأخر —زمن ماركس وقبله— ينسى كليا الفرق بين الوضعيتين: وضعية ألمانيا آنذاك، التي لم تتعرض للاستغلال الاستعماري، ووضعية العالم الثالث الذي عانى ويعاني من الاستعمار والإمبريالية. إن عامل الاستعمار غير حاضر تماما في فكر العروي، على الرغم من كونه عنصرا أساسيا من عناصر إشكالية مثقف العالم الثالث، والمثقف العربي بالذات.

إن العروي، في تحليله للفكر العربي والتجربة العربية يغفل بكل إصرار هذا العنصر، وبالتالي يتجاهل تماما المسائل المرتبطة به المتفرعة عنه (مشكلة الوحدة والتجزئة، الفكر السلفي نفسه، مشكلة فلسطين الخ)، الشيء الذي انعكس بقوة على آرائه ونتائج تحليلاته، وبالتالي جعل تفكيره مهزوزا، مقطوع الصلة —أو يكاد— بالواقع العربي الراهن. إنها أيضا مسألة أخرى مهمة سنعود إليها فيما بعد.

ـ مقارنة غير مشروعة ومنطق خاطئ:

ولنلاحظ ثالثا —وفي نفس الإطار— أن الأستاذ العروي عندما يؤكد "أن المحيط الثقافي والاجتماعي والسياسي يلون ماركسية العربي.. بصبغة العداء لكل اتجاه ليبرالي: ضد الرأسمالية في الاقتصاد، ضد الديمقراطية التمثيلية في السياسة، ضد النفعية في الفلسفة، ضد المادية في العلاقات اليومية، ضد (النثر) في التعبير"(ص 8)، إن الأستاذ العروي عندما يؤكد ذلك، يقفز نفس القفزة السابقة إلى الغرب: فيلاحظ أن هذا الاتجاه "ليس

بفريد، بل عادي لدى مؤرخي التطور الفكري" —الغربي طبعا— ثم يستشهد بردود الفعل التي حدثت في روسيا وإسبانيا وإيطاليا والبلقان عند بداية انتشار الماركسية فيها. والمقارنة هنا أيضا تستند إلى عموميات، جرد عموميات! يقول: "القاسم المشترك بين المجتمعات المذكورة هو تأخر اقتصادي واجتماعي وفكري" (ص9)، أما خصوصية هذا "التأخر"، أما أسبابه وعوامله هنا وهناك.. فهذا ما يسكت عنه تماما!

وأكثر من ذلك يؤكد العروي أن قياس "حالة عرب اليوم على حالة شعوب أخرى في بداية عهدها بالإصلاح والتطور" عمل مشروع، بل ضروري. لماذا؟ فقط لأن رفض هذه المقايسة لا يستند —حسب رأيه— إلى "أدنى برهان عقلي".

وما دام الأستاذ العروي يطرح المسألة على مستوى "البرهان العقلي" فليسمح لنا بهذا السؤال: هل يكفي لإثبات قضية ما، "العجز" عن البرهنة على عكسها؟ لنترك الجواب للمناطقة، المناطقة الوضعيين— الليبراليين أنفسهم! ولنكتف بهذا المثال الذي نستوحيه من أمثلتهم المبسطة: إن من يرى ذلك، تماما، كمن يقول: بما أنك تشبه فلانا، وبما أن فلانا هذا قد مات في حادثة سيارة، وبما أني عاجز عن البرهنة على وجود اختلاف بينك وبينه، فإني أستنتج بـ"الضرورة" أنك ستموت أيضا في حادثة سيارة!

على أن المسألة هنا، ليست مسالة برهان "عقلي" صرف، بل إنها مسألة واقع مشخص، حي.. مسألة صراع.. لا بد من الربط بين الفكر والواقع إذا أردنا أن يكون تفكيرنا صحيحا. إذا أردنا أن نستقطب حول مشروعنا الأشياع والأتباع.

يقول غرامشي، المفكر الماركسي المعروف.. ومؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي (ويصرح العروي بأنه يستوحي غرامشي في جل آرائه، وسيتبين

لنا فيما بعد طبيعة هذا الاستيحاء ومداه)، يقول غرامشي، بصدد المقارنة بين الفكر الألماني الكلاسيكي والفكر السياسي الثوري الفرنسي: "إذا تشابهت بنيتان في الأساس (أي في الأساس المادي الاقتصادي) نجم عنهما بنيتان فوقيتان "متعادلتان" بحيث يمكن أن تترجم كل منهما إلى الأخرى أيا كانت اللغة القومية الخاصة". وعندما يلاحظ العروي بعض التشابه (تشابه مظهري فقط، سطحي فقط) بين البنية الفوقية الألمانية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وبين البنية الفوقية السائدة الآن في العالم العربي، يسارع إلى ترجمة هذه إلى تلك، ناسيا الاختلاف الكبير بين الأسس التي قامت أو تقوم عليها كلتا البنيتين.

وبتعبير غرامشي نفسه، فإن ما يفعله العروي هنا، هو مقارنة ومقابلة كيفية معينة، بكيفية معينة أخرى، أي فكر بفكر، مع إغفال أن للكيفية الأولى كما خاصا (اقتصاد خاص)، وأن للكيفية الثانية كما خاصا أيضا (اقتصاد ومعطيات اجتماعية خاصة).

هنا يكمن، في نظرنا، خطأ العروي.. خطأه الكبير!

- دعوى صحيحة مظهريا.. باطلة جوهريا

نعم إن الأستاذ العروي يدخل في فقرة لاحقة، الاستعمار في حسابه، ولكن بشكل جزئي هامشي يقول: "إن نقد التراث الليبرالي باعتباره مواكبا وحليفا ومبررا للاستعمار يقوي جانب التقليد، أي كل ما هو عتيق ميت ومميت في ذهننا وسلوكنا ومجتمعنا"(ص10).

دعوى صحيحة.. ولكن مظهريا فقط.. جزئيا فقط.. إنها دعوى باطلة زائفة إن انتبهنا إلى مضمونها، إلى الإشكال المزيف الذي تطرحه.

وهنا لا بد من شيء من التفصيل:

1-إن طرح الأستاذ العروي للمشكل هنا، طرح خاطئ. فالمسألة عنده تتلخص فيما يلي: إما أن نقبل التراث الليبرالي ونستوعبه، وسيكون ذلك

طريقنا إلى التقدم، وإما أن ننقده (بمعنى نرفضه) وسيكون ذلك تقوية "لكل ما هو عتيق ميت ومميت في ذهننا وسلوكنا ومجتمعنا". إن طرح المسألة بهذا الشكل طرح غير منهجي، غير علمي، غير ماركسي. نقد التراث الليبرالي لا يعني رفضه كله (حتى زعماء السلفية عندنا لم يرفضوه كله). إن في كل تراث، قديم أو حديث، جانبا إنسانيا، تقدميا.. وتراثنا نفسه ليس سلبيا كله. وإذا كان هناك فعلا في أذهاننا وسلوكنا ومجتمعنا ما هو "عتيق وميت ومميت" فذلك، ليس بسبب نقدنا للتراث الليبرالي، فلقد كان موجودا بشكل أقوى وأعمق تأثيرا قبل "نقدنا" للتراث الليبرالي نفسه. إن هناك معطيات موضوعية، هناك "واقع قديم" ما زال قائما، هو مصدر هذا "العتيق الميت المميت"، هو حامله والمحافظ عليه.

المسألة الأساسية، إذن، هي كيف نغير هذا الواقع -لا أن نسكت عنه مكتفين بمحاربة "انعكاسه الإيديولوجي"، لا أن نستنجد بالفكر الليبرالي وحده، لكونه هو الفكر الذي صارع، في أوروبا، الفكر السابق له، الفكر الإقطاعي. إن ما صلح هناك لا يصلح هنا بالضرورة، وإلا كان صحيحا أنه "لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها". كلا، هناك في الحالتين معا، معطيات موضوعية حسية مختلفة جدا.

ـ التبعية الثقافية طريق الخلاص:

2-عندما يطالب الأستاذ العروي بـ"اجتثاث الفكر السلفي من محيطنا" يقبل بحرارة مماثلة، أن تكون "ثقافتنا المعاصرة تابعة لثقافة الغير" لأن ذلك هو "طريق الخلاص". (ص205).

هل يقبل الأخ العروي، بوعي، "التبعية الثقافية"؟ أليس وعيه هنا وعيا مسلوبا..؟ هل يعتقد أن التبعية الثقافية للغرب الاستعماري الإمبريالي الليبرالي، تبعية مستقلة، معزولة، نزيهة؟ هل يخفى عليه أن التبعية الثقافية للغرب، والقائمة الآن في المغرب وفي كثير من بلدان العالم

الثالث، ما هي إلا انعكاس وتكريس للتبعية الاقتصادية السياسية؟ هل يخفى عليه أن التبعية الثقافية، هي اليوم، منفذ من منافذ التبعية الاقتصادية، السياسية؟

ثم هل يعتقد أن بالإمكان "اجتثاث الفكر السلفي من مجتمعنا" بمجرد الهجوم عليه بسلاح الفكر الليبرالي؟ ألا يعمل هذا السلاح نفسه على إيقاظ النائمين الذين لم يستسلموا للنوم بعد..! ثم قبل ذلك، وبعده، ألا يتطلب هذا "الاجتثاث" تغيير "المحيط" نفسه؟

نعم، نحن لا نقول بضرورة أسبقية الثورة الاجتماعية الاقتصادية السياسية، على الثورة الثقافية.. ولكن هل يمكن القيام بثورة ثقافية بواسطة "التبعية الثقافية للغير"؟

ـ الليبرالية.. والاستعمار:

3-وفي نفس الإطار كذلك يؤكد العروي (ص11 وما بعدها) أن المثقف العربي كما يرفض الليبرالية بدافع العداء للاستعمار، يرفضها أيضا بتأثير الوضع الثقافي الغربي، دون أن ينتبه إلى الفرق بين وضعه ووضع المثقف الغربي.

وهذا صحيح أيضا.. ولكن جزئيا فقط.. مظهريا فقط!

ذلك، لأن المثقف العربي لا يرفض الليبرالية، فقط بدافع العداء للاستعمار، بل لأنها مرتبطة حاليا بالاستعمار والإمبريالية ارتباطا عضويا. الفكر الليبرالي الغربي حاليا، لا ينفصل عن الإمبريالية تلك، هذا حقيقة يعرفها الأستاذ العروي.

نعم إن الأخ العروي لا يطالب بتبني الفكر الليبرالي الحالي، بل يقصد: "النظام الفكري المتكامل الذي تكون في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذي حاربت به الطبقة البورجوازية الأوروبية الفتية الأفكار والأنظمة الإقطاعية"(ص11) هذا المذهب الذي "تنكرت" له أوروبا

حيث "اتخذت، منذ أواسط القرن التاسع عشر اتجاها معاكسا لروح المذهب الليبرالي بكيفية، إما سافرة، وإما مقنعة"، و"لكن هذا لا يعني أن أوروبا نبذت نهائيا الليبرالية، بل طبقتها، وفي التطبيق ضيقت من أفقها وأفقدتها الطابع النقدي التعميمي".

لماذا؟

لماذا لم تستطع البورجوازية الأوربية تحقيق ما رسمته لنفسها من مثل وأفكار، إنسانية، تقدمية، تحررية..؟ هل فقط "لأن التوسع الاستعماري كان له دور مهم في القضاء على القيم التحررية"، كما يقول الأستاذ العروي؟(ص11). ولماذا هذا التوسع الاستعماري نفسه؟ أليس خارجا من صلب وطبيعة النظام الرأسمالي، وبالتالي، أليس هو أحد عناصر الإيديولوجيا البورجوازية نفسها؟

وأيضا، هذه القيم التحررية في الإيديولوجيا البورجوازية، ألم تتطور.. ألم تشكل النقيض لهذه الإيديولوجيا نفسها؟ أليست الماركسية، امتدادا وتجاوزا ديالكتيكيا، للعناصر التقدمية والثورية في التراث الليبرالي، أليست هي وريثته الحقيقية؟

ـ الليبرالية لم تنحرف بل انساقت مع تطورها الذاتي الداخلي:

4- إن التمييز بين ليبرالية القرنين السابع عشر والثامن عشر، وليبرالية القرنين التاسع عشر والعشرين، تمييز مشروع تماما، ولكن الذي لا نوافق عليه الأستاذ العروي هو تقديم الثانية، وكأنها انحراف عن الأولى أو ابتعاد عنها. إن المسألة لا تتلخص كما يقول الاستاذ العروي (ص11) "في ابتعاد أوروبا تنظيميا عن لب المذهب الليبرالي الأصلي، وفكريا في ثورة ضد أصول المذهب ذاته"! إن أوروبا لم تبتعد تنظيميا وفكريا عن "لب المذهب الليبرالي وأصوله"، وإنما سارت وانقادت مع تطور هذا "اللب الأصلي" نفسه.

وبعبارة أوضح، ولكن نخرج من المجردات التي يحرص العروي على التحرك في إطارها، نقول أن المسألة هي، كما طرحها لينين بوضوح، مسألة تطور الرأسمالية إلى الاستعمار. يقول لينين: "لقد نشأ الاستعمار باعتباره تطورا واستمرارا مباشرا لما فطرت عليه الرأسمالية، بوجه عام، من خصائص أساسية. ولكن الرأسمالية (أي ما يسميه العروي بالليبرالية الأصلية) لم تصبح رأسمالية استعمارية (أي ما يسميه ليبرالية القرن التاسع عشر) إلا عندما بلغت في تطورها درجة معينة، عالية جدا، عندما أخذ يتحول إلى نقيضه بعضُ من أخص خصائص الرأسمالية، عندما تكونت وظهرت في جميع الاتجاهات، سمات مرحلة انتقالية، من الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي أعلى" (لينين الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، ص118 موسكو، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، الطبعة العربية).

وإذن، فإن تبرئة الليبرالية "الأصلية"، وتنزيهها عن نتائج تطورها الذاتي الداخلي، عمل غير مشروع، غير ديالكتيكي.. هو قطع تعسفي لسلسلة التطور، لا يبرره المنطق ولا الواقع التاريخي. ومن ثمة فلا مجال للقول: "إن الاتجاهات المعادية للتراث الليبرالي (ويقصد العروي هنا الاتجاهات الفكرية التي ظهرت في الغرب، وكونت "ليبرالية القرن التاسع عشر") تنتقد الماركسية أو تتجاهلها أو تدعي تجاوزها" (ص13)، لأن هذه الاتجاهات ليست معادية لليبرالية، بل هي شكل جديد من أشكالها، ونتاج لتطورها، ليس هناك جزء من الليبرالية يقبل الماركسية وجزء آخر يرفضها، بل إن الماركسية هي تجاوز (جدلي) للفكر الليبرالي بمختلف أشكاله، بمختلف مراحل تطوره.

هذا هو الوضع الصحيح للمسألة.

ـ جعل التاريخ ين قوسين.. ولوج المستقبل بالرجوع إلى "الماضي":

5- حيح أن الاتجاهات الليبرالية الحديثة هذه، وكما يقول العروي: "تجعل التاريخ والتطور التاريخي بين قوسين، وتهدف إلى ولوج باب

المستقبل بالرجوع إلى الماضي" (ص13). ولكن صحيح أيضا، أن هذا يصدق على الأخ العروي نفسه: هو يضع هذه الاتجاهات –الليبرالية الحديثة– بين قوسين، متغافلا عن كونها جزءا من التاريخ والتطور التاريخي في أوروبا. لماذا؟ ليتسنى له "ولوج باب المستقبل" العربي بـ"الرجوع إلى الماضي"، ماضي الغرب وبالذات إلى ليبرالية القرن 17 والقرن 18.

وهكذا يرى "بسهولة أسباب ضعف المثقف الماركسي العربي": فهو يستهزئ بالتراث الليبرالي، في حين أنه لم يستوعبه بعد(ص14)، والحال: "أن الماركسية بنيت على نقد الليبرالية باعتبارها قائمة ومتغلبة في الأفكار والأنظمة" (ص15).

ومعنى ذلك أنه على المثقف العربي، لكي يصير "ماركسيا حقيقيا"، (فيما بعد)، أن لا ينقد التراث الليبرالي، بل عليه أن يستوعبه أولا، ثم بعد أن يستوعبه يمكن أن يغدو "ماركسيا حقيقيا" فيصبح في إمكانه، ومن حقه، حينئذ فقط، انتقاد الليبرالية.

هذا، والغريب في الأمر، أن الأستاذ العروي يورد في تعليق له، في إطار هذا الموضوع بالذات، فكرة ماركس المعروفة، وهي حجة عليه، لا له. يقول العروي على لسان ماركس: "عندما تفتقد البورجوازية العصرية في مجتمع ما؛ أو تحجم عن القيام بالعمل المنتظر منها، يصبح العمل من مسؤولية الطبقة التي ستحل محل البورجوازية". هذا صحيح. ولكن الأخ العروي يريد أن يستنتج من ذلك أن قيام الطبقة العاملة بما لم تقم به البورجوازية، إما لضعفها أو لغيابها، يستلزم أن تتبنى هذه الطبقة (الطبقة العاملة) الفكر البورجوازي حتى تتمكن من ذلك. وهذا خطأ كل الخطأ. فالطبقة العاملة –في نظر ماركس– يجب أن تقوم بما لم تقم به البورجوازية انطلاقا من منظورها الخاص، من إيديولوجيتها الخاصة، لا انطلاقا من المنظور البورجوازي والإيديولوجيا الليبرالية.

* * *

وهكذا، فالنتيجة التي ينتهي إليها العروي، هي نفس المقدمة التي انطلق منها، وتلك لعبة يبني عليها العروي كتاباته، وسنحلل هذه اللعبة المنهجية فيما بعد. المهم بالنسبة إلينا الآن هو تسجيل أن الأستاذ العروي يطرح المسألة التي نحن بصددها على الشكل التالي:

- المثقف الغربي عندما يرفض الفكر الليبرالي يكون رفضه تجاوزا لهذا الفكر لأنه عاشه ويعيشه، ومن ثمة يتجه رفضه إلى الأمام، لأن الفكر التقليدي -في أوروبا- قضي عليه، وقعت تصفيته من طرف الفكر الليبرالي نفسه.

- وأما في الوطن العربي حيث يعيش الفكر التقليدي قويا متحديا، وحيث لم تقم الليبرالية بمهمة القضاء عليه، فإن رفض المثقف العربي للفكر الليبرالي يؤدي "حتما" إلى تقوية الفكر التقليدي، ومن ثمة يتجه رفضه إلى الوراء.

النتيجة هي: "إن الماركسية العربية، وبعبارة أدق الإيديولوجيا القومية المعاصرة للأحوال العالمية (أية أحوال؟) التي لا تختصر في مبادئها المبسطة، بل تنحل في منطق أبحاث تاريخية واجتماعية كبرى، ستذيع في المجتمع العربي، عن طريق هذه الأبحاث ذاتها، مفاهيم النفعية، والليبرالية، والتاريخانية، التي عاد الفكر المعاصر لا يدور إلا في فلكها" (ص141).

واضح إذن، أن المشروع الإيديولوجي الذي يدعو إليه الأخ العروي يهدف إلى إمداد المجتمع العربي بمفاهيم النفعية والليبرالية والتاريخانية وجعلها تتركز وتسود على غيرها من المفاهيم.

وإذن، فإن ما يسميه العروي بـ "الماركسية العربية" أو بـ"تعريب الماركسية" يساوي: "الإيديولوجيا القومية المعاصرة للأحوال العالمية"،

يساوي: النفعية زائد الليبرالية زائد التاريخانية، يساوي باختصار: ما يدعوه بـ"الماركسية التاريخانية".

فماذا يقصد الأستاذ العروي بذلك؟ وما هو المضمون الحقيقي لهذه "الماركسية التاريخانية"؟

2- "ماركسية تاريخانية" أم تاريخية لا ماركسية؟

ـ في التاريخانية عموما:

عرف الفكر الغربي خلال القرن الماضي (التاسع عشر) وبداية هذا القرن (العشرين) – وهي الفترة التي أخذت فيها العلوم الإنسانية تستقل عن الفلسفة لتشكل علوما قائمة الذات– اتجاهات فكرية، يحاول كل منها تفسير الظواهر الإنسانية من زاوية خاصة. وهكذا ظهرت عدة نزعات: منطقية، تاريخية، سوسيولوجية، سيكولوجية، تعطي الدور الأول للجانب المنطقي، أو التاريخي، أو السوسيولوجي أو السيكولوجي، عند تفسيرها للحوادث والظواهر الإنسانية، بمختلف أنواعها. فالنزعة التاريخية –أو ما يسميه العروي بـ"التاريخية"– هي نزعة فكرية– فلسفية، تعطي للتاريخ الدور الأول عند تفسيرها للحياة البشرية الفكرية والمادية.

يمكن التمييز، إجمالا، في هذه النزعة التاريخية، بين اتجاهين رئيسيين: اتجاه ماركسي، واتجاه لا ماركسي–مثالي (مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد الاتجاهات داخل كل منهما).

التاريخانية الماركسية، تاريخانية منهجية أساسا، فهي منهج في التفكير والتحليل، يعتبر الأفكار (أو بعبارة عامة البنية الفوقية) نتاجا للشروط التاريخية، يقول روزنتال (القاموس الفلسفي الصغير ص247، موسكو 1955): "إن المبدأ الماركسي الذي تقوم عليه التاريخانية (الماركسية) يختلف تماما (عن النزعة أو النزعات) التي تستبدل دراسة

التاريخ المشخص بالقوالب المجردة المفصولة عن الحياة، إن المنهج الماركسي يبعد من الميدان كل تشويه للواقع، كل تفسير أو تأويل مغرض للماضي المفصول عن الشروط التاريخية".

أما النزاعات اللاماركسية، المثالية أو الروحية..، فهي تجعل من التاريخانية -في الغالب- مذهبا أو نظرية، وهي ترى أن الحقيقة تاريخية، أي أنها تتطور مع التاريخ. ولكنها لا تذهب إلى حد القول بوجود حقيقة مطلقة يتجه نحوها التطور التاريخي، (وهذا ما يميزها عن فلسفة التاريخ، وبالخصوص تلك التي قال بها هيجل).

ـ تاريخانية العروي:

بعد هذه المقدمة المقتضبة التي قصدنا منها تزويد القارئ غير المختص بمعلومات عامة نراها ضرورية لمتابعة هذه المناقشة، ننتقل إلى الأستاذ العروي لنرى كيف يحدد تصوره "الخاص" للتاريخانية، يقول العروي (ص126 تعليق رقم 10): "استعمل كلمة تاريخانية للتعبير عن النزعة التاريخية التي تنفي أي تدخل خارجي في تسبب الأحداث التاريخية، بحيث يكون التاريخ هو سبب وخالق ومبدع كل ما روي ويروى عن الموجودات". وفي مكان آخر يقول: "أميز بين التاريخ كدراسة لوقائع الماضي، كتقنية من تقنيات المعرفة (وسائل التنقيب عن الوثائق، طرق النقد والتحقيق، فنون السرد الخ) وبين النظرة الشاملة التي يلقيها مجتمع ما على مجموع حوادث الماضي، أو، بعبارة أخرى، بين التاريخ كفن، والتاريخ كوسيلة تقييم الحاضر وتحديد المستقبل عن طريق اختيار سياسة قومية". (ص44). وهذا التاريخ كنظرة شاملة... أو كوسيلة.. "ليس قبولا سلبيا للماضي كيفما كان، ولا للماضي الوطني الخاص. بل هو، على الأصح، اختيار إرادي يهدف إلى تحقيق وحدة معنى التاريخ (أو اتجاهه)، بواسطة تبني حوادث ماضية مختارة" (أزمة المثقفين العرب، بالفرنسية ص124).

ويؤكد العروي أن هذه التاريخانية ماركسية (وفي الغالب يستعمل عبارة ماركسية تاريخانية)، وهي تقوم أساسا على: "اعتبار العمل السياسي كمحور للفكر النظري، (وعلى) منطق المنفعة، (وعلى) اختيار الماركسية على أنها بيداغوجية توضيحية تقرب لأفهام غير أوروبية تطور العالم الحديث منذ عصر النهضة وبداية النظام الرأسمالي، (وعلى) ربط الحقيقة الفردية بالحقيقة الجماعية، وهذه بالتطور التاريخي" (ص30).

وبقطع النظر عن المناقشات الكلاسيكية حول مفهوم التاريخ. ودور المؤرخ، والموضوعية في التاريخ، والحقيقة التاريخية الخ. وبغض النظر كذلك عن بعض التباين الذي يلاحظه القارئ في الدلالات التي يعطيها العروي للتاريخانية، في هذه النصوص التي أوردناها، نكتفي هنا بتسجيل الملاحظات التالية:

ـ مفهوم لا ماركسي للتاريخ:

1-نحن لا نختلف مع الأخ العروي في تأكيده على ضرورة تجنب أي تفسير للتاريخ بواسطة أسباب خارجة عن التاريخ نفسه، ولكننا نختلف معه في جعله التاريخ (هكذا بكيفية مجردة مطلقة) علة نفسه: هناك فعلا سلسلة الأحداث التاريخية المنقولة والمروية، وهناك أيضا منطق للتاريخ، أي قوانين يمكن استنباطها من حركة هذه السلسلة وتطورها، ولكن الذي لا نوافق عليه الأستاذ العروي هو اعتباره هذا المنطق، منطق التاريخ، مباطنا للتاريخ بوصفه "تاريخا" كليا، صوريا، مجردا، إننا سنكون هنا إزاء تصور هيجلي، لا أمام مفهوم ماركسي.

صحيح أن هناك قوانين للتاريخ تعلو على الأفراد. ولكن يجب أن لا ننسى أن هذا التاريخ لا يصنع نفسه، بل يصنعه الناس من خلال الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وهذا ما يغفله العروي، أو على الأقل لا يبرزه في

تحليلاته وتاريخانيته، الشيء الذي يفسح المجال لـ"اتهامه" بميول مثالية، لا ماركسية.

إن هذا "الاتهام" يصبح مبررا إذا لاحظ المرء أن العروي يتبنى الفكرة القائلة أن التاريخ "هو سبب وخالق ومبدع كل ما روى ويروى عن الموجودات"، أو عندما يقول: إن التاريخ، بمعنى ما من المعاني، هو: "النظرة الشاملة التي يلقيها مجتمع ما على مجموع حوادث الماضي". إن مفهوم التاريخ بهذا المعنى، مفهوم ضبابي، لا ماركسي. يقول ماركس في "الأسرة المقدسة": "التاريخ لا يعمل شيئا، لا يملك "ثروة كبيرة"، "لا يقاتل!" هو الإنسان، الإنسان المشخص الحي، يقاتل ويملك كل ذلك. ثقوا أن التاريخ ما كان قط ليستخدم الإنسان وسيلة حتى يحقق، كما لو كان شخصا معينا، غايته هو. إنما التاريخ هو نشاط الإنسان في سعيه نحو أهدافه".

ـ التاريخ بين عقل المؤرخ والتناقضات الاجتماعية:

2 — صحيح أنه لا ينبغي "تفسير الوقائع بمنطق المشاركين فيها، بل حسب منطق لم يعوه هم ويعيه (المؤرخ) اليوم" (ص 44 تعليق 2)، ولكن الذي لا نعتبره صحيحا، هو النظر إلى هذا المنطق بوصفه يعلو على الأفراد، على الحياة المادية للبشر "إلى حد أن الأحداث في ماديتها قد تذوب، ويظهر التاريخ كأنه كله من عمل عقل المؤرخ". (نفس الصفحة)، إن هذا قد يؤدي بنا إلى مثالية، ذاتية أو مطلقة، من نوع المثاليات التي ثار عليها ماركس نفسه.

وفعلا، فلقد تعرض ماركس لهذه المسألة بالذات، وأوضح رأيه فيها بشكل لا لبس فيه ولا غموض. يقول في مقدمة "نقد الاقتصاد السياسي": ما ترجمته: "وكما لا يبنى رأينا في المرء على رأيه هو في نفسه، فكذلك لا نستطيع أن نحكم على فترات التحول هذه (التحولات التاريخية)

بالاستناد إلى إدراكها هي لذاتها. بل، على العكس من ذلك، إن هذا الإدراك يجب أن يفسر على ضوء تناقضات الحياة المادية، على ضوء الصراع الفعلي بين قوى الإنتاج الاجتماعية وبين علاقات الإنتاج".

ـ نفحات هيجلية تفرض نفسها:

3 – ويتأكد ابتعاد العروي عن المنظور الماركسي واقترابه من المنظور المثالي، عندما يتخذ من التاريخ. "الوسيلة لتقييم الحاضر والمستقبل عن طريق اختيار سياسة قومية". إننا هنا في هذه الحالة سنكون سجناء "التاريخ" بوصفه "كائنا" أو "عقلا" مجردا، متعاليا، مطلقا، مسيطرا. إنه هو الذي سيحدد بلا شك، اختيارنا للسياسة القومية، هذه السياسة التي لن تكون شيئا آخر، سوى ما تمليه علينا "عبادتنا" للتاريخ، وبالتالي لـ"الدولة" التي تجسم "التاريخ"، (نفس النهاية التي انتهى إليها هيجل..!).

لا شك أن الأخ العروي يرفض هذه الاستنتاجات، ولكن كيف السبيل إلى تلافيها وهو الذي يلغي من حسابه، أو على الأقل يسكت عن الناس الذين يصنعون التاريخ. إن "تقييم الحاضر والمستقبل" بواسطة التاريخ، أي بواسطة الماضي لن يكون له من معنى، في المنظور الذي يتحرك فيه العروي، إلا إذا سلمنا بأن للتاريخ منطقا متعاليا يتحكم في الأحداث التاريخية، ويدفع بها نحو غاية معينة، هي نفس الغاية التي تنشدها الصيرورة التاريخية في نشدانها المطلق (هيجل)! وهكذا يصبح النشاط الاجتماعي البشري، يصبح "البراكسيس، هو التاريخانية بالفعل" (أزمة المثقفين ص125)، أي "إرادة فرض الذات (القومية) على الآخرين من أقصر سبيل" (نفس المرجع والصفحة). نفحات هيجلية تفرض نفسها!

أضف إلى ذلك أن الأستاذ العروي عندما يرفض الاتجاهات البنيوية (ألتوسير) لا يفعل ذلك لأنها تلغي إرادة الإنسان، الشيء الذي يفعله هو،

وبأسلوب آخر، في تاريخانيته، بل فقط لأنها تجهل ذلك التطور الذي يرجع الكثرة المتنوعة إلى وحدة متجانسة متعالية، وبالتالي تضع الهيمنة بين قوسين. والمقصود، بالطبع، هيمنة التاريخ. (نفس المرجع والصفحة)، والعروي عندما يؤكد أيضا أن تاريخانيته لا تتقيد بالماضي كله، كما هو، بل تختار منه ما يساعد على اكتشاف وإدراك وتحقيق وحدة معنى التاريخ واتجاهه، إنما يؤكد هذه الاستنتاجات التي أتينا بها. إنه يفترض أن التاريخ مستقل عن إرادة البشر (صانعي التاريخ)، وأن له اتجاها مرسوما ودلالة معينة، وبالتالي لن يبقى للإنسان سوى مهمة واحدة، هي اكتشاف وتحقيق هذه الوحدة وذاك الاتجاه. (في المنظور الماركسي: الإنسان لا يحقق وحدة التاريخ المزعومة، بل يصنع التاريخ).

ـ من جديد المقايسة.. والليبرالية:

4 — وعلى أساس هذا التصور اللاماركسي للتاريخ، تصبح الماركسية عبارة فقط عن "مدرسة للفكر التاريخي" (ص31)، عبارة عن "بيداغوجية توضيحية تقرّب لإفهام غير أوروبية تطور العالم الحديث منذ عصر النهضة وبداية النظام الرأسمالي"(ص30).

لم تعد الماركسية مرشدا للعمل، ولا أداة نضالية للتغيير... بل هي فقط مدرسة للفكر، لنوع من الفكر. مهمتها اطلاع العقول غير الأوروبية على تطور أوروبا في العصر الحديث!

لماذا؟ ماذا يفيد غير الأوروبيين اطلاعهم على تطور الأوضاع في أوروبا الحديثة؟

الجواب واضح في ذهن العروي، وواضح كذلك في سياق تحليلاته: إن غير الأوروبيين، (العرب، العالم الثالث) باطلاعهم على العملية التطورية التاريخية التي انتقلت بأوروبا من عصر الإقطاع إلى عصر الرأسمالية، سيكتشفون أن أوروبا لم تتحرر من الفكر الإقطاعي إلا بالفكر الليبرالي،

وسيدركون بالتالي، أنه لا بد من استيعاب هذا الفكر، الفكر الليبرالي، ليتمكنوا من "اجتثاث الفكر السلفي"، ليتمكنوا من التقدم... لينطبق عليهم "مقياس المعاصرة"؟

ها نحن إذن، رجعنا إلى المقايسة! إن النموذج والمثال هو أوروبا، هو تطور الأوضاع فيها... وبما أننا "متأخرون" —زمنيا؟— بالنسبة لأوروبا، فإنه من الواجب علينا أن نبحث في تاريخها عن النقطة التي توازي المرحلة الراهنة من تطورنا، حتى إذا وجدنا هذه النقطة، انطلقنا منها، مقتفين آثار الأوروبيين، متتبعين لمسيرة تاريخهم خطوة خطوة...! وإذا فعلنا هذا فإننا سنكتشف أن الماركسية التي تلائمنا هي "الماركسية التاريخانية". إن المثقف في العالم الثالث "سيجد حينئذ نفسه مدفوعا حتما إلى إحياء ماركس التاريخاني المندرج تحت تحديدات الإيديولوجية الألمانية، سيعيد في ذهنه التاريخ الحديث معكوسا، ليستطيع فيما بعد أن يجسده ملخصا في مجتمعه، سيكتشف بالضرورة جدلية الزمان المعاد، ويتعرف على مقولة المستقبل الماضي، التي ستهيمن على كل أفكاره واعتباراته" (ص 178/177).

ـ إعادة "فيلم" التاريخ إلى الوراء..

المطلوب إذن، هو أن نعيد ماركس نفسه، ماركس الهيجلي الشاب، لنبدأ أولا بالنقد الإيديولوجي، لنصفي حسابنا مع الفكر السلفي مثلما صفى ماركس حساباته مع الإيديولوجية الألمانية (ويجب أن لا ننسى أن سلاحنا في ذلك هو الإيديولوجيا الليبرالية)، حتى إذا انتهينا من ذلك، انتقلنا إلى ماركس محلل "رأس المال"، وأخذنا في "تعريب الماركسية" أي تطبيقها "كمنطق ضمني في أبحاث وتحليلات جديدة وجدية حول ماضينا وحاضرنا" تتناول "نقاطا غامضة من التاريخ العربي، مثل قيام الدولة العباسية، أو انهيار الخلافة الفاطمية أو انتشار المذهب المالكي في المغرب

والأندلس... أو استمرار القصيدة البدوية في شعرنا أو توغل الازدواجية اللغوية".. الخ (دون أن ندخل في حسابنا توغل الأفكار الليبرالية الغربية وهيمنة الثقافة الاستعمارية، لأن ذلك مطلوب.. ومطلوب). ويضيف الأخ العروي قائلا ".. وتكثر هذه الأبحاث (حول العباسيين والفاطميين واللغة والشعر..) إلى حد يستوعب المجتمع العربي المنطق الماركسي كأداة فعالة في توضيح ماضيه وحاضره" (ص135). (لنلاحظ: توضيح فقط.. مسألة التغيير غير مطروحة). وقد تستمر "العملية" عملية "الزمان المعاد"، فيتطور بنا الأمر أخيرا.. وأخيرا فقط.. إلى لينين.. إلى العمل!

لا بد، إذن، من أن نعود القهقرى لنسلك نفس الطريق الذي سلكته "الماركسية" تاريخيا.. لا بد من إرجاع "فيلم" التاريخ إلى الوراء قليلا.. بل كثيرا.. لنبدأ معه المسيرة من جديد..!

ـ والانتهاء عند تكوين النخبة:

والخلاصة هي: "أن الأمة العربية محتاجة في ظروفها الحاضرة إلى تلك الماركسية بالذات (الماركسية التاريخانية) لتكون نخبة مثقفة قادرة على تحديثها ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، ثم بعد تشييد القاعدة الاقتصادية يتقوى الفكر العصري ويغذي نفسه بنفسه" (ص31).

هاهنا إذن، بيت القصيد. إن المشروع الإيديولوجي الذي يقترحه علينا الأستاذ العروي يهدف إلى تكوين "نخبة مثقفة". لنترك النخبة ومهامها في مشروع العروي إلى مقال آخر، ولنكتف هنا، ختاما لهذا المقال، بتسجيل الملاحظات التالية:

1– في المشروع الإيديولوجي الذي عرضناه يأتي "تشييد القاعدة الاقتصادية" فيما بعد، أي بعد استيعاب الفكر الليبرالي وتكوين النخبة وبعد تحقيقها لقسم كبير من "مهامها"! لنترك مسألة بعدية هذا التشييد إلى المقال المقبل، ولنسجل فقط أن العروي لا يتحدث عمن سيشيد هذه

القاعدة الاقتصادية، ولا عن كيفية تشييدها.. بعبارة أخرى أنه لا يطرح ضرورة الحل الاشتراكي، بل يترك المسألة معلقة. لماذا؟ ربما لأن أمرها لا يهمه الآن ما دام لم يشكل النخبة!

نعم، إنه يطرح اعتراضا (أو شبهة) بخصوص هذه المسألة بالذات: يقول: "قد يقال أيضا إن الدعوة ستكون حتما في صالح البورجوازية العصرية بكل أنواعها وأشكالها القديمة والجديدة، عن طريق ربط الماركسية بالتاريخانية، وهذه باستيعاب الثقافة الليبرالية". ثم يجيب على هذا الاعتراض قائلا: "إن إمكانية قيام نظام بورجوازي ليبرالي معدومة بالنسبة لأكثرية البلاد العربية. أما الكلام عن البيروقراطية الموجودة في بعض البلدان العربية الأخرى كأنها فعلا طبقة بورجوازية فهو كلام يحمل في نظري كثيرا من الأخطاء والأحكام المسبقة"(ص34).

أحكام مسبقة!؟ نعم، لأن تاريخانية العروي لا تحلل، لا تتوقع. بل تنظر إلى الماضي فقط.. وتنتظر ماذا سيأتي به المستقبل..! ولذلك فالعروي منطقي مع نفسه عندما يقول إن الحكم على إمكانيات البورجوازية -في العالم العربي وفي المغرب بالذات- هو حكم مسبق.. إنه لا يحلل هذه الطبقة، لا يكشف عن طبيعتها، عن دورها كوسيط ووكيل للاقتصاد الكولونيالي.. ومن ثمة فهو غير قادر على استشفاف إمكانياتها المستقبلية. إنه لا يستطيع أن يفهم ذلك، لسبب أساسي، هو: أن عنصر الاستعمار، القديم والجديد، غائب من تفكيره تماما، وبالتالي فارتباطات "البورجوازيات الوطنية" في العالم الثالث بالإمبريالية والاقتصاد الكولونيالي الجديد، هي من جملة الأمور الأساسية التي لا تستطيع "نظاراته" الليبرالية اكتشافها وإدراك مفعولها. إن ما يهيمن على تفكيره هو "المستقبل الماضي"، "مستقبل" أوروبا يوم كانت تصنع مستقبلها، يوم كانت تشيد ليبراليتها!

بعد السكوت عن هذه القضية الأساسية التي يعتبر البحث فيها من قبيل "الأحكام المسبقة"، يضيف قائلا: إن المسألة التي تستحق النقاش هي "الطبقة المتغلبة على الحكم في البلاد العربية"* وهي قسم من البورجوازية الصغيرة، فما هو مستقبلها أي إمكانيات تطورها الفعلي. هل باستطاعتها أن تتطور هي إلى بورجوازية عصرية تحرر الاقتصاد شيئا فشيئا من مراقبة الدولة، أم أنها تهيئ الآن، رغما عنها طبقة من المسيرين الفنيين الذين سيتغلبون عليها ويقومون هم بالتحرير المذكور، أم بالعكس ستهيئ الطريق لطبقة تسير في طريق التأميم المطلق. وتعميق الروح الاشتراكية باعتناق الماركسية؟".

ـ والزمان المعاد:

أسئلة يثيرها العروي ولكنه لا يقدم عنها أي جواب، أو أي مشروع جواب! لماذا؟ السبب واضح؛ وهو أن "الماركسية التاريخانية" كما حددها العروي هي، كما أبرزنا قبل، "ماركسية" التحليل والتفسير.. لا ماركسية التغيير، "ماركسية" المثقف الذي يتأمل من أعلى حركة التاريخ، وبما أنه يعفي نفسه من المساهمة في صنع هذه الحركة، فإنه يقف حائرا أمام التطورات الممكنة، ينتظر التاريخ أن "يصنع نفسه"، ليقدم له الجواب.. فيما بعد!!

ولنضف هنا —استطرادا— أنه ليس من الضروري أن يقدم لنا الباحث الجواب واضحا. فالأسئلة التي يطرحها "المفكر" تتضمن هي نفسها نوعية الجواب. وإذا عدنا إلى الأسئلة المذكورة فسنجدها كلها مستوحاة، لا من الواقع العربي الراهن؛ بل من "المستقبل الماضي"، من "الزمان المعاد" في الذهن! إن الإمكانيات التي يطرحها العروي بالنسبة لمستقبل "الطبقة المتغلبة على الحكم في البلاد العربية"، هي —حسب تساؤلاته— إما التحول إلى بورجوازية تحرر الاقتصاد من مراقبة الدولة (أي بورجوازية

رأسمالية ليبرالية)، وإما ترك المكان "لطبقة من المسيرين الفنيين الذين سيقومون بالتحرير المذكور" (أي تحرير الاقتصاد من مراقبة الدولة، وتحويله إلى اقتصاد من النوع الرأسمالي الاحتكاري السائد الآن في أوروبا)، وإما أنها "ستهيئ الطريق لطبقة تسير في طريق التأميم المطلق(!) وتعميق الروح الاشتراكية باعتناق الماركسية"! وهنا نتساءل: هل "التأميم المطلق"، وحده يعمق الروح الاشتراكية؟ هل اعتناق الماركسية يتطلب "التأميم المطلق"؟

المهم بالنسبة إلينا هنا هو أن العروي يستوحي في أسئلته تلك ثلاثة أمور: الرأسمالية الغربية قبل تحولها إلى احتكارات عالمية، إلى إمبريالية. ثم نفس الرأسمالية المذكورة وقد تحولت إلى نظام احتكاري عالمي (رأسمالية اليوم). ثم أخيرا التجربة الستالينية! ذلك هو "المستقبل الماضي" الذي يستوحيه العروي. أما الحاضر، حاضر الوطن العربي، حاضر العالم الثالث الذي تمتص الإمبريالية دمه، حاضر الحركات القومية التحررية المناضلة ... إن هذا كله لا يلتفت إليه العروي لأنه مشغول بـ"جدلية الزمان المعاد"، لا الزمان الحاضر، ولا الزمان المقبل الذي تصنعه الشعوب.

ـ أخطأ العروي حيث أصاب لينين:

2 — بعد أن يطرح العروي الأسئلة المذكورة التي حللنا الأجوبة الضمنية التي تنطوي عليها —وكما يقال فطريقة طرح السؤال تحدد نوعية الجواب— يضيف قائلا: "هذه أسئلة تستحق البحث والنقاش، وإذا أثيرت فعلا، بسبب ما أقول، وأبديت فيها آراء مجدية جدية فسأكون أول من يسعد بذلك(!؟) بيد أني، بعد وقبل كل هذا، أقول ما قاله لينين عندما أقدم على نهج سياسته الاقتصادية الجديدة (نيب): إن الرأسمالية

الليبرالية أحسن بكثير من وضع القرون الوسطى الذي نعيش فيه" (ص34-35).

لنلخص رأينا في هذه الجملة القصيرة: أن لينين على حق، ولكن العروي على خطأ! لينين على حق لأنه كانت هناك في روسيا فعلا رأسمالية ليبرالية، أو على الأقل، نواة هامة وكبيرة لهذه الرأسمالية الليبرالية، وهي فعلا أحسن بكثير من وضعية القرون الوسطى. ولكن العروي على خطأ لأن هذه الرأسمالية الليبرالية غير موجودة في العالم العربي، وفي المغرب بالذات. إن ما يوجد هنا هو شيء آخر يختلف تمام الاختلاف عما كان موجودا في روسيا أيام لينين وسياسته الاقتصادية الجديدة. إن ما يوجد في المغرب، وفي معظم أقطار العالم الثالث، هو شيء آخر لا يراه العروي، بل يصر على أن لا يراه. إنه الاقتصاد الكولونيالي الجديد، الاقتصاد الذي يشكل امتدادا وذنبا للاقتصاد العالمي الإمبريالي.

وهكذا نكتشف ثانية أن جميع تحليلات الأخ العروي وجميع أجزاء مشروعه الإيديولوجي مبنية على تصور غير سليم لواقع العالم العربي وبلدان العالم الثالث. تصور ناقص لأنه يسقط من حسابه عنصرا أساسيا من العناصر المتحكمة في هذا الواقع. عنصر الاستعمار والإمبريالية، عنصر الهيمنة الاقتصادية والثقافية الإمبريالية.

ـ تهم مبررة.. مع كامل الأسف:

لقد اشتكى العروي في كتابه المذكور من كون بعض النقاد يتهمونه بميول مثالية، انتقائية، نخبوية. وإذا كنا قد أبرزنا قبل، كثيرا من النفحات المثالية التي تبرر جانبا من هذه التهمة (والواقع أن جميع النزعات التاريخية ترتبط بشكل أو بآخر بهيجل، وبالتالي تبقى ذات مضمون مثالي، بارز أو خفي، إذا لم تقم بعملية القلب التي قام بها ماركس، إذا لم تنطلق في تحليلاتها من القاعدة المادية–الاقتصادية

الاجتماعية)، فإننا، مع الأسف، مضطرون إلى الانضمام إلى صف أولئك النقاد، لنقول معهم، إن في فكر العروي ما يبرر اتهامه بالانتقائية والنخبوية، وهذه بعض الملاحظات:

عندما يجعل العروي من الماركسية مجرد "بيداغوجية توضيحية" يفهمها على أنها "مجرد تأويل للتاريخ"، لنوع خاص من التاريخ، هو التاريخ الأوروبي بالذات، وهو في هذا يقترب كثيرا من كروتشه (الفيلسوف الإيطالي، المثالي-الروحي)، الذي كان يرى أن أهمية "النظرية" الماركسية ترجع فقط إلى أنها كشفت عن عدد من "قوانين التأويل" التي تخصب البحث التاريخي.

نعم إن غرامشي، الذي يقول العروي إنه يستوحيه، يرى أن الماركسية في جانبها النظري هي "منهجية كتابة التاريخ"، وفي جانبها العملي هي "منهجية المبادرة التاريخية"، غير أن الأستاذ العروي يأخذ من غرامشي الشق الأول، فيبرزه ساكتا عن الشق الثاني، جانحا هكذا نحو كروتشه، في حين أن تاريخانية غرامشي، في حين أن تأويل غرامشي للماركسية (و العروي يعرف هذا جيدا) يقوم على محور النظرية والممارسة. إن غرامشي يرفض بقوة الفصل في الماركسية بين النظر والعمل، بين الفكر والممارسة. ذلك لأن مهمة الفلسفة عند ماركس، كما يؤكد غرامشي بإلحاح وقوة، هي قلب النظر عملا، هي تحويل العقلي إلى واقعي، أما العروي فيجنح إلى العكس... إلى تحويل الواقعي إلى عقلي مجرد!

وهكذا يمكن القول، إجمالا، إن العروي لا يأخذ من غرامشي إلا ما أخذه غرامشي عن كروتشه، وبالتالي تظل ماركسية العروي محصورة في نطاق تلك العناصر التي اقتبسها كروتشه من الماركسية. أما لوكاتش فهو حاضر فعلا في تفكير العروي، ولكن من زاوية واحدة فقط، هي تلك التي

تجعل من لوكاتش المفكر الماركسي الذي اكتشف ماركس الشاب، ماركس الهيجلي، قبل اكتشاف مخطوطات 1844.

وبعد، فيقول غرامشي ما معناه: لقد أصبحت الماركسية لحظة من الثقافة الحديثة، أصبحت أفكارها وطرق تفكيرها كالهواء الذي يستنشق بصورة لا شعورية، كثيرا، أو قليلا. وإذا كان العروي قد استنشق بدوره، قليلا أو كثيرا من الماركسية، فإن تاريخانيته لا ترقى إلى مستوى التاريخانية الماركسية حقا. إن في تاريخانية العروي، فعلا، قبس من المراكسية، ولكنه قبس يكاد يختنق وسط تصورات صادرة من منطلقات لا ماركسية، وإلا لما أدى به التحليل في نهاية المطاف إلى الاقتناع بضرورة تشكيل ما يسميه بـ"النخبة المثقفة" هذه النخبة التي يتصورها ويحدد مهامها من منظور غير ماركسي تماما.

3- نخبة النخبة.. وبرنامج عملها

بعد "الليبرالية" و"التاريخانية"، تأتي "النخبة". تلك هي الأعمدة الثلاثة الرئيسية التي ينسج عليها الأستاذ العروي مشروعه الإيديولوجي. لقد خصصنا المقال الأول لما يسميه بـ"ضرورة استيعاب الفكر الليبرالي"، فبينا فساد الأسس التي تقوم عليها هذه الدعوة وخطورة المفاهيم التي تنطوي عليها، وخصصنا المقال الثاني لما يدعوه بـ"الماركسية التاريخانية"، وقد تبين لنا من خلال العرض والمناقشة أن تاريخانية العروي ليست ماركسية بالمرة، وإنما تأخذ من الماركسية بعض المفاهيم تلتقطها التقاطا، وتنتزعها من سياقها لتحملها مضامين لا تنسجم مع المنظور الماركسي، بل هي إلى الرؤية المثالية أقرب.

والأخ العروي نفسه يشعر في سياق تحليله أن ما يسميه بـ"الماركسية التاريخانية"، ليست هي الماركسية على الحقيقة، ولذلك نجده يصرح قائلا: "لا أقول إن الماركسية التاريخانية هي لب الماركسية وحقيقتها

المكنونة، وإنما اكتفى بتسجيل واقع والتقيد به، وهو أن الأمة العربية محتاجة في ظروفها الراهنة إلى تلك الماركسية (التاريخانية) بالذات لتكون نخبة مثقفة قادرة على تحديثها ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، ثم بعد تشييد القاعدة الاقتصادية يتقوى الفكر العصري ويغذي نفسه بنفسه" (ص31).

ولنا على هذا جملة ملاحظات:

ـ ملاحظات أولية:

1– عندما يقول الأخ العروي: "اكتفى بتسجيل واقع"، قد يظن القارئ أن الكاتب قد حلل، فعلا، واقع الأمة العربية، وأنه انتهى إلى هذه النتيجة بعد التحليل، في حين أن الحقيقة خلاف ذلك، فالأخ العروي يطرح هنا مسلمة ثم يبحث عن ما يؤيدها في واقع غير الواقع العربي، وبالذات في تاريخ أوروبا، وتاريخ بعض التجارب الاشتراكية، جانحا هكذا نحو المقايسة والماثلة، مبتعدا عن المنهج العلمي، عن المنهج الماركسي الذي يقوم على "التحليل الملموس للواقع الملموس".

2– وعندما يقول: "إن الأمة العربية محتاجة إلى تلك الماركسية (التاريخانية) لتكون نخبة مثقفة" يرتكب، من حيث يشعر أولا يشعر، خطأ مزدوجا، وينشر غموضا مركبا: ذلك لأنه من جهة يعود فيصف تاريخانيته بأنها ماركسية بعد أن أبدى هو نفسه تحفظا قويا في هذا الشأن، ثم إنه من جهة أخرى يربط الماركسية بتكوين نخبة، وكأن الماركسية تقبل بـ"النخبة" أو تدعو إلى تشكيلها.

3– يفيد سياق الجملة المذكورة أن "تشييد القاعدة الاقتصادية" يأتي بعد تشكيل النخبة، وبعد قيام هذه النخبة بتحديث الأمة العربية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، ونحن لا نفهم كيف يمكن تحديث الأمة العربية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا قبل تشييد القاعدة الاقتصادية كما أننا لا نفهم كيف يمكن "للفكر العصري أن يغذي نفسه بنفسه"! أو ليس الفكر

انعكاسا للواقع، وللقاعدة الاقتصادية بالذات؟ ألا يتغذى الفكر دوما من الصراع الاجتماعي؟

نعم إننا لا ننكر أهمية الفكر في تغيير الواقع عن طريق إذكاء الصراع الاجتماعي ودفعه نحو الوجهة المطلوبة، كما أننا لا ننكر استقلال الفكر استقلالا نسبيا، وقدرته على سبق الواقع. ولكننا، في ذات الوقت، لا نفهم، من هذا الفكر، فكرَ النخبة المنعزلة المعزولة عن الجماهير ونضالها اليومي. وهذا يقودنا إلى صلب الموضوع، فلا بد من شيء من التفصيل.

ـ مفهوم "النخبة" بين الفكر البرجوازي والفكر الماركسي:

لكي نتمكن من وضع آراء الأستاذ العروي حول "النخبة" في موقعها الحقيقي من الفكر المعاصر، لا بد من إشارة مقتضبة إلى وجهة نظر علم الاجتماع "البورجوازي" من جهة، ووجهة نظر الماركسية من جهة أخرى.

أ- "النخبة" مقولة غير ماركسية تماما. إنها مفهوم يستعمله أقطاب علم الاجتماع البورجوازي (باريتو، موسكا، مانهايم، فيبر...) في تحليلاتهم للمجتمعات المعاصرة، المتقدمة والمتخلفة على السواء، ضدا على الماركسية والتحليل الماركسي. هؤلاء ينكرون "الطبقة" و"الصراع الطبقي"، ويضعون محلهما: "النخبة" و"دورات النخبة".

إن نظريات النخبة التي يبشر بها علماء الاجتماع الليبراليون تهدف إلى معارضة وجهة النظر الماركسية في الطبقات والصراع الطبقي، ومن ثمة إلى بيان عدم صلاحية الماركسية في تحليل المجتمعات المعاصرة. وإذن، فإن كل نظرية تهدف إلى تفسير التاريخ أو بناء المستقبل بواسطة مقولة "النخبة" هي نظرية غير ماركسية تماما، بل تتعارض على طول الخط مع الماركسية.

ب- نعم إن غرامشي يتحدث عن النخبة، ولكن من منظور يختلف تماما عن منظور الأستاذ العروي. وهنا نستسمح القراء لنورد فقرات من كلام غرامشي نفسه، كي يقارنوا بأنفسهم بين ما يقوله هذا المفكر الماركسي الكبير وبين ما يقوله العروي:

يقول غرامشي: "إن كل حركة ثقافية تريد أن تستبدل الرأي العام والتصورات القديمة المتعلقة بالعالم عامة"، لا بد لها من "بعض الضرورات المعينة.. وهي أن هذه الحركة:

1- لا تتعب أبدا من تكرار حججها (بصورة أدبية متنوعة)، لأن التكرار هو أنجع وسائل التعليم تأثيرا في العقلية الشعبية. (العروي يكرر آراءه فعلا في مختلف المجالات والمناسبات).

2- وتدأب (هذه الحركة) في رفع المستوى الفكري للطبقات الشعبية أوسع فأوسع، وذلك كي تعطي شخصية للعنصر الجماهيري الذي لا شكل له. وهذا يعني: أن تعمل على تنشئة نخبة من أهل الفكر تنبثق مباشرة من الجمهور وتظل على اتصال به حتى يصيروا له كـ"جبائر المشد". هذه الضرورة الثانية إذا نفذت أحكامها هي التي تغير بالحقيقة "اللوحة العقائدية" في عصر ما. ثم إن هذه النخبة لا يمكن أن تنشأ وتنمو من دون أن يجعل أفرادها في جماعتهم مراتب للسلطات والكفاءات الفكرية، وهي مراتب قد يكون في قمتها فيلسوف كبير، على أن هذا الأخير يجب أن يكون قادرا على أن يعيش بدوره عيشة مشخصة وفي متطلبات الجماعة العقائدية جملة، بحيث يفهم أنها لا تستطيع أن تتحرك بمرونة دماغ فردي، وتعد بالتالي صورة للمذهب الجمعي الأكثر لصوقا ومطابقة لأحوال التفكير عند مفكر جماعي".

واضح هنا أن النخبة عند غرامشي هي الطليعة الفكرية، الطليعة المناضلة المرتبطة بالجماهير، والساعية إلى تغيير عقليتها، لا نخبة أبحاث

ودراسات كما هو الشأن عند العروي: إن غرامشي هو مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي، وأفكاره هنا يجب أن لا نفصلها عن مهامه كمؤسس لهذا الحزب. (تصديقا لنظرية غرامشي هذه، نقول: إن ذلك هو ما قامت به الحركات الوطنية في بدايتها، وما فعلته وتفعله الحركات الإسلامية)

ويضيف غرامشي إلى ذلك قوله: "ومع ذلك، فإن وحدة الفكر العضوية والمتانة الثقافية لا تصبحان ممكنتين إلا إذا قامت بين أهل الفكر والبسطاء وحدة كتلك التي تقوم بين النظر والعمل، شريطة أن يكون أهل الفكر قد جعلوا أنفسهم مفكرين عضويين لتلك الجماهير، يعدون ويوحدون المبادئ والمسائل التي تثيرها الجماهير بنشاطها العملي، وذلك بإقامة كتلة ثقافية واجتماعية".

ويقول أيضا: "إن العمل السياسي التاريخي لا يتم دون هوى، أي دون اتصال عاطفي بين أهل الفكر والشعب-الأمة. وإذا فقد هذا الاتصال انحلت علاقات رجال الفكر بالشعب-الأمة، إلى مجرد علاقات بيروقراطية صورية، يصبح أهل الفكر معها أفراد طبقة مستقلة أو طائفة من الكهنة يطلق عليها اسم المركزية العضوية" (راجع نصوص غرامشي المنشورة ضمن كتاب "غرامشي دراسة ونصوص" تأليف جاك تكسيه، ترجمة ميخائيل إبراهيم... منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1972).

هذا هو تصور غرامشي للنخبة، أي للطليعة الفكرية المناضلة المرتبطة بالجماهير تستمع إلى صوتها وتستفيد منها في نفس الوقت الذي تعمل فيه على تعميق وعيها، وتوضيح رؤاها، أما الأخ العروي فالنخبة عنده شيء آخر، فما هو إذن، مجمل آرائه في الموضوع؟

- النخبة واللانخبة.. مفهوم بورجوازي:

1 — يقول الأستاذ العروي: "النخبة ليست الحكومة أو الإدارة أو الحزب المنظم، بل جميع الأعضاء الذين يشاركون من قريب أو بعيد،

كمناصرين أو كمعارضين في الحوار السياسي، واللانخبة هم الآخرون الذين لا يشاركون لعدم الاهتمام، وبالتالي لعدم الوعي (ص130، تعليق رقم 14).

إننا هنا أمام مفهوم بورجوازي للنخبة، مفهوم مستمد -حرفيا- من علم الاجتماع البورجوازي.. هذا واضح. فلا حاجة إلى كثير بيان، ثم يقول الأستاذ العروي: "ويمتد التمييز بين النخبة واللانخبة من مظاهر الحياة اليومية إلى التفكير وإلى اللغة المستعملة، لذلك فإن مفهوم النخبة في البلاد المتخلفة غير مفهومها في البلاد المصنعة. ويجب على القارئ أن يحتاط حتى فيما كتبه أنطونيو غرامشي حول فئة المثقفين والنخبة العضوية الطبقية لأنه يتكلم عن بلد نصف مصنع نصف متأخر، يجب تمحيص مقالاته مع أنها أنفع ما كتب في المؤلفات الماركسية بالنسبة لحالتنا الخاصة".

نعم، نحن لا نريد أن نأخذ ما قاله غرامشي أو غيره، حرفا بحرف، على أنه حقيقة مطلقة، فالماركسية نفسها ترفض ذلك، فلا بد من التمحيص، ولكن هل يفهم العروي من التمحيص إخضاع الفكر للواقع أم أنه ينحو منحى آخر؟

الجواب يقدمه لنا العروي من خلال المعطيات التالية:

- تمحيص مقلوب.. و"عالمية" وهمية:

2- يرى الأخ العروي أنه عندما يكون المجتمع متأخرا تزدادا الحاجة إلى جماعة مستقلة منفصلة عن المجتمع: "وبقدر ما يضيق نطاق العقل التعميمي في مجتمع ما وتنقص حظوظ التأثير في الحياة الاجتماعية بالتداخل التلقائي(؟) بقدر ما تدعو الضرورة لتتحمله جماعة صغيرة ومستقلة، تعيد في ذاتها تشييد "عين نور" تشع بعد ذلك على المجتمع كله" (ص170). وإذن فإن "التمحيص" الذي يقوم به العروي تمحيص مقلوب: مجتمعنا متأخر جدا، ولذلك يجب أن تستقل النخبة وتنعزل

لتشـيد "عـين نـور" تشـع بعـد ذلـك عـلى الـناس! ماركسية أم أفلوطينية جديدة "معاصرة"؟

3– وقـد أكـد العـروي فكـرته هـذه في محاضرة ألقاها ببيروت بعنوان "كيف يمكن للفكر العربي أن يستوعب الفكر الليبرالي"، وقد نقلتها مجلة الحـوادث اللبنانـية بـتاريخ 12 أبريل 1974 عدد 909. ومما ورد في هذه المحاضـرة قـول العـروي: ".. إن المثقف العربي يعيش في عالم، ومجتمعه يعـيش في عـالم آخـر. ومـن هـنا كـون المـثقف العربي يحس بالغربة وعدم الانـتماء والضـياع" (هل يصدق هذا على المثقف العربي جملة، أم على فئة مـنهم فقـط؟ يـبدو أن بطـل قصـة "الغـربة" يسقط هنا حالته الخاصة على جميع المثقفين).

ويضـيف الأسـتاذ العروي قائلا: "إن دور المثقف الحقيقي هو أن يذكر مجتمعه بالمستوى العالمي، لأن النزول إلى مستوى مجتمعه المتخلف يجعله يخسـر العالمـية" (أيـة عالمـية هـذه؟ إنهـا بدون شك "العالمية الليبرالية"). وأيضـا: "إن نـزول المـثقف إلى مسـتوى مجـتمعه الخـاص يجعله مفهوما، ولكـنه يجعلـه يـؤدي تـأثيرا محدودا، ومن هنا كانت الواقعية.. فالواقعية هـي النزول إلى مستوى الشعب، وهذا مقبول ولكنه يؤدي إلى المحدودية". وإذن فـنزول المـثقف إلى مسـتوى الشعب مقبول فقط، ليس ضروريا! لماذا؟ لأن هـذا النزول يؤدي إلى المحدودية. معنى ذلك أن على المثقف في العالم العـربي، أن يكتـب لا لمجـتمعه، بـل على "مستوى عالمي"، وأن يفكر لا لمجـتمعه، بـل على "المستوى العالمي"، حتى يتسنى له أن يكون "عالميا" أي ذا مكانة في العالم "العالمي"، في العالم الليبرالي!

وأيـن الماركسية حتى ولو كانت تاريخانية"؟ الجواب هو أن المطلوب: "اعـتماد الماركسـية عـلى المسـتوى الإيديولوجي، وبعد ذلك سيبقى تطبيق الماركسـية كمـنهج لتحلـيل ماضـي وحاضـر المجـتمع العربي، أيام تهيئة

الثورة، وبعدها" (ص33) من سيهيئ للثورة؟ هل المثقف المشغول مع "العالمية"؟ ليس هذا وحسب، بل "لا بد من تسبيق طريقة المناظر والاستدراج المبنية على المنفعة الآنية، أي إثبات صلاحية الماركسية على أسس عمومية، مصلحية، أدوية، لا على براهين منطقية تطبيقية عينية" (ص36). براجماتية مبتذلة أم واقعية ساذجة!؟

ـ المقايسة من جديد:

4– ويلجأ الأخ العروي إلى المقايسة من جديد، إلى "التاريخ" لتأكيد فكرته، ولكن التاريخ "المعاد في الذهن فقط"، التاريخ "الانتقائي" الذي يختار أمورا ويترك أخرى، "التاريخ" الذي يفصل بين ما هو عقلي وما هو واقعي، بين الفكر والممارسة، يقول: "إن جميع تلك التجارب (ويقصد تجارب الصين وروسيا وكوبا) بدأت على أساس فهم تاريخاني للماركسية، وتمكنت بذلك من خلق نخبة مثقفة ثورية أي متحررة من أوهام الماضي (لاحظ من أوهام الماضي فقط، لا من أوهام الفكر الليبرالي البورجوازي أيضا)، ثم كونت تقليدا ثوريا (لاحظ: تقليدا، لا تنظيما شعبيا)، تتلمذت عليه جماعات إثر جماعات (لاحظ جماعات هكذا! لا خلايا حزبية منظمة) تفرقت بعد ذلك في مختلف دروب الحياة (لاحظ بعد ذلك: لا حين ذلك)، وعملت في ميادين متعددة (تعليمية تربوية أدبية صحفية، سياسية، نقابية، صناعية، معرفية، ثقافية...) على نشر أشكال الذهنية العقلانية (لاحظ الاستعراض الوصفي الوضعي، وأيضا أشكال الذهنية العقلانية! لا النظرية الماركسية)، ونجحت أخيرا في دفع مجتمعها عن طريق ثورة ثقافية إلى أبواب العصر الحديث" (ص35-36).

هل بدأت الثورة الروسية أو الثورة الصينية أو الثورية الكوبية هكذا... بمثل هذه البساطة؟ ألم تكن هناك أحزاب؟ ألم تكن هناك نضالات مريرة؟ وتجارب مريرة أيضا؟ ألم يكن هناك زحف؟ ومحاولات؟

سيجيب الأخ العروي إنه لا يقصد"أيام تهيئ الثورة"، بل يقصد الحركة الثقافية التي سبقتها، يقصد حركة "الأنتليجانسيا" التي عرفتها بعض هذه البلدان والتي "أعادت" فيها معارك عصر الأنوار. وسيكون جوابنا للمرة العاشرة إننا نعتبر هذه المقايسة غير مشروعة، ليس فقط لأن الظروف مختلفة، بل أيضا لأن التاريخ لا يعيد نفسه، لا يمكن إرجاع "فيلم" التاريخ إلى الوراء لنبدأ معه المسيرة من جديد.

لقد شهد العالم العربي مثل هذه الحركة التنويرية، في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن (مع الطهطاوي والشدياق وعبد الله نديم وشميل وفرح أنطوان وأديب إسحق والبستاني والريحاني والكواكبي وقاسم أمين ولطفي السيد وطه حسين وسلامة موسى الخ)، لقد شهد العالم العربي ما يشبه حركة "التنوير" بقدر ما تسمح به ظروفه الخاصة والمعطيات الدولية آنذاك. لقد كان من الممكن أن تتعمق هذه الحركة أكثر وتتجذر أكثر، لولا التدخل الاستعماري الذي كبح هذه الحركة وجعلها تنتكص إلى الوراء هي والطلائع البورجوازية التي كانت هذه الحركة تعبر عن مطامحها وتطلعاتها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحركة الثقافية التي يتحدث عنها العروي والتي شهدتها روسيا القيصرية لم تكن قائمة على "فهم تاريخاني للماركسية"، ولا كانت من تخطيط "نخبة" مثقفة، سطرت لنفسها برنامج عمل بمحض اختيارها، بل كانت هذه الحركة جزءا من سياق تاريخي عام: كانت تعبيرا عن تطور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، الخاصة بكل بلد، وفي ذات الوقت امتدادا لسياق تطوري على صعيد العالم الغربي كله، وشتان ما بين أوضاع روسيا والصين آنذاك وأوضاع العالم العربي الحالية، وفرق كبير، وكبير جدا بين الوضع العالمي آنذاك، والوضع العالمي اليوم. ولذلك أكدنا مرارا أن المقايسة

والماثلة في هذا المجال، وفي غيره من المجالات، تبسيط للأمور، وانخداع ببعض المظاهر، وابتعاد عن المنهج العلمي في التحليل: المنهج الذي يقوم على "التحليل الملموس للواقع المحسوس".

ـ السيطرة الثقافية على حساب السيطرة السياسية:

5– وعلى أساس هذا المنهاج اللا علمي، الذي يقوم على المقايسة، يستخلص الأخ العروي النتيجة الخطيرة التالية، وهي أن مهمة المثقفين العرب الآن ليست في الاستيلاء على السلطة وإنما في السيطرة على المجال الثقافي! يقول: "وإذا ظهر للبعض أن نتيجة هذا المقال الحتمية أن يحتل مشكل السيطرة الثقافية محل الصدارة على حساب مشكل الاستيلاء على الحكم، فإننا لا نرفض هذا الاستنتاج" (ص143)، استنتاج خطير لأنه ينطوي ضمنيا على الدعوة إلى فصل الثقافة عن السياسة، إلى الانشغال بـ"النقد الإيديولوجي" في مستوى المجردات، والانصراف عن العمل السياسي اليومي.. وهل تريد الفئات الحاكمة أفضل من هذا الاستنتاج؟ وبالتالي لا بد من التساؤل: من يخدم العروي –موضوعيا– عندما يطلب من المثقفين الانعزال والاشتغال بـ"النقد الإيديولوجي" والتمسك بـ"العالمية"؟ ولعل الأخ العروي متفائل جدا حينما يعتقد أنه بالإمكان "السيطرة الثقافية" في أوضاع تخضع فيها جميع وسائل الإعلام بما فيها الجرائد والكتب والمنشورات إما لتوجيه مباشر من طرف الحكام، وإما لمراقبة صارمة من جانبهم، ألم تمنع كتب العروي نفسه في أكثر من بلد عربي؟

نعم إننا لا ننكر أهمية نشر الفكر الثوري بمختلف الوسائل ومهما كانت أنواع التحكم والرقابة، ولكن هذا الفكر الثوري لا يمكن أن ينتشر بواسطة نخبة معزولة مشغولة بـ"العالمية"، لا يمكن أن ينتشر بواسطة "النقد الإيديولوجي" المعزول في سماء المجردات. لا قيمة للفكر الثوري إذا

لم يدمج في عمل الجماهير، إذا لم يستق موضوعاته من المشاكل اليومية الملموسة التي تعيشها الجماهير... هذه ألفا باء الماركسية.

ثم إن الأخ العروي عندما يطالب بفتح معركة إيديولوجية مع الفكر التقليدي. مع الفكر السلفي (وهذه مسألة سنعود إليها فيما بعد). يتصور الميدان فارغا، يتصور الدولة "الليبرالية" أو "الدولة القومية" –في العالم العربي– دولة حيادية محايدة! إنه ينسى أو يتجاهل أن ما يسميه بـ"الدولة الليبرالية" أو "الدولة القومية" هي في البلدان العربية دولة لا إيديولوجية لها غير الإيديولوجية التقليدية، وأن غطاءها الإيديولوجي الوحيد هو الفكر التقليدي ذاته، هو الفكر السلفي ذاته، حتى ولو كانت دولة تتخذ قرارات وتدابير "اشتراكية". وسواء كانت هذه "الدولة" تتبنى هذا الفكر عن اقتناع، أو أنها فقط تلجأ إليه عند الحاجة –لضرب القوات التقدمية مثلا– فإنه من الخطأ كل الخطأ الفصل بين هذا الفكر وبين الأجهزة التي تروج له، وتستغل أكثر جوانبه سلبية وتزمتا. ومن ثمة فإن السيطرة الثقافية والسيطرة السياسية وتحويل علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية، شبه الرأسمالية، كلها أمور مترابطة لا يمكن الفصل بينها، لا يمكن تحقيق السيطرة الثقافية إلا عبر جهاز سياسي إداري متحرر، أي عبر دولة متحررة. وإذن فالنضال الثقافي يجب أن لا ينفصل عن النضال السياسي والنضال الاجتماعي.

بعد هذه الملاحظات التي يمكن الاسترسال فيها طويلا، نختصر الطريق ونعود إلى مهام النخبة كما يحددها الأخ العروي.

ـ الثقافة الثورية.. بضاعة مهربة:

6– بعد أن يقرر الأستاذ العروي مع كثير من الكتاب المعاصرين أن "البورجوازية الصغيرة" هي التي تتولى الآن الحكم في العالم العربي، وهو ادعاء قابل للمناقشة إلى حد كبير، وبعد أن يلح على أن هذه "البورجوازية

الصغيرة" تركز الوضع القائم وتعمل على تمليك الثقافة الحديثة لأقلية من السكان والحفاظ على الثقافة التقليدية للباقي (ص197)؛ ينتهي إلى النتيجة التالية: "لا مفر من الاعتراف بأن حظوظ العقلنة الشاملة عندنا ضعيفة جدا، وربما مستحيلة، إذ النظام مشيد لكي يضمن لذاته الاستمرار على الحالة التي هو عليها" (ص198).

نتيجة غريبة حقا خصوصا عندما تصدر من شخص يتبنى "الماركسية"! "النظام مشيد لكي يضمن لذاته الاستمرار"، إذن فلا سبيل إلى تغييره! وأي نظام في الدنيا لم يشيد لكي يضمن لذاته الاستمرار، ومع ذلك لم يستمر؟

المهم بالنسبة للأخ العروي هو أن يقرر "أن العقلنة الشاملة مستحيلة" ليخلص إلى النتيجة التالية، وهي أن العقلنة الممكنة هي "عقلنة النخبة"، ولذلك نراه يسارع إلى البحث عن القوة الاجتماعية التي يظن أنها تمتلك حظوظ القيام بمهمة "العقلنة الشاملة"، فلا يجدها لا في الجيش، ولا في الحزب السياسي، ولا في الفئة البيروقراطية ولا في الطبقة العاملة، وإنما يجد بعض هذه الحظوظ في النخبة المثقفة! "198-199".

هكذا ينتهي الأستاذ العروي إلى مطلوبه فيقرر، بعد مناقشة سطحية سريعة، لدور الفئات المذكورة، أن "المثقف الثوري هو المطالب اليوم بتقديم البرنامج العام لتحديث العقل العربي وبالتالي المجتمع العربي". ولكن من هو هذا المثقف الثوري؟ إنه في نظر الأستاذ العروي ".. ينتمي إلى البورجوازية الصغيرة ويمثل أقلية داخل النخبة المثقفة غير المرتبطة التي تعبر عن الوضع ولا تحاول أن تتجاوزه" (ص199). فأي ثوري هذا المثقف غير المرتبط؟ من أين جاءته ثوريته؟ من الكتب، من التأمل، من التعالي، من العالمية، من الانعزال عن الجماهير!؟

بعد ذلك يتساءل: "كيف يمكن أن يظهر –هذا المثقف الثوري– للوجود أولا". "لماذا يتجه إلى تجاوز وضعيته ثانيا"؟، "وكيف يقوم بما ينتظر منه ثالثا؟".

الجواب عن هذه الأسئلة يقدمه لنا العروي بالتتابع كما يلي:

1– "الواقع أن هذا المثقف لا يظهر إلا عن طريق التأثير الخارجي. لو أمكن للدولة القومية أن تقطع كل علاقتها مع الخارج لاستحال فعلا وجود المثقف الثوري" (ص199) وإذن فالأوضاع الداخلية لا تشكل المثقف الثوري، لا تصنعه؟ الوحي يأتي من الخارج، فقط من الخارج؟

أما كيف "يتسرب" هذا التأثير الخارجي إلى البلد العربي فذلك يتم كما يلي: "المنافسة الدولية وأكثر من ذلك التهديد الخارجي يدفعان الدولة القومية إلى الحفاظ على بعض العلاقات، ورغم أن هذه العلاقات قد تكون مقيدة، تحت رقابة شديدة، ومخصصة لمرافق معينة (الجيش، الصناعة، البحث العلمي) تتسرب بعض الأفكار والمعلومات إلى المجتمع المعاصر، ثم بالمقارنة مع أحوال باقي العالم يستطيع بعض المثقفين أن يقفزوا من الفكر الرومانسي إلى الفكر العلمي" (ص199). نحن لا ننكر التأثير الخارجي في عالم اليوم، ولكن الذي لا نستسيغه إطلاقا هو الادعاء بأن المثقف الثوري يتوقف وجوده على هذا التأثير الخارجي، وبالتالي القول بعدم تأثير الوضع الداخلي. إن الأفكار التقدمية حسب دعوى العروي هذه هي مجرد بضاعة مهربة، مجرد مستوردات! الرجعية، إذن، معها الحق، كل الحق! إن الأخ العروي ينسى المقولة الماركسية الأساسية، وهي، أن الثورة لا تستورد، وأن الأفكار "الخارجية" لا تنبت إلا حيث تكون التربية ملائمة. إنه يشطب تماما على الصراعات الاجتماعية والطبقية داخل الأقطار العربية. "الداخل" ميت.. ساكن، لا حركة فيه.. فقط التأثير

الخارجي هو الفاعل، هو السبب! يا لها من هدية ثمينة يقدمها مجانا للقوى الرجعية وللفكر الرجعي!؟

2– ليس هذا وحسب، بل إن هذا "المثقف الثوري" الذي خلقه التأثير الخارجي خلقا، يتجاوز وضعيته عن طريق التأثير الخارجي أيضا! فقط بمجرد المقارنة يستطيع بعض المثقفين أن يقفزوا من الفكر الرومانسي إلى الفكر العلمي! التجاوز هنا تجاوز سطحي فج، تجاوز ميكانيكي خيالي.

العامل الخارجي هو وحده المؤثر! هذا خطأ، نظرة مثالية، رجعية! يقول ماوتسي تونغ: "إن البيضة لا تتحول إلى كتكوت لمجرد أن هناك حرارة خارجية ملائمة، بل لأن التركيب الداخلي للبيضة يسمح لها بذلك". إن العامل الخارجي مهم فعلا، ولكنه ليس أساسيا إلى هذا الحد. إنه مساعد. إنه ضروري، ولكنه غير كاف. لا بد من عامل داخلي، لا بد من حركة داخلية هي الأساس وهي الأهم.

3– كيف يمكن لهذا "المثقف الثوري" أن يقوم بما ينتظر منه؟ الجواب "سهل"، هناك جملة أوامر ونواه عليه أن يراعيها وتنتهي المشكلة! "عليه أن ينفصل عن رومانسية وطوباوية وقومية البورجوازية الصغيرة(؟) ليتخذ مواقف وضاحة من اللغة والتاريخ والتراث. أي يلتزم بالفكر التاريخي" (ص200)، نعم فقط من اللغة والتاريخ والتراث! الاستغلال الطبقي والهيمنة الإمبريالية ومصادرة الحريات الخ، كلها أمور غير واردة!

هؤلاء "المثقفون الثوريون" سيكون عددهم قليل، ولكن ما عليهم إلا أن يهيئوا برنامجا يمررونه عبر ثغرات النظام القائم إلى فئات من الفلاحين غير المالكين ومن الطبقة العاملة ومن الأقليات التي ليست لها مصلحة كبرى في استمرار الوضع كما هو (ص200).

المسألة، إذن، مسألة "تمرير" فقط. الأفكار الثورة "تتسرب" من الخارج، والمثقفون "يمررونها" عبر ثغرات النظام!! مجرد بضاعة مستوردة يوزعها "مهربون"؟

ويضيف: "لكن البرنامج المذكور غير موجود اليوم، والمثقف الثوري مطالب بتحضيره، ولا نعني به البرنامج الاقتصادي الذي يقدمه التقدميون الإقليميون في كل بلد من البلاد العربية، ولا البرنامج العربي الغامض الذي يقدمه من يعتقد أن الوحدة العربية واقع وليست فقط هدفا وإمكانية تاريخية. الأول ينقصه العمق التاريخي(؟) والثاني يفتقد إلى العقلانية. نعني به برنامجا شاملا يحدد مواقف قارة(؟)من:

- الفكر السلفي بكل مطلقاته،
- من الأقليات وشكل الديمقراطية،
- من الوحدة العربية في إطارها التاريخي والواقعي،
- من الدولة القومية وسياستها في ميدان الاقتصاد والتعليم على الخصوص. وهكذا نمتلك بعض الخطوط للتغلب على السلفية والانتقائية معا (ص200).

هذا هو "البرنامج الشامل" الذي يقترحه العروي على المثقفين "الثوريين" العرب، "برنامج شامل" يتخذ مواقف قارة من كيت وكيت. ولكن لا من الاستغلال الطبقي والنفوذ الإمبريالي والإيديولوجيا البورجوازية! فقط من الفكر السلفي، من الديمقراطية في إطار مشكل الأقليات (وكأن الأغلبة تتمتع بالديمقراطية!)، من السياسة الاقتصادية والتعليمية "للدولة القومية" (لا من هذه الدولة نفسها، من دوالبها، وأسسها، وارتباطاتها، والبنيات التي تقوم عليها!).

المطلوب تحديد "مواقف قارة"، لا طرح الحلول، لا تقديم بديل، لا العمل على التغيير! وهل من الممكن تحديد مواقف "قارة" في المسائل التي ذكرها العروي، هكذا بدون استراتيجية، بدون سياسة مراحل؟

وأخيرا فلعل القارئ يلاحظ أن اتخاذ موقف "قار" من الفكر السلفي هو الذي يأتي على راس القائمة، وكأن المشكل الأساسي في الوطن العربي هو الفكر السلفي وحده!

الحقيقة أن المشروع الإيديولوجي الذي يقترحه الأستاذ العروي موجه كله ضد الفكر السلفي: فاستيعاب الفكر الليبرالي من أجل "اجتثاث الفكر السلفي"، والماركسية تميع عبر تاريخانية مثالية وبراجماتية مبتذلة من أجل محاربة الفكر السلفي، وأخيرا فإن المهمة الأساسية والمستعجلة للنخبة المثقفة هي تحديد موقف قار من الفكر السلفي!

هل صحيح أن الفكر السلفي "خطير" إلى هذه الدرجة؟ هل صحيح أنه وحده العائق الوحيد أمام التقدم والتحديث؟ وهل موقف العروي من الفكر السلفي خاصة، ومن التراث عامة، موقف علمي؟

4- الليبرالية... والسلفية

عرضنا في المقالات السابقة للمشروع الإيديولوجي الذي يقترحه الأستاذ العروي، مفصلين أجزاءه، معقبين على بعض الجوانب التي ارتأينا أنها تحمل، صراحة أو ضمنا، مفاهيم مغلوطة. وإذا كنا قد فصلنا القول في كثير من المسائل، مستشهدين بفقرات من كلام العروي نفسه، وبنصوص لبعض المفكرين الماركسيين، وإذا كنا قد عمدنا كذلك إلى تبسيط بعض الآراء والمفاهيم إلى أقصى حد ممكن، محافظين في نفس الوقت على دلالتها الصحيحة، فلأننا لا نخاطب العروي وحده، ولا نخبة من المثقفين معينة، وإنما نخاطب في ذات الوقت جمهورا واسعا من القراء، منهم من قرأ العروي ولم يفهمه، ومنهم من فهمه ولكن لم يحصل منه على شيء. وفي

كلتا الحالتين فإن النتيجة الوحيدة التي خرج بها معظم من قرءوا العروي من الشبان وجمهور المثقفين هي علامة استفهام عريضة، حول العروي، وما يريد أن يقوله العروي.

ولعل السبب في ذلك راجع إلى أسلوب العروي وطريقته في الكتابة، وهو أسلوب قائم على التعميم وعدم الدقة: إن الأستاذ العروي يطرح فعلا قضايا هامة، ولكنه لا يوليها حقها من البحث والتحليل، بل يقدمها في صورة عامة مجردة، وعلى شكل "موضوعات" أو مسلمات لينتقل في الحين إلى تساؤلات واستطرادات تتصل من قريب أو بعيد بالموضوع -وغالبا ما يتعلق الأمر بخلاصة مطالعات أو بتساؤلات مستوحاة من هذه المطالعات- ثم يعود في النهاية لتأكيد القضية أو القضايا الأساسية التي طرحها أول الأمر، موهما القارئ بأنه قد برهن عليها، في حين أنه لا تحليل ولا برهان، وإنما أفكار مكدسة ومسلمات وافتراضات متتالية تحتمل أكثر من تأويل، وتقبل أكثر من تفسير.

ومن هنا نجد أنفسنا نختلف مع الأستاذ العروي في مسألة منهجية أساسية، وهي فصله الفكر عن الواقع، الشيء الذي يجره، قصد إلى ذلك أم لم يقصد، إلى رؤى مثالية بارزة. نعم إننا لا نقلل من أهمية التجريد والتعميم، ففعالية الفكر كامنة في كونه قدرة على التجريد والتعميم، ولكننا نرفض الفكر الذي يبقى سجين المجردات، لا بد من الانطلاق من المشخص للصعود نحو المجرد، ثم لا بد من النزول من المجرد إلى المشخص، في عملية ديالكتيكية واحدة. إن ذاك هو ما سيجنبنا في آن واحد، التجريبية من جهة، والمثالية من جهة أخرى.

وإذا كنا قد أثرنا هذه المسألة في بداية هذا الحديث، فلأننا نشعر أن الأخ العروي يفضل الكتابة بطريقة صورية شبه أكسيومية: هو يفرض على القارئ مسلمات منذ أول وهلة، ثم ينطلق في عملية استدلال منطقي غنية

بالتأملات والاستطرادات، تستهدف، في الغالب، البرهنة على هذه المسلمات، بشكل أو بآخر، أو توهم، على الأقل، بأن الكاتب بصدد البرهان "الصارم" على قضاياه الأولية، حتى إذا جاءت الخاتمة وجد القارئ نفسه في النهاية غير محصل على شيء، رغم تلك المتعة التي يستشعرها أثناء القراءة. يتجلى هذا واضحا في "الإيديولوجيا العربية المعاصرة" حيث يفرض الكاتب على القارئ بادئ ذي بدء تعاريف معينة، ثم ينطلق بعد ذلك في عمليات استدلالية عامة مجردة، محكمة وممتعة، ولكن دون أن يأخذ بيد القارئ إلى نتائج واضحة محددة. وما أكثر الذين تساءلوا بعد قراءتهم "الإيديولوجيا العربية المعاصرة"، أكثر من مرة، عن النتائج التي يريد أن ينتهي إليها الكاتب. والواقع أن الطريقة شبه الأكسيومية التي يكتب بها العروي لا تعطي نتائج، وإنما تبنى صرحا نظريا قد لا ينتهي إلى أية نتيجة، سوى إثبات صلاحية تلك المقدمات والتعاريف كأساس لهذا الصرح النظري. ومعلوم أن المنهاج الأكسيومي قد ثبتت فعاليته في الرياضيات والفيزياء النظرية، وإلى حد كبير في الميكروفزياء، ولكنه غير صالح، على الأقل في الوقت الراهن، في العلوم الإنسانية، علوم المشخص والمتغير. من أجل هذا كانت كتابات الأستاذ العروي لا يستمتع بها إلا أقلية من المثقفين الذين يتخذون من القراءة، رياضة فكرية.

ومن هنا كانت كتابات الأستاذ العروي تحتمل أكثر من تأويل. وإذا كنا قد أولنا بعض كلامه تأويلا لا يرضاه، فليس الذنب ذنبنا، ولا ذنب النقاد الذين فعلوا مثلما فعلنا؛ بل الذنب ذنب طريقة الكتابة التي يعتمدها العروي، والتي تجد صدى مقبولا لدى أولئك **الذين يربطون بين الغموض والعمق**. وبإمكان العروي نفسه أن يؤول كتاباته تأويلات مختلفة متباينة. وقد فعل ذلك عندما أعطى تفسيرا جديدا لكتابه:

"الإيديولوجيا العربية المعاصرة" في مقدمة كتابه "العرب والفكر التاريخي". كما أنه بإمكان الناقد أن يقدم تفسيرا آخر مخالفا تماما. وهكذا يبقى جمهور القراء في حيرة من أمرهم، تائهين، يختلط إعجابهم بالعروي بشعورهم بأنهم لا يفهمون!

على أن أهم ما نختلف فيه مع الأخ العروي بخصوص المنهج، هو اعتماده طريقة المقايسة اعتمادا كليا، الشيء الذي يجعله يفكر في قضايا الأمة العربية من أرضية غير الأرضية العربية، مسقطا من حسابه معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ينفرد بها المجتمع العربي، وعلى رأسها عامل الهيمنة الإمبريالية والتبعية بمختلف أشكالها وأنواعها.

وهنا يجب أن يكون واضحا في الأذهان أننا حين نلح على ضرورة إدخال هذا العنصر كعامل أساسي محدد، ضمن عناصر أساسية أخرى، للوضعية الراهنة التي يعيشها العالم العربي، لا نلقى المسؤولية على الاستعمار، هكذا، بكيفية مجردة غوغائية كما تفعل الرجعية المحلية، بل نريد إبراز واقع، هو أن النفوذ الإمبريالي ما زال يمارس توجيها وتأثيرا كبيرين، في مجمل الأقطار العربية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، إما بكيفية مباشرة، وإما بطريق غير مباشرة. وبعبارة أخرى إننا ننظر إلى النفوذ الإمبريالي من خلال كونه هيمنة خارجية تمارس على البلاد العربية، عبر فئات اجتماعية مختلفة، هي بالذات الفئات التي تقوم بدور الوكيل للاستعمال الجديد وللإمبريالية في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية، فئات ستفقد حتما القسم الأعظم من نفوذها وقدرتها على الاستغلال وتكريس الفكر المعادي للفكر التقدمي، بمجرد ما يتم قطع الروابط التي تصلها بالرأسمال الأجنبي والإمبريالية العالمية، وهي روابط اقتصادية وسياسية وثقافية وفنية الخ.

وإذن، فإن النفوذ الإمبريالي الذي نتحدث عنه هنا هو شيء واقعي ملموس، وليس مجرد ادعاء فارغ. إنه مندمج في الواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يجب تغييره. ولذلك، فنحن نعتبر أن كل تحليل للواقع العربي، وللواقع المغربي بكيفية خاصة، لا يولي الاهتمام الأكبر لهذا الواقع، واقع الهيمنة الإمبريالية والتبعية للاستعمار الجديد، هو تحليل سطحي ناقص، كما أن مهمة المثقفين ستبقى معلقة في سماء المجردات إذا لم تستهدف أولا وقبل كل شيء تحويل هذا الواقع و"اجتثاث" جذوره، والقضاء على الأجهزة التي تزكيه وتكرسه.

وفي إطار المقايسة ذاتها نشير إلى أن بعض الإيديولوجيين الإمبرياليين ينصحون الشعوب المسماة متخلفة بتصنيع نفسها انطلاقا لا من التجهيزات التكنولوجية الحديثة، "لأنها باهظة الثمن وتتطلب فنيين على درجة كبيرة من الخبرة"، بل انطلاقا من التجهيزات القديمة التي يرجع تاريخها إلى القرن الماضي (التاسع عشر) وبداية هذا القرن (العشرين)، والتي أصبحت الدول المصنعة المتقدمة (أوروبا الغربية وأمريكا) تستغني عنها، وبالتالي بإمكان البلدان المتخلفة الحصول عليها بثمن زهيد جدا.

لا شك أن هذه فتوى مسمومة تكرس التخلف، بل وتعمل على إقامة بنيات صناعية له. وأخشى أن تكون الدعوة إلى تبني الفكر الليبرالي "الأصلي" على الصعيد الإيديولوجي والرجوع إلى "ماركسية تاريخانية"، إلى ماركس "المندرج تحت تحديدات الإيديولوجيا الألمانية"، تتجاوب، بشكل أو بآخر، مع هذه النصيحة المسمومة. إننا لا نشك في وطنية الأستاذ العروي وتقدميته، ولا في استقلاله الفكري ومعاناته لمشاكل بلده، ولكن الأمور في هذا الميدان، كما في ميادين أخرى مرهونة بنتائجها لا بنوايا أصحابها. ونحن لا نشك أيضا في أن دعوة الأستاذ العروي المثقفين العرب إلى استيعاب "مكتسبات الليبرالية"، دعوة صادرة عن اجتهاد وإخلاص

من جانبه، ولكن الذي لا شك فيه أيضا هو أن الإيديولوجيين الإمبرياليين سيصفقون لهذه الدعوة وسيشجعونها، لأنها تخدم مصالحهم من حيث لا يدري الأخ العروي. إن دعوة العروي، دعوة لها ما يبررها، ولكن هناك وجه آخر لهذه الدعوة، وهو أن انشغالنا بمعارك داخلية-جانبية مع الفكر السلفي ستصرفنا ولو مؤقتا عن خوض معركة أهم في نظرنا، معركة ضد الإمبريالية العالمية والاستعمار الجديد وضد القوى الاجتماعية الداخلية التي لها مصلحة في استمرار الهيمنة الإمبريالية بجميع أشكالها.

وهنا نصل إلى المحور الأساسي الذي يدور حوله مشروع الأستاذ العروي، ونعني به دعوته إلى استيعاب الفكر الليبرالي لاجتثاث الفكر السلفي، لأن ذاك في نظره هو السبيل الوحيد للتقدم: "لم نعرف — معارك- عهد أنوار في الماضي، ولا يمكن بحال أن نختصر الطريق إلى الحرية الفكرية دون أن نخوض مثل هذه المعارك" (ص142).

ـ ولنا على هذا ملاحظتان أساسيتان:

1-عندما يطرح الأستاذ العروي إشكالية الفكر العربي المعاصر على الصورة التالية: "كيف يمكن للفكر العربي أن يستوعب مكتسبات الليبرالية.." ينطلق من مسلمة، لا من قضية مبرهن عليها، لا من تحليل للواقع. ذلك لأنه قبل البحث في "كيف يمكن..." يجب أن نتفق أولا: هل من الضروري أن نستوعب مكتسبات الليبرالية؟ هل هذا الفكر الليبرالي "الأصلي" هو شرط التقدم بالنسبة للعالم العربي والعالم الثالث اليوم؟ سيقول الأستاذ العروي: لقد كان ذلك كذلك في أوروبا. وبغض النظر عن رفضنا للمقايسة، نتساءل: هل كان الفكر الليبرالي "الأصلي" في أوروبا، خلال عهد الأنوار، سببا أم نتيجة؟ وإذا كان الأخ العروي يرى أن الفكر الليبرالي هو السلاح الذي قضى على الفكر الوسطوي الإقطاعي في أوروبا، فيجب أن لا ننسى أن هذا الفكر الليبرالي نفسه لم يكن سببا

بل كان نتيجة لتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأوروبي. ليس الفكر الليبرالي –أو العقلاني أو النزعة الكالفينية– هو الذي أقام الرأسمالية في أوروبا، كما يدعي ماكس فيبر، بل بالعكس، لقد كان هذا الفكر نفسه، كما يقول إنجلز، نتيجة للظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت قيام الرأسمالية. نعم إنه من الصعب الفصل بكيفية قاطعة بين السبب والنتيجة في مثل هذه الأمور، ولكن الذي لا يمكن التغاضي عنه، ولا يقبل النقاش من طرف كل من يتبنى الماركسية، هو أن الفكر الإقطاعي قد توارى في أوروبا، ليس فقط لأن العقلانية الليبرالية حاربته، بل أيضا، وهذا هو المهم، لأن الطبقة التي كانت تحمله، الطبقة الإقطاعية، قد صفيت من طرف نقيضها: البورجوازية. إن اختفاء الفكر الإقطاعي في أوروبا كان نتيجة الصراع الفعلي، الاجتماعي الاقتصادي السياسي الثقافي، بين قوتين اجتماعيتين متناحرتين وليس نتيجة للنقد الإيديولوجي وحده.

نعم إننا لا ننكر أهمية النقد الإيديولوجي، ولا فعالية الفكر وقدرته على تبيان السبل التي تؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا مخططا، لكن النقد الإيديولوجي المعزول عن العمل الجماهيري، عن التحليل الملموس للواقع الملموس، لا يجدي فتيلا. بل إنه قد يضر أكثر مما ينفع. وكما قال الأستاذ محمود أمين العالم في رده على العروي، فإن "الدعوة الإيديولوجية وحدها أصبحت خطوة متخلفة، بل لا قيمة لهذه الدعوة في عصرنا الراهن ما لم تختبر في تصورات ونظريات ونجاحات عملية تتعلق بواقعنا، بنضالنا، بحاجات أمتنا وتطلعاتها الاجتماعية والقومية" (مجلة الآداب، مايو 1974).

2– على أن الإشكالية التي يطرحها الأخ العروي إشكالية خاطئة من أساسها! فهو عندما حصر مشكل التقدم والتحرر في "اجتثاث الفكر

السلفي"، إنما يصدر عن تصور غير سليم للأمور. وقد يكفى للمجادل المعاند أن يعترض قائلا: لماذا لم تتقدم شعوب تعاني من التخلف مثلما نعاني أو أكثر، مع أنها لا تتوفر ثقافتها على الفكر السلفي؟ لماذا لم تتقدم شعوب أخرى، كتركيا، تبنت العلمانية التامة منذ مدة طويلة؟

على أن المسألة ليست قضية جدال وعناد، بل هي مسألة واقع يجب تحليله من جميع الجوانب لاكتشاف العامل أو العوامل التي تعوق التقدم، والعامل أو العوامل التي تدفع فعلا إلى التقدم. وبخصوص هذه المسألة لا نجد بدا من التذكير مرة أخرى بأن الأستاذ العروي ينطلق من مسبقات فكرية وبدايات إيديولوجية يعرضها كحقائق حينا، وكفرضيات حينا آخر، ثم بعد لف ودوران، وبعد استطرادات وتساؤلات، يعود ليؤكد نفس المسبقات والقبليات وكأنها نتائج تأكدت بالتحليل والبرهان، في حين أنه ليس هناك تحليل ولا برهان بل كل ما هناك هو "دور" وتناوب بين المقدمات والنتائج: فالدعوة إلى "اجتثاث" الفكر السفلي" تبرر بضرورة استيعاب مكتسبات الليبرالية لأن الفكر الليبرالي هو وحده سبيل التقدم، والدعوة إلى استيعاب الفكر الليبرالي نفسه تبرر بضرورة اجتثاث الفكر السلفي لأنه عائق للتقدم..!

<>

بعد هذه الملاحظات المنهجية، نعود إلى الفكر السلفي ذاته لنتساءل ماذا يقصد الأستاذ العروي بـ"الفكر السلفي"، وما هي مآخذه عليه، وما هي مكامن "خطورته"؟

إن كتاب "العرب والفكر التاريخي" يتحدث عن ضرورة "اجتثاث الفكر السلفي" ولكن دون تحديد أو تخصيص: فهو لا يحدد لا المقصود بـ"الفكر السلفي" ولا قضاياه الأساسية، ولا الجانب أو الجوانب التي تجعل منه عائقا للتقدم. هذا فضلا عن عدم الإشارة إلى ما قد يكون هناك

من ارتباطات بين هذا الفكر وبين الواقع الاجتماعي الاقتصادي السائد الآن في البلاد العربية.

إن الأخ العروي حينما يطرح المسألة بهذا الشكل: "يجب اجتثاث الفكر السلفي"، هكذا بدون تحليل، وهكذا بكيفية عامة مجردة، تضع الفكر التقدمي في حرج: فإما أن يقبل دعوة العروي فيرفض الفكر السلفي هكذا رفضا ميكانيكيا مجردا، وإما أن يرفض هذا "الرفض" فيجعل نفسه في موقع المدافع عن الفكر السلفي. وتلك هي إحدى مخاطر التفكير الصوري المجرد الذي يضع الإنسان أمام اختيار مفروض ومصطنع: إما.. وإما..

إننا نرفض هذا النوع من "المنطق" نرفض التعامل في ميدان المجردات، كما نرفض النظرة وحيدة الجانب:

1-ليس الفكر السلفي في الوطن العربي فكرا وافدا طارئا، بل هو عميق الأصول متشعب الجذور. إنه وجه من وجوه تراثنا، بل لعله أبرز هذه الوجوه في الوقت الحاضر. والرفض الميكانيكي للفكر السلفي، ينطوي، شئنا أم أبينا، على رفض مماثل للتراث كله. ونحن نعتقد أن رفض التراث بهذا الشكل، موقف غير علمي، غير تقدمي، وأن نتائج هذا الرفض الميكانيكي للتراث أو للفكر السلفي لن تؤدي إلا إلى إحياء وبعث "كل ما هو ميت ومميت في تفكيرنا وسلوكنا.." رفض الفكر السلفي بهذا الشكل معناه: تقوية أكثر الجوانب سلبية فيه، معناه استفزاز شعور أناس قد لا يختلف رد فعلهم عن رد فعل عمرو بن كلثوم حينما قال:

ـ "ألا لا يجهلن أحد علينا ** فنجهل فوق جهل الجاهلينا"

2- إن ما يدعوه الأستاذ العروي بـ"الفكر السلفي"، ليس، في الوقت الراهن، على الأقل، تيارا فكريا واحدا منسجما، بل هو جملة تيارات تختلف، لا من حيث النتائج وحسب، بل أيضا من حيث المنطلقات. إن

يع التيارات الفكرية السائدة الآن في العالم العربي، والتي تستند قليلا كثيرا إلى الدين والتراث، يمكن أن يصدق عليها وصف "السلفي". إن روي يجمع هنا بين المختلفات، ويوحد بين المتباينات، ويمنح لخصمه لا يملكها! وتلك إحدى مخاطر التعميم.

في تقديرنا أنه لا وجود -الآن- لفكر سلفي واحد موحد، بل هناك رات تتفاوت مواقفها من التجديد والتحديث والتفتح.. فهناك لفية" التي تنحصر كل بضاعتها الفكرية في ترديد شعارات العداء لكل هو جديد في ميدان الفكر، وهناك بالمقابل "السلفية" التي تتبنى جديد والتحديث إلى أقصى حد، وتحمل بعض المفاهيم الإسلامية فوق تحتمل، نشدانا منها المعاصرة. وبين هذه وتلك، هناك "سلفيات" اذفها الأمواج تارة ذات اليمين وتارة ذات الشمال. فكيف يمكن إذن م الحكم على هذه الاتجاهات مع هذا الاختلاف الواسع بينها؟

قد يجيب الأستاذ العروي قائلا: أنا لا أهتم بهذه الاختلافات سطحية" "الجزئية" وإنما أنظر إلى المنطلقات العامة، والمسبقات رية.. إلى المفاهيم الأساسية، والذهنية العامة التي تشترك فيها كل "السلفيات". وسيكون جوانبنا واضحا، وهو أن هذه القبليات والمفاهيم اسية والذهنية العامة لن تكون عند نهاية التحليل سوى تلك الأسس ، يقوم عليها التفكير الديني في الإسلام، وبالتالي التراث كله. وهكذا قط في فخ تحرص أنت نفسك على عدم السقوط فيه!

- كيف الخروج إذن من هذا المأزق

لا سبيل إلى ذلك إلا بالتحرر من سماء المجردات، إلا بطرح المشاكل ا مشخصا، وعلى صعيد الصراع المشخص.

إن الصراع الفعلي الذي تخوضه الأمة العربية اليوم ليس صراعا بين ل والنقل، ولا بين الدين والفلسفة، ولا بين العقلانية واللاعقلانية.

هكذا في سماء المجردات بل هو صراع ملموس حول قضايا ملموسة: الصراع الحقيقي والفعلي الدائر الآن في الوطن العربي هو صراع بين قوى تستغل الجماهير: تستغل سواعدها وسذاجتها، وجهلها وطاقاتها الفعلية والكامنة وخيرات أرضها... وبين قوى تريد فك أسار هذه الجماهير وفضح أنواع الزيف والتضليل المستعملة لتخديرها وصرفها عن ميدان الصراع الحقيقي.

وإذا طرحنا المسألة على هذا الشكل، فإن الخط الفاصل بين الإيديولوجيات المتصارعة لن يكون ذاك الخط الوهمي الذي يسطره العروي بين السلفية والليبرالية، الخط الذي يطلب منا أن نختار بين نوعين من "السلف": سلف الصدر الأول من الإسلام، وسلف "الصدر الأول" من النهضة الأوروبية الحديثة. إن الخط الفاصل الحقيقي سيكون خطا واضحا، يتعلق بالحاضر لا بالماضي، ولا بـ"المستقبل الماضي": إنه خط يفصل بين من يكرس الاستغلال ومن يحارب الاستغلال. وهكذا يمكن أن يقف الدين والعقل والعلم في صف واحد، إما ضد الاستغلال، وإما لفائدة الاستغلال. وإنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن العقل والعلم هما دوما في جانب التقدم. إن الإيديولوجيا البورجوازية، والفكر الإمبريالي المهيمن على أقطارنا العربية، والذي يخدم الرأسمال الأجنبي والاحتكارات العالمية، هو فكر قائم على العقل والعلم، وهو أشد خطورة وأكثر استغلالا. ولذلك يجب أن نحارب الإيديولوجيا الإمبريالية ونخوض ضدها معارك بنفس السلاح، سلاح العقل والعلم، سلاح الفكر الاشتراكي العلمي. "والخطر على شعوبنا وبلداننا المتخلفة لا يأتي من الفكر الغيبي والميتافيزيقي والسلفي المتخلف وحده، بل لعل العقلانية والعلمية والعصرية في ثوبها المزيف الجديد، أشد خطرا بكثير لأنها تستطيع في عصر العلم والتقدم أن تكسب أرضا أوسع وتضلل قطاعات هامة من المثقفين وتفتح آفاقا من الزيف والغيبية والضلال

يـراد بهـا أن تقـود شعوبنا إلى "الدمـار" (أديـب دمـتري.. مجلة الكاتب القاهرية – أغسطس 1972).

3- وهـنا سـيرفع الأسـتاذ العروي عقيرته من جديد ويصيح محتجا: أنـا لا أطالب بتبني الليبرالية الحديثة، بل أدعو إلى الليبرالية "الأصلية"، ليـبرالية القـرن السـابع عشر والثامن عشر. وسيكون جوابنا واضحا أيضا، وهـو أنك لن تستطيع أن تبعث فينا منتيسكيو مثلا إلا عبر دوفيرجي، ولا ريكـاردو إلا عـبر كيـنز، ولا لـوك وهـيوم إلا عبر راسل وهمبل، ولا روسو وأصـحاب الـنزعة الفردية إلا عبر كامو وسارتر، ولا فرويد إلا عبر ماركوز الخ، وإنـك لـن تجد لهؤلاء الأسلاف والأخلاف من أتباع في العالم العربي إلا عـبر أشـخاص... مـن "العمـلاء الحضـاريين" –حسـب تعبير أنور عبد المـالك–. وبعـبارة واحـدة، إنـك لا تسـتطيع أن تبعث في بلادنا الليبرالية "الأصيلة" إلا عبر الليبرالية الحديثة وإيدولوجيتها الإمبريالية، لا تستطيع أن تفعل غير ذاك رغم تمسكك بـ"جدلية الزمان المعاد"!

هـناك بيانات "توضيحية" أدلى بها الأستاذ العروي في المحاضرة التي ألقاهـا في بـيروت، والـتي أشـرنا إلـيها في مقـال سابق. ومجمل هذه البيانات هي:

1- "هناك ظاهرة أثبتت نفسها عبر دراسات عينية عديدة، وهي كون التغـييرات في البـنى الاقتصـادية لا ينـتج عنها ضرورة تغييرات ذهنية. أو تغـييرات في البنى الذهنية. إن من يظن أن التعبيرات في البنى الاقتصادية ينـتج عـنها ضـرورة تغـييرات ذهنـية يخطـئ تمامـا. الظاهـرة تاريخيا هو العكـس، خصوصـا في المجـتمع المغلـوب عـلى أمـره، كـلما تقـدم الـتطور الاقتصـادي والاجـتماعي ظهـرت نكسـة في الـتطور الـثقافي". (وهنا يعطي أمثلة، كالهند في القرن التاسع عشر والجزائر الحالية بالمقارنة مع تونس، والمغرب في 1930).

لنلاحظ أولا أن فكرة العروي هذه فكرة مركبة تنطوي على مغالطة كبيرة: فمن جهة يقرر أن التغييرات في البنى الاقتصادية لا تنتج عنها ضرورة تغييرات في البنى الذهنية، وهذه قضية معروفة منذ زمان، حتى قبل قيام "الدراسات العينية" التي يتحدث عنها. إن النزعة الاقتصادية — لا الماركسية— هي التي تربط هذا الربط الميكانيكي بين البنى الاقتصادية والبنى الذهنية. ومن جهة أخرى هناك النتيجة التي يقررها العروي بشكل تعسفي وهي خاطئة تماما، وهي قوله: "كلما تقدم التطور الاقتصادي والاجتماعي ظهرت نكسة في التطور الثقافي". هذه قضية جديدة لا تمت إلى القضية الأولى بصلة. الأولى تنفي ضرورة حدوث التقدم، والثانية تؤكد ضرورة حدوث النكسة. والفرق كبير جدا بين القضيتين. إنها مغالطة منطقية مفضوحة لا يرتكبها إلا من يريد المغالطة. أما مثال الهند في القرن التاسع عشر ومثال المغرب في 1930 فهو مثال لا يزكي موضوعة العروي إلا إذا كان يعتقد فعلا أن الاقتصاد الاستعماري الذي غرسه الإنجليز في الهند في القرن الماضي والاقتصاد الاستعماري الذي بدأ الفرنسيون يغرسونه في المغرب ابتداء 1930، يمثل تقدما اقتصاديا حقيقيا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العروي عندما يحتج على من يعتقد بأن التقدم الاقتصادي يؤدي حتما إلى التطور الفكري، يفعل ذلك موهما القارئ أنه يرد على الماركسية، في حين أن الماركسية لا تقول بذلك أبدا. نعم إن الماركسية ترد التطور في البنى الفكرية إلى التطور في القاعدة المادية. ولكن القاعدة المادية في المنظور الماركسي ليست التطور الاقتصادي، ولا التجهيزات المادية ووسائل الإنتاج، بل إنها محصلة العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فالمهم في المنظور الماركسي هو حدوث تغييرات جذرية في علاقات الإنتاج، هذه التغيرات هي التي تنعكس في البنيات الفوقية. وعلى الرغم من أن الجزائر وبعض البلاد العربية الأخرى تبنى

الآن قاعدتها الاقتصادية الاشتراكية فإنها لم تعمل بعد على تغيير علاقات الإنتاج السائدة تغييرا جذريا، ولذلك فلا مجال للقول إنه كلما حصل تقدم اقتصادي حصلت نكسة في الميدان الثقافي. بل العكس هو الصحيح بشرطين: أولا أن تكون القاعدة الاقتصادية وطنية، لا قاعدة اقتصاد كولونيالي، ثانيا أن يكون التطور الحاصل في القاعدة الاقتصادية مصحوبا بتطور مماثل في علاقات الإنتاج. على أنه يجب أن لا ننتظر حدوث تطور أوتوماتيكي في البنى الذهنية بمجرد تطور البنى التحتية، بل لا بد من فترة قد تطول وقد تقصر، تبدي فيها الأفكار القديمة مقاومة ضارية وتحافظ على وجودها لمدة طويلة. هذا ما يقوله ماركس في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي" وفي مؤلفات أخرى.

أما القول بأن تونس الحالية أكثر تقدما في الميدان الفكري من الجزائر "الاشتراكية" بدعوى أن الفكر السائد في تونس هو الفكر الليبرالي المتفتح فيطرح –مع الأسف– مسألة جديدة أخرى، وهي مقياس التقدم في الميدان الفكري؟ هل هذا المقياس هو الفكر الليبرالي؟ هل هو "سياسة" مهادنة الإمبريالية وعدم التردد في السير في ركابها "إن اقتضى الأمر" (يتعلق الأمر بتونس على عهد بورقيبة)؟

إننا نرفض هذا المقياس لأن المشكل ليس هو مشكل إباحة الإفطار في رمضان، أو تحريم بيع الخمر في الحوانيت والدكاكين، بل المشكل هو مشكل من يقف موضوعيا وذاتيا في صف الإمبريالية، ومن يقف موضوعيا وذاتيا في الصف المعادي للإمبريالية؟ هذا هو المقياس الصحيح في عصرنا، المقياس التقدمي حقا.

2- والملاحظة "التوضيحية" الثانية التي يدلي بها الأستاذ العروي في محاضرته المذكورة هي قوله إن الفكر السلفي ممثلا في رائده الأول جمال الدين الأفغاني كان رد فعل ضد الإصلاح، ضد الفكر الليبرالي الذي بدا

ينتشر مع رفاعة الطهطاوي وغيره. وهذه أيضا دعوى باطلة تاريخ فجمال الدين الأفغاني قام بدعوته المناهضة للاحتلال الإنجليزي في اله قبل مجيئه إلى مصر وتعرفه على الطهطاوي أو غيره. دعوة جمال الد الأفغاني لم تكن موجهة في الأساس ضد حاملي لواء الفكر الليبرالي مصر، بل كانت ردا على الغزو الأجنبي، والتحدي الحضاري الغربي وإذا عارض الأفغاني -فيما بعد- الفكر الليبرالي الذي كان ينشره كتا عرب، فلأنه كان يرى فيه -صوابا أو خطأ- امتدادا للتدخل الأجن الاستعماري.

من هنا يجب أن ننظر إلى قوة الفكر السلفي وإلى استمراريته. لقد ن هذا الفكر في صورته الحديثة كرد فعل ضد الغزو الاستعماري ومن د وطنيته، كما هاجم في نفس الوقت مظاهر الانحطاط المتمثلة في الشعو والطرقية الخ، ومن هنا تقدميته (بالنسبة إلى ذلك العصر). وإذا كان د الفكر قد تشبث بالماضي، وربط المستقبل المأمول بالماضي المجد -ومن د نقطة ضعفه- فيجب أن نفهمه في إطاره التاريخي وعلى ضوء الأوض الدولية والداخلية الاقتصادية والسياسية السائدة، أما أن نصدر هك أحكاما تعسفية ظنا منا أننا نخدم الفكر المتحرر، فهذا شيء لا يقبله العلم ولا التحرر.

مرة أخرى إننا لا ندافع عن الفكر السلفي، ولا نبرئ ساحته. ولك أيضا لا نعطيه أهمية أكثر من تلك التي له في الواقع، كما أننا لا ننكر مساهمته -في مراحله الأولى- في إذكاء الشعور الوطني وتحميس الجماه لمقاومة الاحتلال الأجنبي: سيظل الأفغاني وعبده وسيظل ابن باديس الجزائر، ومحمد بلعربي العلوي في المغرب.. سيظل هؤلاء جميعا رج عظاما ساهموا بطريقتهم الخاصة في البعث والنهضة. ولا يسع الفك

التقدمي إلا أن يشيد بهم ولكن دون أن يخرج بهم عن الحلقة التي يوجدون فيها في سياق التطور التاريخي.

وبعد، فلربما ظهر للبعض أن هذا الحوار مع الأستاذ العروي قد طال أكثر من اللازم. والحقيقة أن الأمر خلاف ذاك. فكتابات العروي غنية حقا، موحية حقا. إنها من الكتابات القليلة في العالم العربي التي تعدت مرحلة التجميع: التجميع بين الآراء والتجميع بين الكلمات والجمل. إن الأستاذ العروي مفكر عربي يكتب عن معاناة وعن اطلاع، ولو أن معاناته معاناة ذهنية فقط، واطلاعه اطلاع "غربي" أكثر منه عربي. وهناك جانب إيجابي آخر لا بد من إبرازه، وهو الجرأة الفكرية التي يكتب بها العروي، وتلك خصلة نفتقدها في كثير من المثقفين الذين يحجمون "تحت ضغط الظروف" عن إبداء رأيهم والجهر بما يعتقدونه صوابا وحقا.

ولأن يقول المرء ما يعتقد فيخطئ خير ألف مرة من أن يسكت راضيا بزاوية النسيان" انتهى.

العدد القادم

المؤتمر الاستثنائي: الجزء الثاني
مرحلة الما-بعد: "اغتيال عمر- المؤتمر الثالث- الاستقالة- عبد الرحيم: الرأي والشجاعة.